

السنة الجامعية

94 / 1993

جامعة الجزائر

معهد الحقوق

والعلوم الادارية

النظرية العامة للاثبات في القانون الجنائي الجزائري

بحث

لنيل الماجستير في القانون الجنائي

من اعداد

الطالب : طواهرى اسماعيل

تحت اشراف

الاستاذة : فركوس دليلة



الاسماء
الاسماء

جاء في الصفحة 116 من المجلد العاشر من
كتاب "شرح السنة" للإمام البخاري الذي تسم
بأبجد سنة 1976 ميلادية الموافق 1396 هجرية
بالمكتبة الإسلامية ببلد لبنان لصاحبه زهير الشاويش أن:
كل من أهدى هدية وعمره بن العاص، ويحيى
من يحيى، سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:
"إذا حكم الحاكم فأخطأه فإصاب قلبه أجهرا
وإذا حكم فأخطأه فإخطأ قلبه أجهرا".
الذي كمل من يجهل باعثا في أي ميدان من
مبادئ العلم وقيمة منه في تحقيق العدل بكافة
أنواعه بين أبناء الشعوب اسعادا لهم، أمدي
هذا العبد المذنب المتواضع.

مقدمة

تشتق عبارة النظرية لشيء من النظر في مفهومه الفكري ويراد بها فكرة معينة في موضوع معين⁽¹⁾ أي هي النظرية الفكرية الخاصة بمفكر ما في موضوع ما من مواضع البحث الفكري⁽²⁾. وقد تكون النظرية في معناها اللغوي متعلقة بجزء من موضوع ما ويعبر عنها بالنظرية⁽³⁾ كما قد تتعلق بالموضوع كله بأن تأتي شاملة له ويعبر عنها عندئذ بالنظرية العامة كالنظرية العامة للقانون مثلاً.

أما في اصطلاح الفقه القانوني فإن المراد بالنظرية هو ما توصل اليه الفقه القانوني من تكوين لنظام خاص بموضوع قانوني من حيث تطويره ونظام عمله وكيفية استخدامه والنتائج المترتبة عليه وذلك بكيفية جد مضبوطة وفعالة بما من شأنه أن يفهم منه نظرية معينة اذا ما تتعلق ذلك التكوين لهذا النظام ببعض من موضوع قانوني معين أو نظرية عامة اذا ما تتعلق بهذا الموضوع القانوني كله بأن يكون شاملاً له كأن يقال مثلاً النظرية العامة للمسؤولية في القانون المقارن أو النظرية العامة للعقوبة في القانون الجنائي المقارن أو النظرية العامة للاثبات في قانون معين أو مجموعة من القوانين التي قد تتعلق بالاثبات عموماً كما قد تتعلق بالاثبات في مادة أو مواد خاصة كالنظرية العامة للاثبات في المواد المدنية والتجارية والنظرية العامة للاثبات في المواد الجنائية.

ولقد اختلفت آراء الفقهاء حول معنى الاثبات فعلى سبيل المثال يرى الاستاذ محمد محي الدين عوض⁽⁴⁾ أنه للاثبات ثلاثة معاني هي :

1 — العملية القانونية التي يقوم بها المدعي لاثبات حقه المدني أو حق المجتمع في القصاص أمام القضاء بواسطة الادلة المستوجبة قانوناً أي أنه عملية الاقناع بأن واقعة قد حصلت أو لم.

1 — كأن يقال مثلاً نظرية طاليس أو نظرية فيتاغورس في الرياضيات.

2 — كالفلك والفيزياء والكيمياء والرياضيات مثلاً.

3 — كما هو الحال بالنسبة لنظرية طاليس أو نظرية فيتاغورس مثلاً.

4 — الاستاذ محمد محي الدين عوض — الاثبات بين الوحدة والازدواج في القانونين المدني

والجنائي السوداني — طبع سنة 1974 بدار الفكر العربي للطباعة بجامعة القاهرة

بالخرطوم.

تحصل بناءً على حصول واقعة ماضية أم حاضرة ومثال ذلك اقناع القاضي بحصول واقعة قتل بناءً على حصول واقعة أخرى هي أن شخصاً كان قد رأى المتهم وهو يقتل ومن هذا المعنى للاثبات جاء مبدأ أن عبء الاثبات على المدعي كمبدأ أصلي أساسي في القانون الجنائي في العصر الحالي إضافة إلى أنه نتيجة حتمية للمبدأ الهام الذي يسود الدساتير والقوانين المعاصرة الذي هو قرينة البراءة .

2 - بيان الوقائع أو العناصر التي يعتمد عليها المدعي لا قناع القاضي بوجود الحق أو بأن واقعة ما قد حصلت أو لم تحصل لعلاقة هذه الوقائع أو العناصر بذلك الحق أو تلك الواقعة بما من شأنه أن يدل على ذلك الوجود أو الحصول أو لاندماجه ومن هذا المعنى للاثبات اعتبرت واقعة رؤية الشاهد الجاني وهو يقتل أمهاتاً أو دليلاً أو بيعة .

3 - النتيجة التي يصل إليها المدعي من اقناع القاضي بوجود الحق أو صحته أو بقيام الواقعة الاجرامية ومن هذا المعنى للاثبات جاء قولنا أن المدعي قد توصل لاثبات الحق أو الجريمة أي أنه توصل لغرضه الذي هو النتيجة التي يهدف إليها .

يتضح من المعاني الثلاثة التي أوردناها للاثبات أن الاثبات عموماً قد يتعلق باثبات حق مدني أو واقعة بصدور معاملات أو ارشادات هدية أو تجارية وهو ما يحبر عنه بالاثبات في المواد المدنية والتجارية كما أنه قد يتعلق أيضاً باثبات جريمة معينة وهو ما يحبر عنه بالاثبات في المواد الجنائية الذي أصبح في عصرنا الحالي يشكل نظرية عامة خاصة به يختص بها القانون الجنائي بمفهومه الواسع والتي اختلفت آراء الفقهاء حول تعريف موضوعها الذي هو الاثبات الجنائي فحسبهم كل من الاستاذين : محمود مصطفى ومحمود مصطفى القلبي يكون الاثبات في المواد الجنائية هو :

(1) " "

" إقامة الدليل على وقوع الجريمة وعلى نسبتها إلى المتهم .

أما عند الاستاذ أندي فيتي فإن الاثبات الجنائي هو :

" كل وسيلة تسمح بتأكيد وجود واقعة أو صحة احتمال (2) ! " "

1 - الدكتور محمود محمود مصطفى - طرح قانون الإجراءات الجنائية - الطبعة 11 مطبعة جامعة القاهرة سنة 1976 . صفحة 404 والدكتور محمد مصطفى القلبي

أصول قانون تحقيق الجنايات - الطبعة 03 صفحة 348 .

2 - الأستاذ أندي فيتي - الإجراءات الجنائية - الطبعة 01 مطبعة الصحافة الجامعية الفرنسية سنة 1957 صفحة 183 جاء بها ما يلي :

"La preuve est tout moyen permettant d'affirmer l'existence d'un fait ou l'exactitude d'une proposition."

وحسب رأينا يمكن تعريف الاثبات الجنائي بأنه :

" إقامة الدليل الذي يتشكل بمقتضاه اقتناع القاضي الجنائي بقيام الجريمة ونسبتها للشخص معين بمقتضى فاعل لها أو شريكا فيها " .

وبحسب هذا التعريف الذي اعطياه للاثبات في المواد الجنائية تكون عملية الاثبات الجنائي ذات جوانب ثلاثة هي :

- 1 - إقامة الدليل القانوني على قيام الجريمة بكافة أركانها .
- 2 - إقامة الدليل القانوني على قيام علاقة سببية بين الخطأ الحمدي أو الخطأ الغير الحمدي والنتيجة التي حصلت أي على نسبة الجريمة لشخص معين بمقتضى فاعل لها أم شريكا فيها .
- 3 - أن يكون من شأن هذه العملية أنها تؤدي لتشكيل اقتناع القاضي بقيام الجريمة ونسبتها الى الفاعل أو الشريك ذلك أنه قد تقوم الأدلة على قيام الجريمة وعلى نسبتها لشخص معين إلا ان القاضي او الهيئة القضائية قد لا تتأكد وتقدر عدم قيام الجريمة في حقوق المتهم لسبب ما كالدفاع الشرعي أو غيره من أسباب الاباحة أو موانئ المسؤولية الجنائية . وبالنظر لكون الاثبات الجنائي على الوجه الوارد في التعاريف التي بينها اخذت أغلب القوانين المطبوعة بمذهب الاثبات الحر أو المائل من بين المذاهب الثلاثة التي تحكم الاثبات عموما سواء في المواد المدنية والتجارية أو في المواد الجنائية وهي مذهب الاثبات القانوني أو المقيّد الذي مقتضاه أن يتم الاثبات بوسائل محددة على سبيل الحصر في القانون ومذهب الاثبات الحر أو المائل الذي مؤداه قيام الاثبات بأي دليل متى كان من شأن هذا أن يؤدي لتكوين اقتناع المحكمة ومذهب الاثبات المختلط أي ما بين الحر والمقيّد ذلك أن مذهب الاثبات المائل هو الأكثر ملائمة للمواد الجنائية من حيث كونه ينسجول المحكمة أن تقضي في الدعوى الصورية حسب العقيدة التي تكونت لديها بكامل الحرية بأن تأخذ الحقيقة من أي موطن تراه (1) .

بناء على ما تم بيانه يتضح لنا أن النظرية العامة للاثبات الجنائي هي نوع من أنواع النظرية العامة للاثبات ولكن هل كانت هذه النظرية العامة للاثبات معروفة قديما ومتى وجد الاثبات عموما والجنائي خصوصا ومتى كانت البدايات الأولى للتقسيم القانوني

1 - الدكتور محمود محمود في - شئى قانون الإجراءات الجنائية - المجلد السابق صفحة 254 يستدل الاستاذ على ذلك بالاشارة لمجموعة من القوانين بمحكمة التمييز المصرية منها ماتم بتاريخ 24 . 4 . 1950 ومنها ماتم بتاريخ 1 . 1 . 1956 الى . . .

المبحث الأول : — المراحل التاريخية للاثبات —

لقد عرف الاثبات تطورا هاما من حيث طرقه واجراءات استخدام هذه الطرق ضمن مراحل تاريخية مختلفة جرت عادة الفقهاء الذين كتبوا عن الاثبات من حيث تطوره التاريخي على تقسيمها لاربعة مراحل هي (1) :

1 — المرحلة البدائية :

خضع الاثبات في هذه المرحلة للنظام التجريبي الذي كان عماده الاساسي التأثيرات الشخصية البحتة وذلك في غير حالات التلبس الفعلي بالجريمة اذ كان الاثبات يقوم على اساس الابتغال الى الاله والاحتكام لها باتباع اجراءات لاستخدام طرقات خرافية ضمن شكليات معقدة لاتصال لها بالحق المتنازع عليه مطلقا حيث كان المتهم — — — — — يتمتع بتجارب مختلفة يعتقد تدخل القوى الالهية فيها فمثلا باقليم سيناء كان المتهم — — — — — يتمتع من قبل المبعش الذي يشبه قاضي التحقيق في الوقت الحاضر بواسطة الطاس المحمودة وذلك انه عندما لا يكون لاهل القتل الدليل الكافي على أن المتهم هو الذي قتل المبعش عليه فأنهم يعرضون ذلك على المبعش الذي يقوم باختبار المتهم بأن يحمي طاسا من النحاس ثم يمسح عليها ثلاثة مرات بكفيه ويأمر المتهم بأن يلحس بلسانه بعد غسل المبعش هذه الطاس ثلاثة مرات ثم يري لسانه للمبعش وشاهده فأن وجدت آثار النار

1 — الأستاذ محمد عطية راغب — النظرية العامة للاثبات في التشريع الجنائي المغربي

المقارن — طبع بدار المعرفه بالقاهرة سنة 1960 صفحة 52 .

2 — الأستاذ محمد عطية راغب — نفس المرجع أعلاه — حيث جاء في صفحة 53 ذكر

بعض هذه التجارب كتجربة النار التي مقتضاها تكليف المتهم بمسك قضيب

حديدي محمى على النار كتجربة لقمة الزقوم وهي قطعة كبيرة من الخبز أو الجبن

يقرأ عليها رجل الدين لان تتوقف في حلق المتهم ان كان مذنبا كتجربة الماء

المغلى بتكليف المتهم بأن يخطس ذراعيه في هذا الماء كتجربة المشي على

أسياج .

بـه دل ذلك على أنه مذنب ولا فاته يكون بريئاً .
وعليه يمكننا القول بأن النظرية العامة للإثبات عموماً والنظرية العامة للإثبات في المواد الجنائية قد عرفت بهذه المرحلة من تاريخ الإنسانية في صورة غير واضحة بالشكل الذي عرفت عليه فيما بعد ذلك أن تمييز بين الغدأ المدني والغدأ الجنائي لم يكن معروفاً بالشكل الذي عرف به بعد ذلك حيث كان القاضي صاحب الاختصاص العام والولاية الشاملة للفصل في القضايا بأنواعها ولم يكن الإثبات مدظماً في شكل قانوني .

2 - المرحلة التحديدية :

وهي مرحلة الإثبات القانوني إذ تولى فيها المشرع تحديد أدلة الإثبات التي يتقيد بها القاضي ويجبر على الحكم بموجبها ولو لم يكن مقتنعاً بالأدلة ما حصل للاعتراف في هذه المرحلة المثانة الأولى بين أدلة الإثبات الأمر الذي أدى إلى باحة كافة طرق التحذير على المحرمين على الاعتراف الذي قال عنه الفقهاء آنذاك بأنه لا يمكن إقامة الحد بدون الحصول على الاعتراف .

ومنه يمكننا القول بأنه بهذه المرحلة قد بدأ التنظيم القانوني للإثبات عموماً .
والإثبات الجنائي خصوصاً .

3 - مرحلة الاقتناع الشخصي :

في هذه المرحلة ترك المشرع للقاضي الناظر في المسائل الجنائية قاعدة عامة حريصة تقدير الأدلة الإثباتية المقدمة في الدعوى المقامة أمامه بالموازنة بينها وترجيح ما يقتضيه منها للفصل في الدعوى .

4 - المرحلة العلمية :

يضيف بعض الفقهاء للمراحل السابقة مرحلة أخرى هي المرحلة العلمية التي تمثلها أعمال الخبرة الجنائية من حيث كونها تمتد قرائن قائمة أحياناً تمثل أكبر مساعد لتكوين عقيدة القاضي في الدعوى .

ولقد ارتبطت هذه المراحل التاريخية لتطور الإثبات بتنظيمات قانونية وضعية وتشريعات سماوية للإثبات نتناولها في البحث الثاني من هذا الفصل .

1 - الأستاذ محمد عطية راغب - النظرية العامة للإثبات في التشريع الجنائي العربي المقارن - المرحلي السابع - جاء في صفحة 23 منه أنه لهذه التجربة طريقة أخرى بأن يأخذ المبحث ابريقاً من الدمار ثم يحزم عليه حتى يتحرك من تلقاء نفسه ثم يقف عند المتروم ويرجع إلى المبحث كما لهذه التجربة طريقة ثالثة وهي الحلم بأن يحلم المبحث في منامه بذهب المتهم .

المبحث الثاني : — الأثبات الجنائي في القوانين الوضعية القديمة والشرائع السماوية —

لقد مر تطور النظرية العامة للأثبات بحركة تشريعية وضعية وحركة شرعية سماوية — هي الديانات وهو ما نفضله في مطلبين يتعلّق كل واحد منهما بشق من شقي هذا المبحث :

- المطلب الأول ونخصه بالأثبات الجنائي في القوانين الوضعية القديمة .
- المطلب الثاني ونخصه بالأثبات الجنائي في الشرائع السماوية .

المطلب الأول : — الاثبات الحطائي في القوانين الوضعية القديمة —

انه لمن المؤكد أننا لا نستطيع أن نتعرض لجميع القوانين القديمة في هذا المقام ذلك أن هذا عمل يتطلب موضوعات تعصبه بالبحث والتحليل من الوجهة القانونية إلا أننا نستطيع أن نتعرض لذلك بما فيه ابراز السميزات الأساسية لقيام الاثبات الحطائي في تلك المراحل من تاريخ الانسانية وهو ما يضطرنا لان نكتفي بالتعرض لما يبدو لنا أكثر أهمية من غيره من القوانين في هذا المقام ولذلك نتناول هذا المطلب بالدراسة في فرعين يتعلق كل واحد منهما بجانب من بابي هذا الملب كالتالي :

- الفرع الاول ويتناول فيه القوانين الشرقية القديمة .
- الفرع الثاني ويتناول فيه القوانين الغربية القديمة .

الفرع الأول : — الاثبات الجنائي في القوانين الشرقية القديمة —

يراد بالقوانين الشرقية القديمة في هذا المقام تلك القوانين التي سبقت ميلاد المسيح عيسى عليه السلام ومن أهمها نتعرض لقانون حمورابي بالحضارة البابلية ولتلك القوانين التي سادت بمصر القديمة وبلاد الاغريق خاصة بأثينا على أنها ذات الأثر الأكبر والأوضح في حركة تطور الاثبات الجنائي وذلك في بيود ثلاثية نخصص أولها لقانون حمورابي وثانيها لمصر القديمة وثالثها لبلاد الاغريق ————— :
1 — قانون حمورابي (1) :

من أهم ما تعرض له قانون حمورابي بالنسبة للنظرية العامة للاثبات الجنائي أنه قد عالج إحدى وسائل الاثبات الجنائي وهي الخبرة الطبية في شكل بسيط نوعاً ما إذا ما قوّم بالخبرة الطبية المعروفة في الوقت الحاضر والتي هي أحد تطبيقات الخبرة الجنائية كدليل اثبات بحيث أن قانون حمورابي قد أورد تحديداً لآداب الأطباء باعتبارهم خبراء وهو ما يحرف في زماننا الحاضر بالخبرة الجنائية في ميدان الطب الشرعي كما أنه قد قرر مسؤولية هؤلاء الخبراء عند اخلالهم بأداء واجباتهم باخلاص وأمان (2) .

1 — الدكتور أحمد محرز — القانون التجاري الجزائري — الجزء الأول — الطبعة الثانية عام 1980 بجامعة قسنطينة — جا في الصفحة 24 منه ما ملخصه :
 "لقد أسس حمورابي في البلاد الكلدانية الإمبراطورية البابلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و 1961 قبل الميلاد ووضع الكثير من الأسس القانونية التي أصبحت مبادئ أو قواعد قانونية في الوقت الحاضر فمثلاً نجد أنه قد عرف فكرة القرض البحري على البضائع والسفن إذ تضمن قانون حمورابي نصوماً تنظم هذا العقد وتبين المقصود منه وهو أن المقرض لا يحصل على القرض من المدين إذا ما هلكت السفينة أو البضاعة أما في حالة سلامة وصول البضاعة فإنه يحصل على أصل القرض بالإضافة إلى الفوائد المتفق عليها والتي هي غالباً فوائد مرتفعة ، هذا بالإضافة لمعالجة قانون حمورابي لكثير من السائل التجارية كمقد الوكالات بالعمولة ووديعة البضائع " .

2 — PAUL Julien — HENRI Guerrier — GERAR André Nanésme —

La réglementation de l'expertise en matière pénale — deuxième édition

1969 Imprimerie Vançon — PARIS —

2 — مصدر القديمة :

لم يحسن القانون المصري مثل باقي الشرائع القديمة بالفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية كما أنه قد تأثر في بعض المحصور بنفوذ الكثرة وقد كان أفضل مصور مصر القديمة هو المحصر الملكي حيث درفت به معظم الاجراءات الجنائية السائدة في الوقت الحاضر — اذ كان الملك مصدر السلطات ذلك أن قدماء المصريين كانوا يقدسون ملوكهم ويهتدونهم مفوضين من الاله لتوقيى الحثاب ولذلك اكتسب القضاء صبغة دينية تحيطه بالاحلال وان كان من النادر أن يباشر الملك القضاء بنفسه بل انه يصعد به الى قضاة يرأسهم الوزير الاكبر في العاصمة والحاكم في الاقليم ومن اجراءات الاثبات عندهم أن يحلف كل من المتهم — والشاهد بالالهة آمن وبالملك وبأن يقول الحق كما أن كتبة المحاكم العادية قد كانوا يدونون ألقاب المتهمين والشهود بتمامها في محضر الجلسة ايضا من بين المسائل الهامة لضمان الاثبات السليم أن جميع اجراءات المحاكم قد كانت تدون لتكون تحت نظر مجلس من الملك الخاضع وهو الجهة التي تستأنف أمامها احكام المحاكم العادية ما يدل على أن القاضي قد كان يقضي بناء على اقتناعه الشخصي غير مقيد بأدلة خارجية رغم أن المرافعة قد كانت تتم في شكل كتابي وهي طريقة اعتمدها قدماء المصريين بنحية الوصول لمرافعة عادلة بين الذكي والخبى والمتعلم والجاهل وحتى لا يتأثر القاضي ببلاغة المحامين ودموع المتهمين وهو أمر يمكن معه القول بأن اعطاء التمهيد التي تتم قصد الحصول على الاعتراف قد كانت تمثل استثناء من المبدأ مثل المحاكمة الالهية القائمة على الا تكلم بالالهة . وخاصة القول بالنسبة لمصر القديمة هي أن قدماء المصريين قد عرفوا منذ القديم أي قبل ميلاد المسيح بالاف السنين كثيرا من الاجراءات الجنائية السائدة في الوقت الحاضر بالنسبة للاثبات الجنائي من أهمها اعتماد حرية الاثبات كقاعدة عامة وان كانت في شكل بدائي مختلف بالقيم التي كانت سائدة انذاك واهمها الفكر الديني الوثني والتفكير الخبيبي القائم على الاستناد لقوى غيبية وكان هذا خاصة بالمرحلة التي ساد بها نفوذ الكهنة .

1 — الدكتور محمود محمود — الاثبات في المواد الجنائية في القانون

المقارن — الجزء الاول طبعة سنة 1977 — صفحة 13 .

الاستاذ زبدة مسعود — الاقتناع الشخصي — رسالة ليليل الماجستير في الحقوق

الجنائي — جامعة الجزائر — معهد الحقوق والعلوم الادارية ببن عكنون — سنة

1964 — صفحة 69 .

3 - ~~المبدأ الأول~~ :

لقد كان الاغريق خاصة باثينا يعهدون بالقضاء الجنائي الى المواطنين اذ كانت المحكمة الشعبية تتشكل من عدد كبير من المواطنين وهو النظام الذي ترك بصماته واضحة في نظام المحلفين المؤخوذ به في التشريعات الانجلوساكسونية ومن حذو حذوها وبحل التشريعات الاخرى. وهو نظام لا يتصور الا أنه يأخذ بحرية الاثبات بأي (1) دليل وحرية القاضي في تشكيل اقتناعه الشخصي من أي دليل تمت مناقشته في الجلسة.

وعليه يمكننا القول من خلال هذا الفرع بأن التنظيم القانوني للاثبات الجنائي في شكله الوسيط قد عرف منذ القديم قهر ميلاد المسيحية بالقوانين الوضعية الشرقية مما يضطرنا للتحرف عن حالة الوضع القانوني للاثبات الجنائي في القوانين الغربية القديمة وهو ما نتعرض له في الفرع الثاني من هذا المطالب .

1 - الدكتور محمود محمود مصداقي - الاثبات في المواد الجنائية - المرجع السابق -
صفحة 12 ، 13 ، 14 .

الفصل الثاني : - الألبان الجنائي - القوانين الخيرية القديمة -

لقد عرفت النظام القانوني عموماً وانتهت في المواد الجنائية خصوصاً في القوانين الخيرية حركة عامة نحو التطور والتحسين حتى لو لم يكن الرومان بما أحدثوه من تجديد في هذا الإطار من حيث الأهمية بأمر الإمبراطورية الرومانية ومن أبرز ما تميزت به هذه الحركة التي تقتصر على دراستنا وحدها باعتبارها أهم القوانين الخيرية وأبرزها تأثيراً على تطور الألبان الجنائي بالقوانين الخيرية بتناول موضوعين من القوانين الرومانية هما قانون الألوان الاثنى عشرة ومجموعات جوستيان في البنددين التاليين :

(1)

1 - قانون الألوان الاثنى عشرة :

إذا كان من الثابت أن قانون الألوان الاثنى عشرة لم يصل إلينا مباشرة نظراً لاستمرار الألوان التي نقش عليها وانحسرت المتولة عنها في حيز روما الماهول فلم نذكر قبل الميلاد على يد قباوس الخان إلا أن الذي وصل إلينا هو ما كان هذا القانون عن طريق تعليقاته على فقهاء الرومان في العصر الجمهوري والعصر العلمي والمؤرخين والمجتهدين وعلماء اللغة ومن ذلك أن الأكام بالنسبة للألبان الجنائي أن الأداة التي يقدمها المحرم لديهم أدلة أنهم قد تميزت بالاحتكام لقوة بيانية غير متداورة بحيث لا تترتب نتيجة وفعالية الأداة لما يقتضيهما

1 - الدكتور رها في - تاريخ النظام القانوني - داني بدويان المجموعات البامبيدية - بالبرازيل عام 75 - 71 التي أسسها المؤلف لقانون الألوان الاثنى عشرة باللاتينية بأنه Lex Duodecimtabularum - كما أورد بمؤلفه أن :

" قانون الألوان الاثنى عشرة يحدد اثراً تشريعياً مهماً في عصر القانون القديم إذ أنه يدل لشعور الرومان كغيرهم من الشعوب الأسرية لحاجتهم لتدوين قواعدهم العرفية بمنطقة القرن الخامس قبل الميلاد وذلك كأثر لوصول الحضارة إلى الحكم بالاشتراك فيه لتطور قوتهم الاقتصادية الأمر الذي ترتب عنه ضعف السلطة الدينية في نفوسهم وتفكك الحشائر والظهور التنظيم الاجتماعي الضيق وهو الأسرة وحسب الرواية التقليدية التي نقلها المؤرخ الروماني تيت ليف المتوفى بالقرن الأول قبل الميلاد فإن وضع قانون الألوان الاثنى عشرة يربط بحركة الحضارة في سبيل الحضارة "

2 - الأستاذ محمد سعيد الشماوي - في المدونة - الدفعة 2 - بيروت

دفعة 55 - بما يلي :

" وكان تسمية القانون الروماني في الألوان الاثنى عشرة حدثاً مهماً

الروماني فقد كان هذا القانون من قبل هذا التسمية خلية

والمراسيم الملكية والأوامر الحكومية "

للمدعي أو بعدها عنه بن ترجى لموقف الالهة مدعا فالدعوى تتم في جو من السحر والشعوذة والديوث لقوى غير موضوعية ولم يكن هناك اي اعتبار للمحج القانونية والحقيقية التي هي اساس ادعاءات الخصوم في الوقت الحاضر فعلى فرزان اثنين من الرومان قام بيدهما نزاع على ملكية رقيق فان الحق يكون به انبذلت الدعوى الذي يطرق الكلمات الدينية بطلان صحيحا وادى الطوس التقليدي اداء سليما لان ذلك منه يفيد وقوف الالهة به اليه ولما صرنا له ورغم ان الوضع قد تغير منذ بداية القرن الخامس قبل الميلاد بظهور قواعد القانون الشكلية منفصلة عن الدين حيث اصبحت المحج الموضوعية فعالية اكثر من الطوس الدينية وحل القاضي الحاكم محل الملك او رجل الدين الا ان قواعد المرافعات بخلاف ذلك قد احتفظت بالشكلية وهو الامر الملحوظ في دعاوى القانون التي وصلت اليها عن ريت. كتب الدلائل ل. ايبوس الذي ذكر ان هناك خمسة دعاوى في القانون الروماني في العصر القديس — — — — — مماثلة لثلاثة حثيية وهي دعوى القسم او الرهان ودعوى تعيين القاضي ودعوى الاعلان وهي الدعوى التي انشأها قانون سيليا الاثني عشر لوائح الاثني عشرة ثم دعوى — — — — — تنفيذيتان هما دعوى القاء اليد ودعوى اخذ رهينة⁽¹⁾ ولقد كانت رسائل اقرار الحقوق وهي مرق الاثبات تتم في قانون الاثني عشرة

1 — الدكتور رضا في — تاريخ الدائم القانونية — المرجع السابق — صفحة 71 التي جاء

بها ما مؤداه أن :

1 — دعوى القسم أو الرهان — *le Sacramentum* — ومؤداهما أن يقسم كل من الخصمين بصحة دعواه بيمين دائمية وتقديم ذبائح للالهة ويقوم احد رجال الدين بالكشف على تلك الذبائح لمصرة ارادة الالهة والتحقق من اتجاه هذه الارادة لصالح احد الخصوم .

2 — دعوى تعيين قاضي *Judicis arbitrive postulationem* — وهي دعوى مقصورة على الاحوال التي خددها القانون منها المالبة بالديون الناشئة عن الاشتراك الشفوي وفيها يقرر المدعي — *Actor* — مداينة المدعى عليه — *Reus* — أمام البريتور ولذلك فهي دعوى على نزاع حقيقي ولذلك سميت بدعوى تعيين حكم .

3 — دعوى الاعلان — *Legis Actio Condictionum* — لن ترد هذه الدعوى بتأنيون الا لوائح الاثني عشر ولكن انشأها قانون سيليا — *Silia* — وهي تقام للمالبة بمبلغ نقود معين — *Certe pecunia* .

— أما الدعوى التقليدية فهي تهدف تمكن صاحب الحق متى اصبحت حقه تنفيذيا من تنفيذ باحدى دعويين :

4 — دعوى القاء اليد — *Manus Ineotio* — وهي من اقدم دعاوى الرومانية وأشدّها قهراً ووحشية .

5 — دعوى اخذ رهينة — *Pignoris Capio* — وهي تستعمل لاستفاء الديون الدينية كأن يشتري شخص حيوان لتقديمه لالهة فللباني استفاء الثمن من احد ادوار المدين .

بواسطة الدعاوى الانتقريبية التي هي دعاوى قانونية يلجأ إليها صاحب الحق ليحصل من القاضي على اقرار لحقه المتنازع فيه وهي في مجملها دعاوى تختلف عن بعضها البعض باختلاف طبيعتها وموضوعها ميز الرومان فيها بين الدعاوى التي يكون موضوعها حق عيني كالنزاع حول احقية احد المتخاصمين في ملكية عقار والدعاوى التي يكون موضوعها حق شخصي كحق الدائنية .

(1)

2- مجموعات جوستينيان :

تتكون مجموعات جوستينيان من اربعة منها ثلاثة رسمية هي مجموعة الدساتير ومجموعة النظم ومجموعة الموسوعة أما المجموعة الرابعة فانها تشمل مجموعات الدساتير الجديدة ولقد عرفت مجموعات جوستينيان باعتبارها احداً من حلقات عهد الامبراطورية الرومانية طرقت الافات التالية :

أ- الشهادة : أحيات باعتبارها دليل اثبات محل شبهة بقيد كثيرة بان صدرت تعليمات الى القضاة بالاستناد لشهادة شاهدين لا ثبات صحة الواقعة ما لم ينص القانون على عدد اكثر كما تم وضع قائمة بحالات عدم الاهلية لاداء الشهادة ودلب من المدعى ان يتقدموا بشهود عادلين .⁽²⁾

ب- الكتابة : اختلف قوتها الاثباتية تبعاً لاختلاف الحالات المعروضة فان كانت الورقة قد سجلت بمعرفة الحاكم كانت لها قوة اثباتية لا تقبل اثبات العكس أما ان كانت الورقة

1- الدكتور رضا في - تاريخ النظم القانونية - المجلد السابع صفحة 255 حيث جاء به أن :

" الامبراطور جوستينيان قد حكم الامبراطورية الرومانية الشرقية عام 527 ميلادية حتى وفاته عام 565 وقد كان للمجموعات التي وضعها من الاهمية والشهرة ما كان للمجموعة المدنية الفرنسية التي وضعها نابليون ببداية القرن التاسع عشر ميلادي اذ تمكن جوستينيان من جمع القانون الساري في عهده بشأريه وهما الدساتير الامبراطورية والقانون القديم بقواعده التي تكونت من المبادئ الاخرى مثل الفقه والناون البريتوبي والتشريعات الصادرة عن المجالس الشعبية والمجالس الخاصة وتوصيات مجلس الشيوخ والحرف .

2- الدكتور محمود محمود في - الاثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن - المجلد السابع حيث جاء في صفحة 11 ما يلي :

" منذ قامت الامبراطورية الرومانية بدأ تخيير جذري في تنظيم القضاء اسفر في النهاية عن إلغاء القضاء الشعبي واستبدلته محاكم يرأسها حاكم المديونية والناون الرومان تأثروا في ذلك بتنظيم القضاء لدى قدماء المصريين ومن الطبيعي بتأثر نظام الاثبات بهذا التخيير . . . "

قد حثرت بواسطة محرر المقود فلا تكون لها نفس القوة الإثباتية إلا إذا قسم محررها بشأن ما جاء بها هو ما أملاه عليه الـ وغان أما المحرر الحرفي فليس له من قوة إثباتية إلا إذا تم تحريره أمام شهود حمى توثيحاتهم .⁽¹⁾

جـ - الاعتراف : يمكن لنا تعريفه بالقرار بأنه :

" اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية يدعيها عليه خصمه أثناء نظر الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة . "

ولقد كان الاعتراف حسب مجموعات بوسستيان سيد الأدلة إذ يجب معه الحكم بالأدلة عندما ينسب على الواقعة المأروعة أمام القضاء .

د - الإقرار : وهي من طرق الإثبات القانونية التي يلجأ إليها كوسيلة للإثبات بوصفها حاسمة للنزاع عندما يوجهها الخصم لخصمه .

— وبجانب هذه الأدلة القاطعة الدالة عند قبولها نظام القانون الروماني أدلة احتياطية عند غياب السابقة تسمح للتاضي بتكوين رأي بها أو رفضها ومنها :

1 - استجواب الخصوم : وهو وسيلة تسمح للتاضي بتكوين رأي في الموضوع

المسروح من خلال اجابة الخصم الذي يستجوبه .

2 - اليمين المتممة : وهي يمين يوجهها التاضي لأحد الخصوم ويترتب على حلفها ربح الدعوى .

3 - القسم : لير للقرائن في القانون الروماني نفس القوة الإثباتية

التي للأدلة في قضا الشك إلا أنها وسائل تخص الواقعة المدعى بها أكثر احتكاماً⁽²⁾ وتسمى للتاضي بالاعتناع بوجهة نذر معينة .

— وخلاصة القول في القانون الروماني أن هذا القانون قد وردت به في العهد الإمبراطوري جذور نظام الأدلة القانونية الذي ازدهر في العصور الوسطى وفي القانون الفرنسي القديم إلا أن قلة هذه الجذور يمكن معها القول بأن القانون الروماني قد عرف نظاماً مختلفاً في الإثبات يخلب عليه نظام الإثبات الحراذ أنه رغم عدم استخدام سلطة التاضي في الاقتناع بالأدلة بشهادة شاهد واحد إلا أنه من جهة أخرى إذا ما قدر عدم كفاية الأدلة قضى بالبراءة بالإضافة إلى أن القانون الروماني قد نظم إجراءات استخدام طرق الإثبات وهو موقف يشبه ما هو مأخوذ به في الشرائع السماوية التنسي تتاولها في المذهب الثاني من هذا المبحث .

1 - الدكتور رضا في تاريخ النظم القانونية - المرجع السابق - صفحة 255 .

2 - الدكتور رضا في نفس المذهب - صفحة 223 .

المطلب الثاني : الاثبات الجنائي في الشرائع السماوية —

يراد بالشرائع المطابقة هي : إذا انما تلك الأحكام التي جاءت من تنزيل الإلهي على أيدي رسل مبشرين ومنذرين وهي المعروفة بأسم الأديان التي نتناول بعضها من موقفهم بالدسبة للإثبات الجنائي في الشريعة اليهودية في فرع أول ثم في الشريعة الإسلامية فسي فرع ثان :

- الفرع الأول ويتعلق بالإثبات الجنائي في الشريعة اليهودية .
- الفرع الثاني ويتعلق بالإثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية .

(1)

الفرع الأول : — الاثبات الجنائي في الشريعة اليهودية —

لقد تعرضت اليهودية كثيرا من الشرائع السماوية للدائرة العامة للاثبات حيث وجد أن الكتاب الخامس والأخير من البنتاتوك وهو أسفار سيدنا موسى عليه السلام الخمسة وهو الكتاب الذي يحتوي على ملخص بمثابة قاعدة جديدة لما أوحى به لموسى من الله تعالى كديان...ة سماوية يلقي على طائفتي الحاكم أو البريتور بعض الدور من الأدب الشرعي الذي هو أحد تاليفات النجاة الربانية حيث غولهم الباب الرابع والعشرين «لادة التحقيق في حالة مشقة حشنة والقيام بفهم الصابين بالبرم واداء التشخير الممكن للمرز به انه في مرحلة متأخرة من السرد التلمودي اليهودي بعد أن كان اليونانيون وهم اصحاب التلمود اليهودي يقومون بالتشريع والادب والعلم الامارات مارا به بتقن النجاة في ادب الشرعي فضلا عن سبب...ة بطلان الزواج لفن البكارة كانوا يملكون بين دم الزوجة ودم الطير لاثبات أو نفي غرا البكارة ومن احبب انهم تولوا في دالة شكوى الزنا الى التمييز بين السائل المنيح المدعى به وبين البير وهو ما أكد المؤلف روبنويتز في مؤلفه التشريع الجنائي التلمودي كما يذكر نفسه المؤلف أن النجاة كانوا يتحققون من امكانية الشجر تعمر عقوبة الجلد قبل توقيعها أو ادلى المحققين في حالة انعقاد جلساتين .

كما أن هناك بالتشريع العبري توجيه لسيدينا موسى موجهة للقضاة على أن يتحروا الدقة والحيطة في تقديرهم لا قوا الشهود كل ذلك بلا مضافة لو ورد شاذة قواعد بالتشريع العبري تنافي بعدم تأنيس حكم الادانة على اعتراف المتهم وحده أو على شهادة شاهد واحد...د أو على المقرئين وهو أمر يجل من نظام الاثبات في التشريع اليهودي عند العبريين شبيهة بدائرية في الشريعة الاسلامية كما سنرى وكذلك بشريعة مانو بالهند والقانون الفرنسي القديم .

1 — الأستاذ محمد سعيد المشماوي — ربن العدالة — المرجع السابق — صفحة 17 ، 18 ، 19 حيث جاء به ما يلي :

" تبدأ اليهودية بموسى عليه السلام الذي ولد في الجيل الثالث للهجرة الخاندون أي ما بين 1355 و 1353 قبل الميلاد زعيم التوحيد العبري والروماني ."

2 — PAUL julien — HENRI Guerrier — GERAR — Andre Maresme :
La reglementation de l'expertise en matière penale. app. cit. P. 4

وشلاحة النون في الشريعة اليهودية أنه قد كان لدى العبريين نظام اثبات مختلفا حيث أنهم قد رفعوا شفوية المرافعة في المحاكمة وذلك حتى يتحكم القاضي من الوصول الى الحقيقة والكشف عنها بكل دأرق الاثبات بالإضافة لوجود القواعد الثلاثة المذكورة سابقا في التشريع العبري التي تقتضي بعدم تأسيس حكم الادانة على اعتراف المتهم وحده أو على شهادة شاهد واحد أو على القرائن وهو موقفيشبه ما هو مأخوذ به في شريعة مانو بالهند حيث لا تكفي شهادة شاهد واحد بل من الشرعي سما أكبر عدد ممكن من الشهود وكذلك كانت شهادة الشاهد تقتضي لمالئ تقدير القاضي .

إذا كان هذا هو حال الاثبات في الشريعة اليهودية بالقدر الذي توصلنا اليه فما هو حاله في الشريعة الإسلامية وهو ما نفضله في الفرع الثاني من هذا المطلب.

1 - الدكتور محمود محمود مبردي في - الاثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن - المرجع السابق - صفحة 12، 13 حيث جاء في الصفحة 13 ما يلي :
 " ومن تعليمات مانو (MANOU) في ذلك أن يحملوا على الكشف عما يكمن فسي
 الذهن ولون الوجه وحالة الجسم واثارات الشاهد وحركات العينين والوجه وغير ذلك مما يفصح عن مكونات النفس . "

الطرح الثاني : — الاثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية —

تقوم النظرية العامة للاثبات في الشريعة الإسلامية على مبادئ اثباتية منها ، ما هو مأثور به في القانون الوضعي ومنها ما اتفقوا به عن غيرها من الشرائع السماوية والقوانين الوضعية وفي هذا يقول الشقيه ابن قيم الجوزية :

" ان الشارع لم يوقف الحكم في اثبات الحقوق اثبتة على شهادة ذكربن لا في الدماء ولا في الاموال ولا في الفروع ولا في الحدود بل قد حدد الخلفاء الراشدون والمجابهة رضي الله عنهم بالحدود وفي السر بالثبوت والرائحة . " (1)

لقد عرفت الشريعة الإسلامية مبادئ اثباتية في المواد الجنائية المحمول بها في القانون الوضعي وأفردت عنها بطريقتين أخريين هما القسامة واللعان ولذلك قلنا سنتصرف على الوسائل العامة للاثبات في الشريعة الإسلامية في قسم أول من هذا الفرع يشمل الوسائل المعمول بها في القوانين الوضعية وفي قسم ثان نتصرف على الوسائل الخاصة بالاثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية ولذلك تكون دراستنا لهذا الفرع في قسمين هما :

القسم الأول وتخصيصه للوسائل العامة للاثبات في الشريعة الإسلامية .

القسم الثاني وتخصيصه للوسائل الخاصة بالاثبات في الشريعة الإسلامية .

1 — الأستاذ أحمد فتحي بدسي — نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الإسلامي (دراسة مقارنة) — الدابعة الثالثة — عام 1401 هـ — صفحة 12 .

القسم الأول : - الوسائل العامة للاثبات في الشريعة الإسلامية -

لقد تعرضت الشريعة الإسلامية للوسائل العامة للاثبات الجنائي المعروفة في القوانين الوضعية ولكنها قد اخصتها احيانا باحكام خاصة بها واحيانا اخرى بنفس الاحكام التي اخصتها بها القوانين الوضعية وهو ما نتعرف عليه من خلال دراستنا لهذه الوسائل العامة في البنود التالية :

- أولا - الشهادة .
- ثانيا - الاقرار .
- ثالثا - القرائن .
- رابعا - الخبرة .
- خامسا - الكتابة .
- سادسا - اليمين .

أولا : الشهادة :

يمكننا تعريف الشهادة لغة بأنها البيان والاخبار أي القول عن علم حصل بالمشاهدة واصطلاحا بأنها الاضاح والاظهار ومن معنى الاصطلاح يسمى القائم بالشهادة شاهداً لكونه يبين لدى القاضي الحق من الباطل ولقد جعلت الشريعة الإسلامية للشهادة شروط تتعلق بالشاهد واخرى تتعلق بكيفية اداء الشهادة وثالثة تتعلق بنصاب الشهادة⁽¹⁾ يبين كل من هذه الشروط في البنود الثلاثة التالية :

- 1 - الشروط المتعلقة بالشاهد .
- 2 - الشروط المتعلقة باداء الشهادة .
- 3 - الشروط المتعلقة بنصاب الشهادة .

1 - الشروط المتعلقة بالشاهد : وهي على نوعين احدهما للاداء والاخر للتحمل :
أ - شروط الاداء : وهي شروط تتعلق بالمقدرة على الحفظ والضبط وهي عامة وخاصة :

- 1 - الاستاذ احمد فتحي بهنسي - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - المرجع السابق صفحة 12 .

1 - شروط الاداء العامة : وهي شمل العقل والبلوغ بحيث لا تقبل شهادة المجنون

ولا الصبي الحاقل الا بالحفظ فعن ابي حنيفة ان شهادة عقلاء الصبيان تقبل في الجراح اذا شهدوا قبل الافتراق عن الحالة التي تجارحوها عليها وهو رأي الامام مالك ايضا اذ أن الظاهر هو ضبطهم وصدقهم أما اذا ما تفرقوا فلا تربط شهادتهم لانه يحتمل أن يلفقوها في حين عن الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه أن شهادة عقلاء الصبيان تقبل على بعضهم اذ أن الامام احمد ابن حنبل قد روى عن مسروق قال كنا عند علي فجاء خمسة غلمان قالوا اننا كنا ستة غلمان بتخاطس فحرق غلام منا فشهد ثلاثة على اثنين واثنان على ثلاثة فجعلنا على ثلاثة ا خماس الدية على الاثنين وخمسيها على الثلاثة ، أيضا من شروط الاداء العامة الحرية لقوله تعالى " ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء " ⁽¹⁾ والعدالة بان يكون الشاهد عدلا بأن يكون الظاهر منه أن حسناته أكثر من سيئاته وهذا يقتضي منه اجتناب الكبائر وترك الاصرار على الضحار اذ ان الصغيرة تصير كبيرة مع الاصرار اذ روي عنه صلى الله عليه وسلم قوله " لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار " كما يرجح شرط عدالة الشاهد لقوله تعالى " وأشهدوا ذوي عدل منكم " ⁽²⁾ كما يشترط في الشاهد أن يكون ذا مروءة بحيث يتجنب الامور البذيئة التي تحط من قدر صاحبها كالاكل غلبة والكناس ومنه أنه لا عدالة لشارب الخمر لانها كبيرة تسقط العدالة وان كان شرب البيرة لا يسقط العدالة ولا بد من أن يكون القاضي يعلم بعدالة الشاهد وان كان يجهلها فلا بد من تركية الشاهد بشهادة مزكي وقد تكون هذه التركية سرية خارج مجلس القضاء كأن تكون كتابية مثالا كما قد تكون علانية بأن يجمع مجلس القضاء الواحد كل من المزكي والشاهد الا أنه يشترط اجماع المزمكين فسي التركية العلنية بخلاف التركية السرية التي يكفي لها مزكي واحد حسب رأي ابي حنيفة ومالك اذ انها ليست شهادة على خلاف رأي الامام الشافعي الذي يشترط وجود مزكبين في التركية السرية لانها في معنى الشهادة ، وكذلك لا بد من ذكرورة المزكي وهذا بخلاف ما روي عن ابن ساعدة عن ابي حنيفة من جواز تركية المرأة والعبد والمحدود والتائب ان كانوا عدولا في التركية السرية .

ومن الشروط العامة لاداء الشهادة اضافة لما سبق ذكره علم الشاهد بالمشهود به وقت الشهادة حسب رأي ابي حنيفة وكذلك الذكورة لقوله تعالى " واستشهدوا شاهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان " ⁽³⁾ وفي هذا الشأن نجد أن ابن شبيب قد روى عن حفص عن حجاج عن

1- سورة النحل الاية 74 .

2- سورة الطلاق الاية 02 .

3- سورة البقرة الاية 282 .

الزمني أنه قال منعت النسوة من لدنه صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده أن يحدوا
 لا يجوز شهادة النساء في الحدود والدماء كما قال الإمام الشافعي أن شهادة النساء
 من الرجال لا تقبل إلا في الأموال وتوابعها إذ أن الأصل فيها عدم القبول للنقص العقل
 واختلال الذهن وقصور الولاية كما لا تقبل شهادة الابنة معهن إلا في الأموال وتوابعها
 للضرورة غير أن الحنفية ترى أن الأصل في شهادة النساء القبول لوجود ما يبنى عليه
 الشهادة وهو المشاهدة والذبط التي من فيها الرجال وهي أساس قبول روايتهم . . . من
 الأحاديث ومن هذا فانه مما لا خلاف فيه أن شهادة النساء جائزة فيما لا يطال عليها الرجل
 كالبراءة والولادة والحيوب الخاصة إذ روى محمد بن حسن عن أبي يوسف عن غالب بن
 عبد الله عن مجاهد عن ربيعة بن السيد عن عطاء بن أبي رباح وطائوس قالوا قال مجلس
 الله عليه وسلم "شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجل النظر اليه" إلا أن الفقهاء
 قد اختلفوا حول عدد النساء للشهادة على هذه الأمور فالحنفية ترى الاكتفاء بأمرأة
 واحدة مسلمة حرة عدلة وإن كان البصر مدهم يفتقد وجود امرأتين أما الإمامين مالك
 وأحمد فيثبتان امرأتين لكن المعتبر شرعا في الشهادة سالتان هما المحدث والذكورة
 فسقطت الذكورة وبقي المحدث في حين يرى جانب آخر من الفقه الإسلامي قبول شهادة المرأة
 الواحدة في البراءة دون الولادة والحيوب الخاصة ، ومن الشروط العامة لإدائها أيضا عدم
 الاختيار أي عدم الإكراه على أداء الشهادة ثم الإسلام بأن يكون المؤدي للشهادة مسلما
 حسب رأي الإمام مالك خلافا لمن جوز شهادة الكافر عن المسلم في الوصية حال السفر إن كان
 مبعوثا في قوله تعالى " . . . من ترثون من الشرءاء " .

2- شروط الأداء الخاصة: وهي شروط تتعلق بمهنة الشهادة إذ ترى الحنفية

بباعتها بلفظ أشهد ولا تقبل عبارة أعلم أو اتيقن لورود العصور بلفظ الشهادة كما جاء
 في الآية " وأشهدوا شاهدين من رجالكم . . . " كما تتعلق هذه الشروط بموافقة
 الشهادة للمعنى ولمجلس القضاء إذ لا تقبل الشهادة إلا إذا تمت أمام القاضي في مجلس
 القضاء فان تمت أمام القاضي من غير مجلس القضاء فانه لا تقبل .

1 - الأستاذ أحمد فتحي بهنسي - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الإسلامي -
 المرجع السابق - صفحة 53 وما بعدها .

بـ - شروط الحمل : وهي تقتضي أن يكون الشاهد عاقلًا وقت التحمل فلا يصح التحمل من المجنون لأن تحمل الشهادة يعني قدم وبهذا الحادثة الأمر الذي لا يتصور من غير العقل، وأن يكون الشاهد مبرأ - حسب بعض الفقهاء - .

2 - الشروط المتعلقة بأداء الشهادة : وهي تتعلق بمجموعة من المبادئ الواجب

الحمل بها لأداء الشهادة أداء سليما وصحيحا وهي :

أ - تفريق الشهود عند الشهادة .

ب - مواجهة الشاهد بالمتهم - - - - - .

أ - تفريق الشهود عند الشهادة : وهي مسألة اختلف فيها الفقهاء فابي حنيفة

مثلا يرى أنه من نتائج تفريق الشهود في جريمة الزنا جدهم وهو في هذا الرأي يبالغ في تمام رأي الإمام الشافعي أما في باقي الجرائم الاخرى فإن الشهادة مقبولة سواء أكان الشهود متفرقين أو مجتمعين حسب تقدير القاضي الموضوع حسب رأي ابي حنيفة (1) .

ب - مواجهة الشاهد بالمتهم : وهو ما تقول به الحنفية وموداه أنه مثلا اذا شهد

شاهدان على رجلين أنهما سرقا من هذا الرجل الف دينار وكان احد المسلمين فاقبل قطعت الحافردون الثياب ولذلك فاسمه يترتب على هذه المواجهة نتائج هامة منها أنه اذا اختلف الشاهدان حول المشهود به بأن قال احدهما أن المتهم قد قتل رجلا في حين يقول الشاهد الثاني بأن المتهم قد قتل امرأة رفعت الشهادة وكذلك الحال بالنسبة للمكان والزمان باستثناء اختلاف الشاهدين حول زمان ومكان القذف حيث يرى الإمام أبو حنيفة بأن هذا الاختلاف لا يمتنع من قبول الشهادة لأن القذف قول يتكرر وفيه حكم الأول هو حكم الثاني فلا يختلف المشهود به باختلاف الشاهدين حول المكان والزمان كالحالاق مثلا وأيضا لا يؤثر على الشهادة اختلاف الشاهدين حول الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة كأن يقول احد الشاهدين بأن القتل قد تم بالسيف في حين يقول الشاهد الاخر بأن القتل قد تم بالحجارة .

3 - الشروط المتعلقة بدعاب الشهادة : وهي تتعلق من جهة باختلاف عدد موضوع

الشهود بحسب اختلاف انواع الجرائم اذ قد يشترط في الشهادة اربعة شهود أو ثلاثة أو شاهدين أو رجل وامرأتين أو شاهدة واحدة فتطرح من جهة ثانية تتعلق هذه الشروط بتأثير بعض العيوب التي قد تكون في شخص الشاهد على الشهادة ومن جهة ثالثة تتعلق هذه الشروط كذلك ببعض المسائل الخاصة التي تتعلق بموضوع دعاب الشهادة وهي الشهادة

1 - الأستاذ احمد فتحي جوهسي - دائرة الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - - -

المرجع السابق - - - صفحة 65 .

على الشهادة وتنفيق الشهادة والردود في الشهادة ، وتتميز لتفصيل ذلك في الكتاب
الثلاثة التالية :

أ - عدد ونوع الشهود .

ب - تأثير الحيوب التي قد تكون في شتم الشاهد على شهادته .

ج - بعض المسائل الخاصة المتعلقة بموضوع بحاب الشهادة .

أ - عدد ونوع الشهود : يتلخص هذا العدد والنوع بين أربعة شهود ذكر ور

وشاهدة أنثى واحدة بحسب نوع الجرائم المشهود عليها وهو ما فصله كما يلي :

1 - أربعة شهود : وهذا عدد يشترط شرعا لاثبات جريمة الزنا عملا بقوله تعالى : "

والأشقي ياتين الفاحشة من مثليكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم " (1) ولقوله

صلى الله عليه وسلم للذي قذف امرأته " أيتها بأربعة يشهدون على صدق مقالتك ولا فخذ

في الدورك " إلا أن الفقهاء قد اختلفوا حول بعض الأمور الشبهة بالزنا كاللوا فسرأ

بعضهم أنها زنا يشترط لاثباتها أربعة شهود وتستحق حد الزنا ورأ البعض الآخر بخلاف

هذا ولاكتفاء فيها بشاهدين .

2 - شهادة شهود : قال الإمام أحمد بن حنبل أنه يحكم بثلاثة رجال فيما إذا ما أذع

الفقر من مرفأ غلباه مستدلا على ذلك بحديث قبيصة بن معارق الذي قال فيه تحملت حمالة

فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم " يا قبيصة أقم عدنا حتى تأتينا

الصدقة فأمرك بها " ثم قال أو كما قال صلى الله عليه وسلم " يا قبيصة إن المسئلة لا تحل

إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسئلة حتى يصيبها ثم يعسك ورجل أصابته

جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش (أو قال سدادا من عيش)

ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : لقد أصابت فلان فاقة فحلت

له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش (أو قال سدادا من عيش) فما سواهن من المسئلة

يا قبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتا . "

1 - سورة النساء - الآية 15 .

2 - الدكتور عبد الخالق النواوي - الشرح الجنائي الإسلامي - ابن بالمكتبة المصرية

ببييدا - بيروت ، جاء في صفحة 35 وما بعدها منه ما يلي :

" أنه جاء في الشرح الكبير للدردير والمساحقة وروا " البهيمة يثبت ذلك كله . "

بحدلين) وباقرار مكلف ولا يسقط الحد الزنا بشهادة امرأة واحدة بغير البكارة لترجيح

شهادة الرجال على النساء كما لا يسقط الحد بشهادة أربع رجال بالبكارة لا حتمسأل

دخولها مما لا يتسب مع تصيب الحشفة إلا أن اللحي قد أسقط الحد بشهادة الرجال

والنساء بالبكارة لا اعتبارا شبهة تدني الحد . "

3- شاهدان : وهذا ما يعمل به لاثبات جرائم الحدود دون الزنا .

4- شاهد وأمرأتان : وهذا لاثبات كافة الحقوق التي لم ينص فيها على عدد خاص كالبيع والزواج والجاراة والقتل الذي لا قصاص فيه لان موجه المال والتعزير كما يثبت المال دون القطع في السرقة بشاهد وامرأتين .

5- شاهد وبمين أو شاهدتان وبمين : ويعمل بهذا في المسائل التي لا تدري بالشبهات كالتعزير حيث يقول الامام مالك في هذا المقام انما يكون ذلك في الاموال خاصة ولا يتبع هذا في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في سرقة ولا في عتاق .

6- الشاهد الواحد : يوخذ به حسب رأي بعض الفقهاء في غير الحدود ان علم صدقه من غير بمين وهو ما قضى به كل من شريح ووزارة بن ابي اوفى .

7- الشهادة الوحيدة : يوخذ بشهادتها حسب بعض الفقهاء في غير الحدود اذ قبل صلى الله عليه وسلم شهادتها في الرضاع اذ جاء في صحيح البخاري عن عقبة بن مسعود الحارث انه تزوج أم يحيى اصاب فجاءت آمة سوداء فقالت قد أرضحتكما ثديي فذكرت ذلك له صلى الله عليه وسلم فأعرض علي قائلا " فكيف وقد زعمت أن أرضحتكما دعما عنك " ولهذا يرى جمهور الفقهاء أن شهادة الانثى مفردة تقبل في الولادة والاستمالة للحياة والرضاع وانقضاء الحدة والصيوب تحت الثياب كالرشق والقرن والهرص والبكرة .

ب- تأثير العيوب التي قد تكون في شخص الشاهد على شهادته : تدلج في موضوع نصاب الشهادة بعض الاسئلة حول العيوب التي قد تكون في شخص الشاهد كأن يكون مثلاً أعف حيث يرى الامام مالك قبول شهادته خلاف ابي حنيفة الذي يرى عدم قبولها (1) أو محدوداً فيرى الامام مالك عدم قبول شهادته بعد الجلد ذلك أن اعظم مواعج الشهادة هي الكفر والسحر وقتل النفس وقتل والدين والزنا ومع ذلك تقبل شهادة صاحبها بعد التوبة (2) بالا اتفاق فالتائب من القذف أولى بالقبول ان تمت توبته بأن يكذب المحدود نفسه في حالة القذف سباً أما في حالة القذف شهادة بأن يقول القذف حرام باطلا ولن أعود الى ما قلت

1- الأستاذ احمد فتحي بهنسي - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - المرجع السابق - صفحة 120 جاء بها أنه " قد ورد في الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية أنه لم يوجب الله على الحكام بالآل يحكم أصلاً الا بشاهدين وانما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وامرأتين . "

2- الأستاذ احمد فتحي بهنسي - نفس المرجع اعلاه - صفحة 120 جاء بها مامعناه : أن الامام مالك يرى أن شهادة الاعف مقبولة لان العلماء لا يقدح في الولاية والعدالة وباعتبارهما يجب قبول الشهادة اذ أن الاعف من أهل الولاية على نفسه وتتعمد ولا يته الى غيره عند وجود سبب لذلك .

أو أن يكون الشاهد آخرها وهو الذي لا يتحقق منه لفظ الشهادة صراحة حيث يرى
الامام مالك والشافعي قبول شهادته ان فهمت الاشارة منه لقيامها مقام العطق كما في
النكاح والطلاق خلاف الامام ابي حنيفة الذي يرى عدم قبول شهادة الاخرى، أو أن يكون
الشاهد أصمًا والرأي على قبول شهادته في الافعال، أو أن يكون الشاهد مشغولاً فلا تقبل
شهادته الا في الامور التي لا يمس فيها خلاف البليد الذي هو خال من الفاقة تمامًا...
فلا تقبل شهادته مطلقاً، أو أن يكون الشاهد ضيقاً في الولاية والقراءة فلا تقبل شهادته
ضيقاً للتمتع وليس للولاية أو القراءة لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تقبل شهادة الولد لوالده
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدده ولا المولى لحبده ولا الاجير لمعنه
استأجره" (1) الا أن بعض الشافعية قد قال بأنه لا تقبل شهادة الابن على ابيه في حصد
أو قضا من ~~الغنائم~~ وكذلك الحال بالنسبة للاجير فقد اختلف في
شأنه الفقهاء وان كان البعض منهم يقول بأن المراد بالاجير هو من لا تقبل شهادته كالتمهيد
الخاص الذي يعد ضررًا لمعلمه ضرراً له ونفع استاذة لفعاله في حين يرى البعض الاخر
بأن شهادة الاجير لا تقبل لانه لا يستحق الاجر بمناقضه مما يجعل شهادته مدة الاجار
كأنها بأجره.

أما بالنسبة لأهل الاهواء وهم المسلمون الذين لا يكون اعتقادهم اعتقاد أهل السنة
وهم الجهمية والقدونية والخوارج إلخ... فهي بعض الفقهاء كالحنفية وابن ابي ليلى بشأن
شهادتهم مقبولة باستثناء الخطابية وهم غلاة الروافض الذين يعتقدون قبول شهادة كل من
أدى اليمين على اساس ان المسلم لا يحلف كذبا.

أما شهادة العدو على عدوه فانها غير مقبولة لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تقبل
شهادة خصم ولا ضغن" (2) الا أن رأي بالفقه الاسلامي يرى عدم قبولها فقط اذا
تحلفت بالعداوة الدينية دون الدنيوية.

أما بالنسبة للظالم فان شهادته غير مقبولة إذ قال الكمال بن الهمام من الصدر الشهيد
بأن شهادة الرئس والجاني والذيراف لا تقبل لانهم من أهل الظلم.

أما شهادة المجنى عليه على الجان فانها مقبولة عند الحنفية مثل شهادة المقدوف على

(2) القضاة.

1- الاستاذ احمد فتحي بمني - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - العوجج
السابق - صفحة 94 ، 95 حيث يقول المؤلف في هذا الشأن في الصفحة 95 :

"ان شهادة كل من هؤلاء مقبولة للاخر فيما لا يمسهم كالنكاح والطلاق إلخ..."

2- الاستاذ احمد فتحي بمني - نفس المرجع اعلاه - صفحة 98 ، 100 حيث يقول

المؤلف في هذا الشأن في الصفحة 100 "بما يرى الشافعي عدم قبول شهادة
المجنى عليه على الجان لانها من قبيل شهادة الخصم للعدو"

أما شهادة الذمي على مثله فاقبها مقبولة حتى وإن اختلفا ذمة كائنهم رائي واليهودى
إلا أنها لا تقبل على المستأمن .

أما شهادة الطافلي وهو الذي يأتي طعام الناس من غير دعوى والسائل الذي لا تحصل
له المسئلة وكذلك الذي يحلب بالدايور ولا عب الشطرنج إن أدى به ذلك لترك الصلاة
فهؤلاء جميعها لا تقبل شهادتهم .

أما شهادة مستور الحال فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قال في كتابه المسمى
أبي موسى الأشعري أن الله تعالى تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحسود
إلا بالبيئات وهو قول يرى فيه بعض الفقهاء أن من ظهرت منه علانية خير قبلت شهادته
ووكلفا سريرته لله خالقه في حين يرى فيه البعض الإغرائه لا يدل على هذا .

جـ - بعض المسائل الخاصة بالمتصلة بموضوع نصاب الشهادة : من المسائل الخاصة
المتصلة بموضوع نصاب الشهادة في الشريعة الإسلامية نجد الشهادة على الشاهدة وتلفيق
الشهادة ثم الرجوع في الشهادة وهي كلها مسائل قد تؤثر مباشرة على اكتمال أو انتفاء
نصاب الشهادة نتعرض لها كالتالي :

1- الشهادة على الشاهدة .

2 - تلفيق الشاهدة .

3 - الرجوع في الشهادة .

1- الشهادة على الشاهدة : قد يحدث أن يموت أو يعرض أو يفيب الشاهد

مما قد يترتب عنه ضياع الحق الأمر الذي أدى بالفقهاء لبحث موضوع الشهادة على الشاهدة
وذلك بأن يقول الشاهد الأصلي للشاهد الفرعي أشهد على شهادتي بكذا وهي مسألة
لم ينص عليها في الكتاب أو السنة ولكن جوزها الفقهاء استعسانا للحاجة اليها ووضعوا
لها شروطاً أهمها تمذر شهادة الأصل أمام القاضي وبقاء أهلية الشاهد الأصلي حتى
انتهاء شهادة الفرعي وعدم انكار الأصل تحميل الشهادة للفرعي وفي هذا روي عن علي
كرم الله وجهه أنه لا يجوز على شهادة رجل واحد إلا شهادة رجلين كما قيل برجسـ
وامرأتين حسب رأي الإمام مالك وأحمد بن حنبل والحنفية ورواية عن الشافعي .

ومنه يظهر أنه إذا كان نصاب الشهادة هو شاهد واحد فإن هذا النصاب لا يتوفر
بطريق الشهادة على الشهادة إلا برجسـ أو رجل وامرأتين على الأقل حسب الامة الأربعة .

2 - تلفيق الشهادة : وهذا كأن يشهد اثنان على الزنا بروية المروءة في المحكمة

ويقتل اثنان على كل واحد من الاثنين الآخرين أو كأن يشهد ثلاثة على الزنا بروية

رؤية المروء في المحكمة وينقل اثنان ذلك على ارجح.

ومنه يتضح أن تطبيق الشهادة هو تطبيق للشهادة على الشهادة

3- الرجوع في الشهادة : وهذا بأن يتراجع الشاهد في شهادته أمام القاضي الذي تمت أمامه الشهادة سواء اكان هذا في مجلس القضاء الذي اديت به الشهادة ام في مجلس لاحق الامر الذي تترتب عليه اثار بالنسبة للدعوى المطروحة أمام القضاء اذ لا يجوز الحكم بناء على هذه الشهادة وان سبق الحكم بها ولم يتم التنفيذ وكان ذلك متعلقا بالمال فلا يبطل حق المقضى له تفاديا للوقوع في حلقة مفرقة بين ترجيح الشهادة الاولى عن الثانية والعكس اما ان تحلق الامر بحقوبة حد او قصاص فلا تنفذ للشبهة .

ثانيا : الاعتراف :

يمكننا تصنيف الاعتراف بأنه (اعتراف المتهم بكل او بعض الوقائع المنسوبة اليه او بظروفها) ولذلك فان الاعتراف هو اقوى الادلة على الادانة الامر الذي نجد معه أن القانون الانجليزي لم يترك فرصة أمام المحكمة عند اعتراف المتهم سواء الحكم عليه مما جعل المحاكم هناك تصحح المتهم بسحب اعترافه والدفاع عن نفسه وذلك خلاف للقانون الفرنسي الذي لا يعتبر الاعتراف الا كدليل فقط .

أما في الفقه الاسلامي فان الاعتراف هو " اعتراف بحق لا خولا اثباتا له عليه " (4)

1- الاستاذ احمد فتحي بهنسي - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - المرجع السابق صفحة 151 .

2- الاستاذ احمد فتحي بهنسي - نفس المرجع أعلاه - صفحة 151 ، حيث يقول المؤلف في الصفحة 134 من هذا المرجع في هذا الشأن :
" يترتب على الشاهد الذي يرجع في الشهادة الضمان وهو على رأي من الفقه الاسلامي تحذير الشاهد ان تم الرجوع قبل القضاء الا ان رأي آخر يرى عدم التحذير لان الرجوع توبة والتوبة لا تجب التحذير ما اذا وقع الرجوع بعد التنفيذ فرأي الحنفية أن الضمان مالي اما ابن حنبل فيرى تحميل الشاهد الدية . "

3- قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الصادر بتاريخ 12 . 31 . 1957 دست المادة 274 منه على أن : " يسأل المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه فان اعترف جاز للمحكمة ان تأخذ باعترافه والحكم عليه بخير سماع الشهود والا سمح شهود الاثبات . "

4- الاستاذ احمد فتحي بهنسي - نفس المرجع أعلاه - صفحة 164 وما بعدها .

أي أن الاعتراف خبر يحتوي على تردد بين المصدق بالكذب وإن كان الواجب أن الاعتراف
الخيار فقط رغم أن هناك من يقول بأنه اخبار وإنشاء .

وعليه فإن الاقرار يختلف عن الشهادة من حيث أنه يسمح بالمعاقبة وبالمعزول خلافاً
للمشاهدة التي لا تمنح إلا بعد التحق بالمعزول به ومقتضى هذا أنه إذا قال المقر أنني
قد زنيت بامرأة لا يعرفها كان اقراره صحيحاً بخلاف ما إذا قال الشاهد ان فلانة قد زني
بامرأة لا يعرفها كانت شهادته غير صحيحة .

ونظراً لأهمية الاقرار في الاثبات في الشريعة الإسلامية فإنها قد حافت به بحسب
الاحكام تتعلق بشروط قيامه وبأثباته فإما للوجوب الاقرار سليم خالي من العيوب وهو ما
تتعرض له في البدين التاليين اللذين يتعلق أولهما بشروط قيام الاقرار وثانيهما بأثباته
الاقرار في مواجهة المقر وحجيته عليه :

1 - شروط قيام الاقرار :

2 - اثبات الاقرار في مواجهة المقر وحجيته عليه :

1 - شروط قيام الاقرار : تتعلق هذه الشروط بالشروط العامة للاقرار وينص

الاقرار :

أ - الشروط العامة للاقرار : منها ما يتعلق بأقرذاته إذ يجب أن يكون بالفساد
عاقلاً ومعتزلاً لا يعتد شعراً باقرار غير البالغ وغير العاقل كالصبي والمجنون ومنها ما يتعلق
بصيغة الاقرار بأن يكون بالكتاب والمعاينة دون الكتابة ولاشارة فلا غرض ان لم تفهم
اشارته لا يتصور منه الاقرار أما ان فهمت فأحد أمرين فإما ان يحد حسب ما يذهب اليه
رأي من الفقه الإسلامي وإما أن يحد المذنبه حسب رأي أبي حنيفة ومن هذه الشروط
النامة ايضاً أن يكون الاقرار خالياً من عيوب الارادة كالإكراه والسكر والنوم والجنون
وأن يكون الاقرار مطابقاً للدعوى لكونها شرط فيه .

ب - نصيب الاقرار : يتعلق بهذا بعدد مرات الاقرار المطلوبة في كل نوع من

الجرائم حسب اختلاف آراء الفقهاء المسلمين كما يتعلق بنصيب الاقرار ايضاً بتأثير الرجوع
في الاقرار على قيام أو انتفاء هذا النصيب :

1 - الأستاذ أحمد فتحي بن نسي - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الإسلامي -

المرجع السابق صفحة 164 وما بعدها حيث جاء في صفحة 174 منه ما يلي :

" يلزم لصحة الاقرار أن يكون خالياً من عيوب الارادة كالاقرار المكره والسكران
والمجنون والنائم . "

1 - عدد قرارات الاقرار: لقد اختلفت اراء الفقهاء المسلمين حول عدد مرات الاقرار المطلوبة بحسب اختلاف انواع الجرائم فبالنسبة لجريمة الزنا مثلاً يرى الامام ابو حنيفة وجوب الاقرار اربعة مرات بدليل ما فعله ماعز الذي جاء للرسول صلى الله عليه وسلم وقال اسم طهرني فقال صلى الله عليه وسلم "وبك ارجع فاستغفر الله وتب اليه" فارجع ماعز غير بعيد ثم كرم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا اربعة مرات فقال صلى الله عليه وسلم "ما اظهرك" فقال ماعز من الزنا ثم سأل صلى الله عليه وسلم عما اذا كان به جنون فاخبر بانه ليس بعجنون الخ... وطعن في خلاف ابي حنيفة يرى الامام مالك والشافعي انه يكفي في الاقرار بجريمة الزنا مرة واحدة أما بالنسبة لجرائم السرقة والشرب أو السكر فان كل من الائمة الثلاثة مالك والشافعي وأبي حنيفة لا يختلفون في عدم اشتراط تكرار الاقرار فيها الكون الاقرار بها نهراً والخبر لا يزداد بتكراره ولكون اشتراط في الاقرار بالزنا قد جاء بنص خاص بهذه الجريمة مما يقتضي اقتصره عليها وحدها فقط كما روي عن الامام علي كرم الله وجهه اشتراط تكرار الاقرار مرتين في هذه الجرائم ذلك انه قد روي عن ابي أمية المخزومي انه صلى الله عليه وسلم اتى بلمن قد اعترف بالسرقة ولا يوجد معه متاع فقال له "ما أخالك سرقت" فقال للمسلمين وأعادها صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثة ثم أمر عندها بقطعها أما بالنسبة للجرائم التي يقابلها التعزير فانه يكتفى بالاقرار فيها مرة واحدة لعدم اندراجها بالشبهة (1).

2 - الرجوع في الاقرار: مما يتصل بنصاب الاقرار من حيث قبائه أو انتفائه مسألة رجوع المقر في اقراره ولذلك فانه يجب التمييز بين حالة حصول الرجوع الصحيح في الاقرار قبل توقيف الحد التي يترتب عنها عدم توقيف الحد حتى لو قامت بينة على هذا الاقرار الذي رجح فيه صاحبه بانكاره له بقوله كذبت على نفسي وصورة ذلك ان يقول وطأت زوجتي وهي حائضة فثبت ذلك زنا « وحالة حصول الرجوع الضمني في الاقرار من خلال التناقضات في الاقوال كأن يقول الشخص مقراً بأنه سرق من هذا ثم يعود فيقول توهمت أنني سرقت ممن هذا الاخر مما يترتب عنه ابطال هذا الاقرار بالنسبة لتوقيف الحد للشبهة دون المال .

ومما يجب الاشارة اليه في هذا المقام أنه لا بأس من تلقين السارق ليرجع في اقراره اذ روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل السارق هل سرقت وقال له قل لا فقال لا فتركه .

1 - الاستاذ احمد فتحي بهنسي - نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - المرجع السابق - صفحة 170 وما بعدها حيث يقول "أما عن كيفية الاقرار فقد رأ البعض عدم سؤال الامام للمقر عن وقت الزنا لان هذا السؤال يوجه للشاهد وقال البعض الاخر أنه للإمام ذلك لاحتمال أن الزنا قد وقع عند الصلاة ويجب أن يسأل القاضي المقر عن الجريمة التي ارتكبها وعن كيفية ارتكابه لها ."

2. - اثبات الاقرار في مواجهة المقر وجهيته . - منه : يتعرض لتفصيل هذا في النقطتين

التاليتين :

1 - اثبات الاقرار في مواجهة المقر .

2 - حجية الاقرار على المقر .

1 - اثبات الاقرار في مواجهة المقر : يثبت الاقرار عموما بكافة طرق الاثبات . هذا الاقرار الذي يتم أمام القاضي فانه لا يمكن انكاره ولا يحتاج للاثبات أما ان رجس فيه صاحبه فان ذلك يقتضي منه التسبب وفي هذا الشأن يرى بعض الفقهاء المسلمين اشتراط اربعة شهود لاثبات الاقرار بالزنا في مواجهة المقر خلافا لما يرى البعض الاخر من الفقهاء في الشريعة الاسلامية بالاكفاء بشاهدين لاثبات الاقرار بالزنا في مواجهة المقر قياسا على الاقرار بالجرائم الاخرى .

2 - حجية الاقرار على المقر : للاقرار حجية على المقر وحده دون غيره فان قال شخص مثالا انه قد زنى بفلانة وكذبت الاخيرة فان اقراره هذا يعد حجة بالنسبة اليه تستوجب توقيع الحد عليه على رأي الامامين الشافعي واحمد بن حنبل خلافا لرأي ابي حنيفة الذي يرى عدم حد المقر لتصديدا المرأة في انكارها ورفعها عنها توقيع الحد لهذا الانكار . كذلك اذا قال رجل بأنه قد زنى بهذه المرأة وكذبت الاخيرة على أنه قد تزنى بها فلا يعد وعليه المهر أما لو قال رجل اني قد زيت بأمرأة اجهلها فانه يجد ان جهول المقر لا يرفع عنه الحد .

ثالثا : القرائن :

تؤخذ القريفة في الشريعة الاسلامية من المقابلة والمصاحبة الامر الذي افاض الكلام فيه الفقيه بن قيم الجوزية في مؤلفه الطرق الحكيمة الذي جاء في مقدمته :

"أما بعد فقد سألتني اخي عن الحاكم أو الوالي يحكم بالفراصة أو القرائن التي يظهر له فيها الحق والاستدلال بالامارات ولا يقف مع مجرد ظواهر البيانات والاحوال . . ."

كما قال المؤلف ايضا بنفس الكتاب بما معناه أن النبي سليمان عليه السلام قد حكم بين امرأتين اللتين ادعت كل منهما الولد بعد أن حكم به داوود للكبرى بان قال سليمان :

1 - الامام المجتهد ابي عبد الله محمد بن ابي بكر النزعى الدمشقي (ابن قيم الجوزية) - الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية - طبع عام 1961 بالموسسة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة .

2 - ابن قيم الجوزية - نفس المرجع أعلاه - صفحة 54 .

ايتولي به لاشقه بينهما بالسليع فسمحت الكبرى بذلك بيدها قالت الصغرى لا تفعل ورحمك الله ففنى به سليمان للصغرى⁽¹⁾

ومما اقره القرآن الكريم من القرائن ما حدث لسيدنا يوسف عليه السلام كما جاء في الآية الكريمة بسورة يوسف التي يتضح منها استنتاج الصدق من الكذب من تمزق القميص⁽²⁾ ومن القرائن ايضا ظهور الحمل لدى المرأة اذ حكم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه والصحابة معه برجم المرأة التي اظهر بها حمل دون ان يكون لها رجل ولا سيد، وكذلك من القرائن ايضا انه صلى الله عليه وسلم امر المتقط بان يدفع اللقطة الى واصفها ان عرف عناصرها ووثائقها اي انه صلى الله عليه وسلم قد جعل الوصف يقوم مقام البيعة لقوله " البيعة على من ادعى واليمين على من انكر " وايضا ان اللقيط اذا ادعاه اثنان ووصفهما احدهما بعلامة مميزة خفية بجسده حكم له به عند الجمهور،

ومن القرائن المعمول بها انه اذا كانت المرأة لا زالت بكرا فلا حد عليها لان الزنا منها يوجب المعاشرة والوطء وهو اثنان الحشفة وتخييمها في الفرج وهو ما لا يحدث في حالة البكر، اما بالنسبة لجريمة السرقة فتعد قريبة وجود المسروقات بحوزة المتهم مع ادعائه ملكيتها وانكاره سرقتها، اما بالنسبة لجريمة شرب الخمر التي القاعدة في اثباتها بالاقرار الا ان عمر والا مامين مالك واحمد بن حنبل ان من وجدت منه رائحة الخمر او ثقبيا الخمر يحد اعتمادا على القرينة الظاهرة، اما بالنسبة لجريمة القتل فان القرينة فيها تكون لولي القتل بان يدالب القسامة اذ جاء في كتاب الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية السالف الذكر⁽³⁾ انه لا يشك احد راي قتلا يتشخط في دمه واخر قائما على راسه بالسكين في انه قتله .

اما في جريمة القذف فلقد جوز الفقهاء للرجل عن امرأته بان يشهد عليها بالزنا مؤكدا شهادته باليمين ان راي رجلا يعرف بالفجور يدخل ويخرج من عندها نارا لا مارات و القرائن الظاهرة .

-
- 1- الفقيه ابن قيم الجوزية الطريق الحكيمة - المرجع السابق - صفحة 65 .
 - 2- سورة يوسف - الايات 24 و 25 و 26 : " واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر والفي سيدها لدا الباب قالت ما جزاء من اراد باهلك سوءا الا ان يسجن او عذاب اليم قال هي راودتني عن نفسي وشهد شاهد من اهله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما را قميصه قد من دبر قال انه من كيدكن ان كيدكن عظيم "
 - 3- الفقيه ابن قيم الجوزية - المرجع السابق اعلاه - صفحة 3 .

ان أهمية القرائن لا تقتصر على هذا الحد بل انما تمتد حتى الى الشهادة ذاتها
اذ قد تتألف الشهادة قوية حتى تكون كافية الدلالة كما في حالة اذا ما شرب احد الخمر
وبقيت به رائحتها وهو غير مسكران فانه يصدق الدلالة لوجود الرائحة وشهوتها كما
قد تمتد ايضا أهمية القرائن الى الاقرار اذ ان شارب الخمر لا يجد عند ذهاب الرائحة . سب
راى أبي حنيفة وأبي يوسف (1) .

رابعاً : القضية :

قال الله تعالى " وما أرسلنا من قبلك الا رسلنا يوحى اليهم فاسئلوا أهل الذكوان كنتم
لا تعلمون " (2) . يتضح من الآية الكريمة ان الخبر موكل بشخص له دراية بمسألة
من المسائل التي تتألف كفاءة فنية خاصة لا يثق المحقق من توافرها في انعاما يداره الاستشارة
غيره من أهل الخبرة ومثال ذلك ان يتألف الأمر المبحث عن سبب الوفاة في جريمة قتل او تحليل
مادة الانعام في جريمة تسميم الى . . . مما يقتضي عرض الأمور والخبر باعتباره من أهل
الانعام في هذا الشأن .

فعلو الثاني اذا ما شكل عليه الأمر استشارة أهل الخبرة . حيث جاء تأكيداً لهذا في
كتاب الأوراق العكبة لابن تيمم الحوزية السابق بانه انه قد اخذ من العناية قبول شهادة
الرجل الوحيد من غير يمين اذا ما دعت الحاجة الى ذلك (3) .

خامساً : الكتابة :

ليس لك دليل اقبال في المسائل الجنائية مبال واسع في الشريعة الاسلامية الا اذا
كان في صورة القرار بارتكاب جريمة سواء اتت هذه الجريمة مستوجباً او عقاباً او تحزيراً
وهو ما جعل فقهاء الشريعة الاسلامية يقسمون الشهادة الواردة على الشئ الى ثلاثة اقسام هي
الشهادة على الشئ المعقوف الشهادة على الشئ الموقوف على الشئ الموقوف

1- الشهادة على الشئ الموقوف : هي الشهادة في الشئ الموقوف على الشئ الموقوف
السابق . . . صفحة 208 . جاء في آية قد جاء بفتح القاف " ان أقرب هذا من الرائحة
لم يجد . سب راى أبي حنيفة وأبي يوسف وقال مبعث بعد بعد فمدها لا يقام الدليل
المقرب بالشرب الا اذا اقترع قيام الرائحة " .

2- سورة الدخان الآية 43 .

3- الفقه ابن تيمم الحوزية - الأوراق العكبة - المرجع السابق . . . صفحة 75 الى 76 . ثم
منه الى 16 .

او كان بعيدا وجهل مكانه (1) .

سادسا : اليمين :

اليمين شرعا هي الحلف الذي قد يكون من جانب المدعي او المدعى عليه او الشاهد ويكون تحليف المدعي في حالات ملها القسامة سواء تعلقت بدم او مال والرد بأن ترد عليه من الخصم وتحليفه مع الشاهد الوحيد وفي حالة تنازع الزوجين او الصانعين فيحكم لكل منهما بما يصلح له مع يمينه ويكون تحليف المدعي عليه بدالب من المدعي في كل ما يجوز فيه القضاء بالنكول عن اليمين الامر الذي لا يمكن معه التحليف في الحدود لعدم امكان القضاء فيها بالنكول اى بالرجوع عن الاقرار وان كان الامام مالك يراى انه لا يجوز الحكم بالنكول في الجرائم سواء كانت حدودا أم قصاصا أم تعزيرا وسواء أوجهت عقوبة بدنية أم مالية الا أن الامام الشافعي يرى الحكم بالنكول في الجرائم المتعلقة بحق الادميين كالقتل والضرب والشم سواء كانت العقوبة قصاصا أم دية أم تعزيرا اما الحنيفة فاستهانت ان المنكر لا يستحلف في جرائم الحدود اما تحليف الشاهد فانه يكون في حالة ما ان ادعى شخص شهادة على آخر فأنكرها فان البعض يرى بانه للمدعي اليمين على المدعى عليه وان نكول عنها كان للمدعي ما ادعى بشهادته (2) .

1 - الأستاذ احمد فتحي بهنسي نظرية الاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - المرجح السابق - صفحة 213، 214، 215 حيث يقول المؤلف في الصفحة 216 عن الكتابة

صوما وكتابة الأحكام خصوصا ان قد يكون الحكم دليل اثبات ما يلبي :

"في عصر الخلفاء الراشدين والدولة الاموية كان القضاء في طور التكوين ولم يحدث ما يستدعي الكتابة وكان المتقاضون بمثابة المستفتين ولكن بعد ذلك من الامور ما لفت نظر القضاة الى كتابة الأحكام في الصحف وحسب ما ذكره ابن يوسف الكندي في كتابه تاريخ قضاة مصر أن أحد اختصم في مصر بشأن ميراث الى أحد القضاة فقضى بين الورثة ومنه بدأ يكتب أحكام قضاة اذ كان هذا القاضي أول القضاة وضع مجلدا "

2 - الأستاذ احمد فتحي بهنسي - نفس المرجع أعلاه - صفحة 217 حتى 225 حيث

يقول المؤلف في الصفحة 225 : "قال البعض أنه اذا ادعى رجل على آخر أنه شاهد له بحق وسأل يمينه كان له ذلك وان نكل عن اليمين لزمه ما ادعى بشهادته كما أن بعض الفقهاء قد رتب الضمان على كاتم الشهادة ."

القسم الثاني : - الواسع الخاصة بالاثبات الجنائي في الشريعة الإسلامية -

لقد انفردت الشريعة الإسلامية عن غيرها من الشرائع والقوانين الوضعية بالقسامة واللعان كوسيلتي اثبات في المواد الجنائية تتصرفان في البدين التاليين :

أولاً : القسامة .

ثانياً : اللعان .

أولاً : القسامة :

ان حكم النفس التي لم تظفر في الشريعة الإسلامية هو وجوب القصاص أو الدية بحسب كون القتل عمداً أم خطأ أما في قتل النفس الذي لم يحلم فاعله فتجب فيه القسامة والقصاص حسب رأى الأمام مالك والقسامة والدية حسب رأى الجمهور والمراد بالقسامة لغة الحسن والجمال كما يراد بها أيضاً البين بما شرعاً فان الدواد بالقسامة هو اليمين بالله الذي يقسم به أولياء الدم على استحقاقهم دم صاحبهم أو يمين المتهمين على نفس القاتل بأن يقول خمسون من أفضل أهل المحلة ان وجد بها قاتل " بالله ما قطناه ولا علمنا له قاتل " والدليل على وجوب القسامة كدليل اثبات في المواد الجنائية في الشريعة الإسلامية هو وجودها في الجاهلية وأقاربها من طرف الشريعة الإسلامية في مصادق التشريع الإسلامي بما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى " ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً " (1) وبما جاء في السنة ان عبد الله ابن سهيل ومحيصة قد خرجا الى غير فأتى محبيصة وأخبر أن عبد الله ابن سهيل قد قتل في فقير وأتى يهود فقال أنتم والله قتلتموه قالوا والله ما قطناه فاقبل حتى قبل على قومه وذكر ذلك ثم أقبل هو وأخيه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن فتوهم محبيصة ليتكلم وهو الذي كان يخبر فقال صلى الله عليه وسلم " أكبر كبيرريد الناس " فتكلم حويصة ثم تكلم محبيصة فقال صلى الله عليه وسلم " اما أن يرضوا صاحبكم واما أن يؤذوا بحرب من الله " فكتب إليهم صلى الله عليه وسلم ذلك فكتبوا أنوار الله ما قطناه فقال صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة " أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم " فقالوا لا فقال صلى الله عليه وسلم " تحلف لكم اليهود " فقالوا ليسوا بمسلمين فوداه صلى الله عليه وسلم من بعده فبعث إليهم مئة ناقة من بيت مال المسلمين .

وفي الاجتماع وجبت القسامة دفعا للتهمة والدية لوجود القتل بالمحلة اذ ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال بان القسامة بوصفها بذل للاثمان فذلك يلحق بالدم واما دفع الدية بعد القسامة فذلك لوجود القتل في المنطقة ولم يعرض على عمر في هذا أحد . ويشترط لوجوب القسامة أن يكون المقتول انسانا عاقلا او مجنونا بالغا ام صبيا ذكرا ام أنثى والا يحلم قاتله وان ترفع دعوى من أولياء دمه كما انه لا يدخل فيها الصبي ولا المجنون في أي موضع وجد القتل لأن القسامة يمين وهما ليسا أهلا لها أما النساء فيستحلفن ان كن من أهل القتل بينما يرى الامام مالك ان لهن دخل في القسامة في حالة الخطاء دون الحمد في حين يرى الامام الشافعي ان القسامة تجب على كل بالغ وارث لكونها يميناً (1) . ويجوز الاعفاء من القسامة كدليل اثبات صراحة او ضمنا بادعاء ولي القتل عى غير أهل المحلة مما يسرى الاخيرين منها .

ومقتضى القسامة كدليل اثبات في الشريعة الاسلامية أن يحلف خمسون من أهل المحلة التي وجد القتل داخل حدودها بقولهم "بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا" وعندها يثرون بالدية اما حسب رأى الامام الشافعي فانه يقال لولي الدم عين القاتل فان عيه يقال للولي احلف خمسين يميناً فان حلفها يقتل الذى عيه هو اذا ما حدث ان لم يقتل عدد المختارين للقسامة بان كانوا تسعة واربعين مثلا . كقول الحمد بان يحلف احد يختار من بينهم مرتين بتكراره الممنوع .

واذا ما وجد القتل بين مدينتين تقاس المسافة وتجب القسامة على أهل أقرب المدينتين من القتل الا انه ان نكل أهل المحلة عن اداء اليمين وجب جهسهم حتى يحلفون هو اذا ما قال الولي بعد اداء القسامة بانه قد غلط في تحيينه القاتل وانه ليس هذا الذى قتل المتوفى بمقتضى القسامة .

ثانياً : اللعان :

بعد ان كان حد قذف الأجنبية والزوجات هو الجلد لقوله صلى الله عليه وسلم لعلال ابن أمية عندما قذف زوجته أيت بأربعة يشهدين لك والا فحد في ظهرك فقال الانصار أيجلد هلال بن أمية وتبطل شهادته بين المسلمين وهي الواقعة التي ثبتت منها ان حد قذف الزوجات مثل حد قذف الاجنبيات الا ان حد قذف الزوجات قد تغير بنزول آيات اللعان التي هي :

1 - الأستاذ أحمد فتحي بهنسي - المأثرية العامة لاثبات في الفقه الجنائي الاسلامي - المرجع السابق - صفحة 227 و 234 .

والذين يؤمنون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخمسة أن لعنت الله عليه أن كان من الكاذبين ويدرونها هذا العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين والخمسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين" (1) .

فبنزل هذه الآيات أصبح حد جلة الإحصيات منسوخا باللعان وعندها قال صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية أيت بما حبتك فقد أنزل الله فيك قرأنا ولا عن يديهما . وعليه فانه إذا ما كان القذف موجه للزوجة وجب حد الزوج إلى أن يلاعن منها بأن بأن في مكان علم :

"أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي هذه من الزنا بفلان وأن هذا الولد من زنا وما هو ———— بي " . وهذا لمن أراد نفي الولد زيادة عن اللعان . ويكرر قوله هذا أربع مرات ويضيف في الخامسة منها إلى ما ذكره "وأن لعنة الله علي أن كبت من الكاذبين" وبهذا يكتمل لعان الزوج ويسقط عنه حد القذف ويجب بذلك على الزوجة حد الزنا إلى أن تلاعن هي الأخرى بأن تقول أربع ملرات :

"أشهد بالله أن زوجي هذا من الكاذبين فيما رماني به من الزنا بفلان وأن هذا الولد منه وما هو ———— من زنا " وتضيف في المرة الخامسة إلى ما ذكره وعلي غضب الله أن كان زوجي هذا من الصادقين فيما رماني به من زنا بفلان " وبذلك يسقط عنها حد الزنا ويكتفى بالولد عن الزوج وتحرم عنه زوجته إلى الأبد فاما أن كان القذف هو الزوجة لزوجها فانهما تحد ولا تلاعن .

الا أن اللعان يثير خلافا فقهما حول امكان قيامه بين بعض الفئات الدينية فقد قال ابن شبرمة يلاعن المسلم زوجته اليهودية اذا قذفها بينما قال ابن وهب عن مالك أن الأمة المسلمة الحرة والصراية واليهودية تلاعن المسلم الحر كما أن الحبد يلاعن زوجته اليهودية والمحدود في القذف يستطيع أن يلاعن مالا اءه اذا كان الزوجان كافرين فلا لعان بينهما بخلاف المملوكين المسلمين فلمما اللعان وعلى عكس رأى ابن شبرمة يرى الاواعي انه لا لعان بين اهل الكتاب ولا بين المحدود في القذف وامراته ثم يضيف الليثي ابن سعد بأن الحبد لا يلاعن زوجته فقد نهى وامانة لهذا اختلف الفقهاء حول حد القذف الموجب لللعان وهو القذف بالزنا او القذف بنفي الولد فابو حنيفة والشافعي على انه ان قال لها يا زانية وجب اللعان وبذلك يكون الحكم أن يلاعن زوجته فاما الامام مالك فانه يشترط ان يقول

لها لقد رأيتك تزني أو ينفى ولدا منــــــــــــــــها (1) .

ويشترط في المعلن أن يكون بالغاً عاقلًا مختارًا لكون اللعان يوجب التفرقة بين الزوجين المتلاعنين بالطلاق كما يجب أن يكون اللعان بأمر الحاكم لكونه كاليمين في الدعوى وأن يكون بحضور شهود يستحب أن يكونوا أربعة وأن يبدأ به الزوج لأن لعانه وسيلة اثبات خلافا للعان الزوجة الذي هو وسيلة انكار مما يقتضي تقديم الأثبات على الانكــــــــــــــــار .

وهذا نكن قد تعرضنا لعملية الإثبات في الشريعة الإسلامية بكيفية تبين لنا من خلالها أن الشريعة الإسلامية قد أخذت عملية الإثبات الجنائي بنظرية عامة خاصة به تميزت باحتوائها على وسائل الإثبات المعمول بها في القوانين الوضعية بالإضافة إلى وسائل خاصة بها لا وجود لها في هذه القوانين وهي نظرية تتميز بمسايرتها لمقتضيات الأحوال وأهمية وخطورة الجريمة المرتكبة بحيث اشترطت أحيانا أربعة شهود كما هو الحال في إثبات جريمة الزنا واكتفت أحيانا أخرى بشاهدة وحيدة وهي طريقة من شأنها ألا تغفل جريمة من الإثبات والا يترك الباب مفتوحا لاتهامات خطيرة تترتب عنها عواقب مضرّة بالامة .

و خلاصة لهذا الفصل التمهيدي نقول أننا قد تعرضنا من خلاله على الإثبات الجنائي عبر مراحل التاريخية حسب ما تمكنا من الحصول عليه من المعلومات وذلك من حيث تطور الإثبات في مفهومه ومحتواه عبر الشرائع السماوية والقوانين الوضعية حسب ما فصلناه إلى ، أن أصبح يشكل نظرية مستقلة في الوقت الحاضر لا تختلف قوانين الدول في المبادئ الأساسية لها والاختلاف بها حسب ما يتلأم ومتطلبات كل دولة حسب ناموسها الاقتصادي والاجتماعي مما يدعونا للتحرف على ما أخذت به الدولة الجزائرية في هذا الشأن وهو ما سنفصله بالشرح والتحليل حسب خطة منهجية تعتمد على تقسيم رئيسي لبابــــــــــــــــين :

الباب الأول : ويتعلق بالقاعدة العامة للإثبات في القانون الجنائي الجزائي .

الباب الثاني : ويتعلق بالاستثناءات الواردة على هذه القاعدة العامــــــــــــــــة .

1 - الأستاذ أحمد فتحي بهنسي - النظرية العامة للإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي -

المرجع السابق - صفحة 241 جاء بها أن آثار اللعان هي :

1 - سقوط الحد لقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية :

"إشريا لهلال فقد جعل الله لك فرجا ومخرجا "

2 - نفي العسب .

3 - حد زنا الزوجة واجب على الزوجة التي تلاعن زوجها دون وجوبه على الزوج الذي

يلاعن زوجته .

4 - التفرقة الأبدية بين الزوجين المتلاعنين .

الباب الأول: - القاعدة العامة للاشبات في القانون الجنائي -

يراد بالقاعدة لغة أساس الشيء المراد في صياغ الكلام (1) ، أما في الاصطلاح القانوني فإن المراد بها هو الحكم القانوني الموقف من (2) وهو دائما موقف عام يتوجه للمصنف بنفس العكس .

وأما المراد بالقاعدة فلسافة في هذا المقام فإننا على ما ذكرناه فهو المبدأ الذي اعتمده المشرع الجزائري للاشبات في المواد الجنائية الذي سنرى كما سبق ذكره في مقدمة هذا البحث أنه مبدأ تحثري نقض لعدم توفيق المشرع الجزائري، فسي يعمد الاحتمان ، وهي نقض بانكسرت على القانون الجزائري في عدة مواضع نوضحها في حينها عند تحريرنا لهذه القاعدة العامة .

وعليه تكون دراستنا للقاعدة العامة للاشبات في القانون الجنائي الجزائري حسب التقسيم الرئيسي التالي :

الفصل الأول: تحديد القاعدة العامة .

الفصل الثاني: شروط تطبيق هذه القاعدة .

1 - كأن يقال مثلا قواعد البناء أو قواعد البناء .
2 - قاعدة تحديد سن الرشد الجنائي بمثابة حصة منة في القانون الجنائي .

الفصل الأول : - تحديد القاعدة العامة -

يراد بتحديد القاعدة العامة بيان تقريرها في القانون الجنائي الجزائري ببيان موضعها والنزاع القانوني الذي أورده المشرع الجزائري لتقريرها ثم توضيح مفهومها ومن جهة ثانية بيان نتائج هذه القاعدة العامة من حيث تقدير القوة الإثباتية للأدلة ومن جهة ثالثة توضيح الشروط المتعلقة بالأدلة الشهيرة للإثبات الجنائي وأخيرا بيان عبء الإثبات باعتباره من صميم تحديد القاعدة العامة للإثبات وتحديد الخصم الذي يقع عليه هذا العبء .

ولهذا فإن هذا الفصل يتناول أربعة مباحث تتعلق أولها بتقرير القاعدة العامة للإثبات في القانون الجنائي الجزائري وهو ينقسم بدوره إلى مطلبين يدور أولهما حول تحديد موضع القاعدة العامة للإثبات في المواد الجنائية في القانون الجزائري ويدور الثاني حول مفهوم هذه القاعدة العامة ، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فهو يتعلق بنتائج هذه القاعدة العامة بالنسبة لتقدير القوة الإثباتية للأدلة ، أما المبحث الثالث فإنه يفسر الشروط المتعلقة بالأدلة الشهيرة للإثبات الجنائي ، أما المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل فهو يتعلق بعبء الإثبات في هذه القاعدة العامة .

المبحث الأول: - تقرير القاعدة العامة للأدب في القانون الجنائي -

يقتضي توسيع تقرير القاعدة العامة للأدب في القانون الجنائي الجزائري،
على موضعها ضمنه ومن جهة أخرى بيان مفهومها ومحتواها، وعموماً فصله في المطلبين
التاليين:

- المطلب الأول: تحديد أوضاع القاعدة العامة للأدب في القانون الجنائي.
- المطلب الثاني: مفهوم القاعدة العامة .

المطلب الأول : - موضوع القاعدة العامة للأبواب في القانون الجزائي -

لقد نص المشرع الجزائري على هذه القاعدة العامة في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية (1) كما يلي :

"بموازاة البراءة بأي طريق من طرق الاثبات ماعدا الأحوال التي ينص فيها القانون على غير ذلك وللقاضي أن يحد من طمحه تبعاً لاقتناعه الخاص ولا يسوغ للقاضي أن يثبت عليه إلا على الأدلة المقدمة له في صلب المرافعة والتي حصلت المناقشة فيها من وراء أمارة مقتضى هذه المادة أن الغرض لهم الحرية المالية لاثبات ادعاءاتهم بكل الأدلة المشروعة سواء انتابية أو شفاهية أو من بقرائن مادية دون أن يقيدوا مقدماً بدلياً معيناً وهو نفس المسلك الذي أخذ به المشرع الفرنسي منذ عام 1958م الذي أقر حرية الاثبات قاعدة عامة إذ أن نفس الكلمات ونفس التعبير والترتيب قد وردت في قانوني الإجراءات الجنائية الفرنسي والجزائري (2) ، وهو أيضاً نفس الاتجاه الذي سارت فيه تشريعات كثيرة منها التشريع المصري الذي رغم أنه لم ينص صراحة في قانون تحقيق الدلائل إلا على هذه القاعدة العامة للاثبات إلا أن كل من الفقه والقضاء (3) قد أجمع على أن المشرع المصري لم يقيد قاضي الموضوع في المسائل الجنائية بدلياً معيناً أو بقرينة خاصة يتخذها أساساً لقرينه إلا أنه مع هذا فإن المشرع المصري قد أقر صراحة في قانون الإجراءات الجنائية أنه لقاضي الموضوع كامل الحرية في تقدير الأدلة (4) .

كما يتضح من المادة 212 المذكورة أنه إذا كان المشرع الجزائري قد أقر صراحة حرية الاثبات قاعدة عامة فإنه لم يخل وضع هذه القاعدة في إطارها القانوني السليم وذلك بتحديد على أن هذه النظرية المعمولة لقاضي الموضوع لا يعطى بها في الحالات التي ينص فيها المشرع على اتباع طرق اثبات محددة وهو الأمر الذي يصير معه هذه الحرية قانونية ضمن حتمين وسلامة سير العدالة من حيث اثبات أو نفي الجرائم مما يؤدي للمحافظة على حريات وحقوق الأفراد في المجتمع بما من شأنه دعم العلاقات والروابط الاجتماعية وتنمية النظم الاجتماعية ككل متكامل .

1- قانون الإجراءات الجزائية الصادر بموجب المرسوم رقم 66/155 بتاريخ 1966/06/08

2- المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري في نصها باللغة الفرنسية والمادة 427 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي بنفس الصياغة كما يلي :
"Hors les cas où la loi en dispose autrement les infractions peuvent être établies par tous moyens de preuve"

3- الأستاذ أحمد نشأت - من قانون تحقيق الدلائل - الجزء الثاني ، الدابعة الأولى ، رقم 646 ، 647 ، وقد تم موافقة الأحكام للدائرة الجنائية المحكمة النقض المصرية ، رقم 1956/05/15

4- قانون الإجراءات الجنائية المصري الصادر بموجب القانون رقم 50/150 لسنة 1950 المعمول به ابتداءً من 1951/11/15

المطلب الثاني : - فيس القاعدة المسماة -

مقتضى القاعدة العامة للاثبات في القانون الجنائي الزائري وهي حرية الاثبات أن القلبي لا يفر على القضاة الحكم الذي يوجب عليهم النطق به تبعاً لطبيعة ونوع وعدد الادلة المقدمة في الدعوة بآدانة كل متهم احتملت لديهم الادلة المملوية قانوناً لادانته حتى ولو كانوا مقتنعين ببرائته وهو أمر مقرر بالبرائة وأبعد العيوب التي اتسم بها نظام الاثبات القانوني، أو بتبرئة كل أي إذا لم تكتمل لديهم الادلة المملوية قانوناً لادانته حتى ولو كانت ادانته جلية ومؤكدة وهو أمر مقرر بمصلحة العقاب ولكن القانون في ظل نظام حرية الاثبات عكس هذا يترك القاضي حراً في تكوين اقتناعه من أي دليل يطمئن اليه من الادلة المقدمة في الدعوة التي تمت مناقشتها من طرف الخصوم بالجلسة.

ونظراً لطبيعة نظام الاثبات الحر القائمة على حرية القاضي في تكوين اقتناعه الشخصي من أي دليل تمت مناقشته من طرف الخصوم بالجلسة وعلى حرية الخصوم في الدفاع على أنفسهم بالتبديع أو به دفاعهم ودفعهم لما يقام ضد هم من أدلة فانه لا مجال فيه لتلك الاعكام الوصلية بين الادانة والبرائة التي كان القضاة ينطقون بها في ظل نظام الاثبات المقيد في الحالة الدليل الناقص⁽¹⁾ والتي غالباً ما يفتقر القضاة بسببها لاستعمال طرق ومساائل وشية لتكملة هذا الدليل الناقص بالحصول على الاعتراف من المتهم كما أن كافة الادلة من اعتراف وشهادة وغيرها لاتحدد كونها قرائن يتوصل منها القضاة لتكوين اقتناعهم حول الادانة أو البرائة في ظل نظام الاثبات الحر⁽²⁾.

كل هذا أدى بنظام الاثبات الحر للتخلف على نظام الاثبات المقيد في المواد الجنائية خاصة وأن نظام الاثبات المقيد رغم قدمه في الظهور إلا أنه قد تميز بكثير من العيوب والمزايا⁽³⁾ مما أدى لصياغة نظام الاثبات الحر في المواد الجنائية بأغلب التشريعات المعاصرة.

1- الاستاذ محمد محي الدين عوي - الاثبات بين المرونة والازدواج في القانونين الجنائي والمدني الموراني - المرنج السابق، صفحة 86، 90.

2- الاستاذ محمد محي الدين عوي - نفس المرنج - صفحة 86، 90.

3- أنه مقرر بالبرائة أن يفر على القضاة الحكم بآدانة المتهم ولو كانوا مقتنعين ببرائته متى توافرت الادلة القانونية لادانته كما أنه مقرر بمصلحة العقاب أن أنه يقتضي تبرئة كل متهم لم تتوافر الادلة القانونية لادانته رغم اقتناع القضاة بآدانته كما انقضاء استخدمت في ظل كل طرق القهر والقسر للوصول للادانة أي أن القضاة لم يكونوا أحراراً في تكوين اقتناعهم كما لم يكن المتهمين أحراراً في الدفاع عن أنفسهم، إلا أن نظام الاثبات المقيد أو القانوني قد امتاز من جهة أخرى بأنه قد كان يندرج اليه بأنه ضماناً للبرائة وعامياً للحرية ضد اساءة استعمال إجراءات البحث والتحري إذ أن القاضي في ظل نظام البحث والتحري يبحث بنفسه عن أدلة الادانة في سرية دون السماح للمتهم بمناقشة هذه الأدلة.

المبحث الثاني : - نتائج القاعدة العامة من حيث تحديد القوة الإيجابية للأدلة -

لقد أقر المشرع الجزائري صراحة أنه لقاضي الموضع الحرية الكاملة في تحديد الأدلة المقدمة في الدعوى المطروحة أمامه وفي توزيع بعضها على بعضها الآخر في الحالات التي استثناهما المشرع بنصه ⁽¹⁾ وهو يحكم يتلج على كامل الأدلة سواء كانت مباشرة وهي التي تؤدي بذاتها إلى النتيجة المبتغاة أم غير مباشرة وهي التي تؤدي لتكوين اقتناع القاضي بعد جهد عقلي بملائمة الوقائع والتفكير فيها للوصول إلى الحقيقة إذ من واجب القاضي المطروحة أمامه الدعوى أن يكون اقتناعه بحمل منطوقها على البحث والتفكير والوزن الدقيق، للوقائع والأدلة والخروج لقواعد العدالة والقانون الطبيعي وذلك على الوجه الذي يرتاح إليه ضميره .

ومن الطبيعي أن تترتب على هذه الحرية في تحديد الأدلة بكونها القاعدة العامة في القانون الجزائري نتائج كثيرة وجد هامة ألا أنه من المؤسف له نظرا لعدالة القضاة الجزائري لا يمكننا الوقوف من خلاله على هذه النتائج التي أهمها الاقتناع الشخصي للقاضي وهي نتائج سبق للقضاة بالدول الأخرى أن عرفوا وأوتجوا وأقر الكثير منها ولذلك فاننا منطوقون للتعرف على هذه النتائج من خلال القضاة بالدول الأخرى التي نختار بالتعريف منها القضاة المصري ، ثم نتعرض للاقتناع الشخصي للقاضي في القانون الجزائري باعتباره أهم النتائج التي تترتب على حرية الإثبات وذلك في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : ويتعلق بنتائج القاعدة العامة للإثبات حسب ما توصل إليه القضاة المصري .

المطلب الثاني : ويتعلق بالاقتناع الشخصي للقاضي في القانون الجزائري الجزائري .

المطلب الأول: - نتائج بحرية الاثبات في القانون الجزائري - حسب ما قرأه اليه القضاة المصري -

حيث أن القاعدة العامة للاثبات في كل من القانونين الجزائري والمصري واحدة وهي حرية الاثبات في المواد الجنائية فإن النتائج التي سبق للقضاة المصري أن توصل اليها وأقرها هي نتائج مأخوذة بأغلبها عمليا في القضاء الجزائري وإن كانت لا يمكن الوقوف عليها بشكل واضح في الوقت الحاضر في أحكام المحكمة العليا بالجزائر ومن بين هذه النتائج نذكر أن محكمة النقض المصرية قد أقرت أنه لا تصح مطالبة القاضي الجنائي بدليل معين أو بالتقيد في تكوين عقيدته بالأحكام المقررة في القانون لاثبات الحقوق والتبطل منها المصنوع عليها في المواد المدنية والتجارية لأن العبرة في المحاكمة الجنائية هي اقتناع القاضي بناءً على التحقيقات التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو ببراءته كما أقرت أنه لقاضي الموضوع أن يتبين الواقعة على حقيقتها وأن يرد الحوادث إلى صورتها الحقيقية المدنية من دون أن يتقيد في ذلك بقراءة أو بأقوال شهود كما له أن يطن الدليل الموجب أمامه ولو كان ورقة رسمية ⁽¹⁾ متى قدر أن هذا الدليل غير يدير بالثقة إذ أن ما جاء في القانون عن حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها إنما هو في المواد المدنية والتجارية فقط لسيادة مبدأ الاثبات القانوني حيث أن الأدلة معينة ولها أحكام خاصة يلزم القاضي باتباعها في قضاؤه كما أقرت أن له أن يأخذ بالقول الذي يطعن اليه ويترك غيره سواء كان ذلك القول قيل أمامه في الجلسة أم ذكر في التحقيقات الأولية متى اعتقده أنه هو الأجدر بالتصديق، كما أقرت أنه لا مانع من أخذه بما جاء في تقرير الصفة التشريعية وما قرره بعض شهود الاثبات عن المسافة بين المتهم والمبني عليه وترك ما قرره المجنون عليه عن هذه المسافة، كما أقرت أن القاضي الجنائي بماله من حرية في تكوين اقتناعه في الدعوى ليس ملزما باتباع قواعد معينة مما ندرجه قانون الإجراءات المدنية فيسما يتعلق بالمعاينة بل له أن يقتنع بأية مضاهاة تدبر على أية ورقة يقتنع بها من شهود معينين ولو كان ينكر صدورها عنه.

ان من أهم النتائج التي أقرتها محكمة النقض المصرية أنه لا تشرب على القاضي الجنائي

1- مجموعة أحكام الدائرة الجنائية لمحكمة النقض المصرية نقض 14/06/1954، أيضا يقول في هذا الشأن الدكتور محمود محمود مصطفى في مؤلفه الاثبات في المسواد الجنائية المرحوم السابق بيانه، صفحة 10 ما يلي: "... فمبدأ حرية القاضي في الاقتناع يعني أن القاضي يحري في تكوين عقيدته من أي دليل لا سيما أن عليه فسي ذلك الاغميره ولا يالمالب ببيان سبب اقتناعه بدليل دون دليل".

إذا ما اعتمد على أقوال المتهم لادانة متهم آخر متى اطمان اليها وتولم تكن معززة بدليل آخر ويستوي في ذلك أن يكون المتهم مقر بالتهمة أو منكر لها (1) وأن يبرز في دليل يطمئن أمامه فيما نذكر منه ما يطمئن اليه في حق من لم يتوافق الدليل على ادانته بسبب تقديره وأن يأخذ بأقوال المتهم في القضية دون تصديقاته أثناء التحقيق وأن يأخذ بأقوال الشاهد متى اطمان اليها ولو كان هذا الشاهد قريباً أو سهراً للمجني عليه أو كان هو المجني عليه نفسه أو كانت بينه والمتهم خصومة قائمة إذ أن العبرة في مقصد الشهادة والاعتماد عليها في نظر محكمة النقض المصرية تكمن فيما يقتضيه قاضي الموضوع ويطمئن الى صحته ولا مانع قانوني من أن يأخذ القاضي المادوية أمامه الدعوى بالأقوال التي يثقها شخص على شخص آخر ولو أنكروا الا غير متى قدر أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة كما أثبتت أيضاً محكمة النقض المصرية أنه لقاضي الموضوع أن يستعين بالكلاب البوليسية وسيلة استدلال للكشف على المجرم ولتعزيز ما بين يديه من الأدلة وكما أنه للقاضي أيضاً أن يستند لسوابق المتهم ليعتد منها قرينة على وقوع التهمة - بل وأن يتخذ من وقوع الحادث بمنتهى الشهر العربي ليلا قرينة على وقوع الجريمة ذلك أن القصر في هذه الدلة عادة ما يكون ساطعاً .

الا أن ما تجدر ملاحظاته أن القاعدة العامة في القانون الجنائي البرزائي وهي حرية الاثبات لا تسمح أبداً للقاضي بأن يبرهن من نفسه شيئاً فيما يتطلب الخبرة ، وفي هذا الشأن نجد أن محكمة النقض المصرية قد ذهبت الى أنه اذا كان الحكم قد استند في ادانة المتهمين الى أن المجني عليه قد تكلم بعد اصابته وأغشى بأسماء الذناة التي الشهود وطعن الدفاع في صحة الرواية منازعا في قدرة المجني عليه على التمييز فانيه يتعين في مثل هذه الحالة على قاضي الموضوع أن يحقق في هذا الدفاع الجوهر من طريق التمييز فنياً ألا وهو الطبيب الشرعي والا كان حكمه محيياً بحسب الانشال

بعد الدفاع مما يستوجب نقضه (2)

1- الأستاذ محمد عالية راغب - النظم العامة للأبحاث في التشريح الجنائي العربي
المقــــــــــــــــارن - المربع السابق - سنة 1364 هـ وهو مادة ثانية معتمدة
النقــــــــــــــــة المصرية بدأرتها الجنائية عام 1933 في الطعن رقم 1636 بتاريخ
15/05/1933
2- الأستاذ محمد عالية راغب - نفس المربع - سنة 144 هـ وفقاً لحكمة النقــــــــــــــــة
المصرية في الطعن رقم 1986 بتاريخ 27/02/1952 .

المطلب الثاني : - الاقتناع الشخصي في القانون الجنائي الجزائري -

يحد الاقتناع الشخصي للقاضي من أهم النتائج المترتبة على القاعدة العامة للاثبات في القانون الجنائي الجزائري ومؤداه أن القاضي في المواد الجنائية يبنى حكمه على اقتناعه الشخصي القائم على تربيحه بين الأدلة المقامة أمامه في الدعوى دون أن يخضع في ذلك لرقابة المحكمة العليا مادام أن الدليل الذي استند إليه سائغا ومتقنا مع الأدلة المقدمة في الدعوى ولا يتعارض منها لواقعة جديدة وما دام موجب الوقائع التي أثبتتها في حكمه لا يتناقض مع الرأي الذي خلص إليه ذلك أن تقدير الأدلة وتربيح بعضها على بعض هو من الوسائل الموضوعية التي تتقضي معها سلطة المحكمة العليا في رقابة طريقة التدليل التي كوّنت بها المحكمة التي تفصل في موضوع الدعوى الاعتقاد بصحة أو انتفاء التهمة لأن هذا يحد من المسائل الموضوعية التي هي من اختصاص قاضي الموضوع دون سواء إلا أن مع هذا يجب على قاضي الموضوع أن يوضح كل دليل من الأدلة التي يبنى عليها قراره حتى يتسنى للمحكمة العليا رقابة تطبيق القانون تطابقا سليما صحيحا على الواقعة كما تم اثباتها في الحكم الفاصل فيها .

ولقد اعتمد المشرع الجزائري مبدأ الاقتناع الشخصي في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية بنفس التعبير الذي أتى به المشرع الفرنسي ⁽¹⁾ وهو حسب رأينا موقف منتقد ذلك من الأخرى بالمشرع الجزائري ألا يأتي بمبدأ الاقتناع الشخصي بنفس الوجهة التي جاء بها المشرع الفرنسي من قبله شكلا ومضمونا فعلى الأقل لو أنه قد أتى بهذا المبدأ في صياغة قانونية مختلفة عن تلك التي وردت في التشريع الفرنسي، ذلك أن الاختلاف في الصياغة يوحي بشيء من الاستقلال الفكري خاصة وأن الجزائر قد ارتبطت بتبعية سياسية بفرنسا لفترة طويلة من الزمن دامت قرنا وربعاً .

وعلى أية حال فإن الحديث في موضوع الاقتناع الشخصي يفيء الأكثر من هذا المطلب إذا أن الاقتناع الشخصي اليها يتوصل القاضي لتكوينه من خلال تربيح الأدلة الإثباتية المقدمة في الدعوى منذ تعريضها لعين الفصل فيها الأمر الذي يكون معه الاقتناع الشخصي قائما على تربيح الأدلة المقدمة من حيث رفا بعضها والأخذ بالبعض الآخر والتوصل في الأخير من خلال هذا التكوين مقيدة قاضي الموضوع واقتناعه برأيه معين وهو الأمر الذي يتطلب مناقشة رفا القاضي لبعض الأدلة وتمسكها بالبعض الآخر وما ينتهي إليه من ذلك وهو ما لا يتسع المقام هنا لشرحه إذ أنه قد يكون موضوع الرسالة ما يستير أود كتره دولة .

1- مما يمكن منه القول بأن الأساس التاريخي لمبدأ الاقتناع الشخصي في القانون الجزائري هو ما ورد به المادة 427 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي إذ أن المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري صياغتها للغة العربية هو "وللقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الشخصي" أما نصها في صياغتها للغة الفرنسية فهو ما جاء حرفيا بنص المادة 427 الفرنسية كالتالي :

" Le Juge décide d'après son intime conviction"

المبحث الثالث : - الشروط المتعلقة بالادلة الشهيرة للابواب البنائي -

اذا كان المشرع الجزائري قد تكلم عن الاجراءات المتبعة في تحقيق بعض الادلة وهي الشهادة والمعاينة أمام محكمة الموضوع إلا أن هذا لا يعني أنه قد أراد بذلك حصر الادلة التي لقاضي الموضوع أن يستند اليها في حكمه والا كان ذلك منه غرقا لمبدأ حرية القاضي في تكوين عقيدته من أي دليل يختاره .

وانا كانت الشروط المتعلقة بكل من الشهادة والمعاينة قد وردت في قانون الاجراءات الجنائية فان الشروط المتعلقة بالادلة الاخرى من اعتراف وكتابة وخبرة وقرائن قد جاءت هي الاخرى ليس في قانون الاجراءات الجنائية وحده بل في غيره أينما بكل من الفقه والقضاء ، وهو ما نتعرض لتفصيله في المطالب التالية :

المطلب الاول : الاعتراف .

المطلب الثاني : الشهادة .

المطلب الثالث : الكتابة .

المطلب الرابع : الخبرة .

المطلب الخامس : القرائن .

المطلب الأول: الاعتراف

إذا كان المشرع الجزائري قد تدخل على الاعتراف في المادة 213 من قانون الإجراءات الجزائية بشأن:

"الاعتراف بأنه كتمان جميع عناصر الإثبات بترك الحرية تقدير القاضي..."
فإنه بذلك لم يورد ذكرًا كافيًا لتفصيل الاعتراف من حيث تعريفه وشروط صحته الأمر الذي يمكننا التعرف عليه من خلال الفقه والقضاء في البندين التاليين :

1 - تعريف الاعتراف .

2 - شروط صحة الاعتراف .

1 - تعريف الاعتراف: إن الاعتراف هو "قول صادر عن المتهم يقر فيه بصحة نسبة التهمة إليه" (1) ، وعنى يتميز الاعتراف عن أقوال المتهم الأخرى التي يستفاد منها نسبة التهمة إليه لا بد أن يكون صريحًا وواضحًا وهو ما أكدته محكمة النقض المصرية في قرار لها بتاريخ 18/03/1968 تحت رقم 68/61 حين ما قضت بأن الاعتراف هو ما كان منصوبًا على اقتراح الجريمة مما يجعل اقرار المتهم لبعض الوقائع وأقواله الأخرى التي قد يستفاد منها بالنزوع الحقلي والمنطقي ارتكابه للجريمة لا يعد اعترافًا كما أنه لا يعتبر اعترافًا أقوال متهم على متهم آخر مشترك معه في ارتكاب الجريمة بل إن هذه الأقوال لاتصل بحق مرتبة الشهادة القانونية التامة وإن كانت المحكمة تملك سلطة تقديرها على سبيل الاستدلال وهو ما أكدته محكمة النقض المصرية أيضًا في قرار آخر لها بتاريخ 09/12/1940 (2) ، كما أنه لا يعد الاعتراف أقوال المتهم التي يقر فيها بتواجده على مسن الجريمة إلا أنه نفي الوقت نفسه ينفي مشاركته في الجريمة المنسوبة إليه .

والاعتراف بهذا الشكل قد يكون كاملاً وهو الذي يقر فيه المتهم بصحة اسناد التهمة إليه كما صورتها ووصفتها سلطة التحقيق كما قد يكون جزئياً إن اقتصر المتهم على اقرار بارتكابه الجريمة ولكن في صورة مخففة ومختلفة عن التصوير المنسوب إليه كما لو كانت التهمة هي الفعل العمد فأعترف بالقتل الخطأ .

2 - شروط صحة الاعتراف: لا بد لصحة الاعتراف في مضمونه المبين أعلاه من توافر شروط صحة لقبوله كدليل اثبات لبناء الحكم الجنائي عليه نوجزها في الأربعة التالية:

1 - الاستناد بأمر من مبدء سلامة - قانون الإجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض - طبع بدار الفكر العربي عام 1980 ، صفحة 776 .

2 - مجموعة القواعد القانونية المصرية الجزئية الأولى عدد 220 ، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض من الفقه ومنهمها مأمون محمد سلامة في مؤلفه المذكور أعلاه يصر في الصفحة 696 بأنه للمحكمة أن تزن أقوال متهم على متهم آخر فإن اقتضت بها أخذت بفحواها كدليل عليه .

أ - أن يتوفر فيه الشكل الثانوي المستمد من الجهة التي يجب أن يدلي المتهم باعترافه أمامها . بحيث لا يعتبر اعتراف الا ذلك الذي يصدر عن المتهم أمام مبلد القاضي دون تلك الأقوال التي تصدر عنه أمام النيابة أو أمام رجال النيابة القضاة ان لا تعد و كونها تصريحات .

ب - أن يكون صريحا وواضحا لا يحتمل تأويلا أو تفسيراً آخر غير الاعتراف ولا يشوبه غموض ان أقوال التي يدلي بها المتهم من حيث دلالتها على ارتكاب الجريمة محل التهمة المتابع بها منفي عنها صفة الاعتراف الا أنه للمحكمة أن تستند اليها لتحيزر الادلة الإيجابية المقامة أمامها في الدعوى ومن أمثلة هذه الأقوال الخاصة أو ما يعتبر عنها أحيانا بالاعتراف الضمني الذي هو تعبير يتناقض تماما مع شروط الصراحة والوضوح المطلوبين في الاعتراف تلك الأقوال التي يدلي بها المتهم استعداده للاعتراف والتوبة أمام قاضي التحقيق، أو أمام المحكمة ⁽¹⁾ بدافع الشوق من دائرة الاتهام معتقدا أنه يطلب المغفلة .

ج - أن يصدر الاعتراف عن ارادة سليمة بأن يدلي به المتهم وهو في كامل وعيه وتام ارادته مما لا يفتقد معه بالاعتراف الصادر في حالة فقد الارادة كما في حالة التنويم المغناطيسي أو تحت تأثير المهدر أو العقارات السالبة للارادة كما هو الشأن بالنسبة بما يسمى بعقار الحقيقة ذلك أن الاعتراف في حقيقته سلوك انساني يخضع لقاعدة أن السلوك الانساني يجب أن يوجد مصدره في الارادة التي لا تأتي لها أن تكون واعية بل يجب أن تكون خالية من أي ضغط يحيقها أو يؤثر عليها كالاكراه بالتهديد ⁽²⁾ وهو ما أكدت عليه المحكمة النقض المصرية في حكم لها بتاريخ 18 / 05 / 1967 ، كما يجب أن يغلو الاعتراف من أي مدح أو تحليل يبني عليه كالوعد بالافراج أو البراءة أو ايها المتهم بأن الاعتراف في حاله وأن الإنكار يرسي لمركزه في الدعوى ، انه في جميع هذه الحالات وأمثاله تكون ارادة المتهم ليست حرة فيما أدلت به مما يتعين معه استبعاد هذا الاعتراف وعدم الاستناد اليه كدليل لبناء الحكم ان الدفء بطلان الاعتراف لمصدره تحت تأثير الاكراه فهو من الدفوع الجوهرية التي يجب على المحكمة مناقشتها وتقريرها في إطار سلطتها القانوني ⁽³⁾ .

1 - الاستاذ مأمون محمد سلامة - قانون الإجراءات الجزائية نائبة معلنا عليه بالفقه وأحكام القدر

المرجع السابق - صفحة 769 ، 770 ، 771 .

2 - اما عن الاكراه بالتعذيب الذي رغم أنه ممنوع بأغلب القوانين المحاصرة الا أنه تمسك به في الشريعة الإسلامية في كتاب التشريع الجزائي في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد الحق النواوي المرجع السابق ، بيان ، صفحة 61 عن الاترار في إثبات جريمة الزنا . أعقد رأي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ليس الرجل آمينا على نفسه اذا جوعته أو غرت .

3 - المادة 213 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائي ج1 بها ما يلي :
" الاعتراف شأنه كدخان جميع عناصر الاثبات يترك كحرية تقدير القاضي . "

١ - أن يحدد بقاء على اجراء صحيح ذلك أن الاعتراف الذي يأتي وليد اجراء باطل يقع هو الآخر بدوره باطلا اذ أنه في مثل هذا الفرض تكون ارادة المتهم متأثرة بما أسفّر عنه الاجراء الباطل ، أيضا يكون الاعتراف باطلا اذ ا وقع نتيجة تعرف المجنى عليه عليه ، المتهم في عملية عرض باطلة أو بواسطة الكلب البوليسي في عرض باطل أيضا ، ذلك أن منتهى تأثير ارادة المتهم بعوامل أخرى في مثل هذه الحالات تكون قائمة مما يستوجب استبعاد هذا الاعتراف كدليل اثبات ذلك أن الحكم المبنى عليه يكون مشوبا بالبطلان ، الا أنه من هذا كله يكون للمحكمة في مثل هذه الحالات كامل الحرية في تقدير مدى اتصال الاعتراف بالاجراء الباطل ، اذ لها أن تأخذ بها الاعتراف متى اطمانت لصحته وعدم تأثره بالاجراء الباطل .

وبالنظر للاعتراف على هذا النوع فإن رأينا أنه ضمانا للحرية العامة الضمونة قانونا بموجب النصوص الأساسية للدول من مواثيق ودساتير ومعاهدات دولية وقوانين ، وتطبيقا للمادة يجب أن يتوافر في المقر زيادة على ما يجب توافره في الاقرار ذات :
 1 - أن يكون عاقلا بالغاً ومنه يخرج القاصر والمجنون والمحتوه ، أما اقرار الاعمس والمرتبة فإن يكون صحيحا بالخطاب والمعبارة دون الاشارة والكتابة مثل نجد أن الاخرى ان لم تفهم اشارته فلا يتصور منه اقرار أما ان فهمت فانه يترتب على ذلك أحد أمرين اما توقيف العقوبة أو عدم توقيفها لتفسير الشك فيها لصالح المتهم .
 2 - ألا يتراجع المقر في اقراره صراحة بانكاره ما أقربه أو ضمانا بأن يتناقض في اقراره كأن يقوله سرقت من فلان مئة دينار ثم يقول بل سرقت من فلان آخر .

المطلب الثاني : - الشهادة -

يمكننا تعريف الشهادة بأنها عبارة عن :
 " تصريح الشخص لصالح الادانة والبراءة بما سمعه أو رآه أمام الجهة القضائية المختصة " .
 ومنه تكون الشهادة ذات طبيعة جنوية لانها تنصب على مجرد أقوال مبنية من
 المشاهدة ومسجلة في معانير التحقيق من جهة ثم يصح بها في الالة الدائسة
 للمحاكمة من جهة ثانية ⁽¹⁾ وهي تصريحات موضوعها حوادث مارة تأتي فبارة دون أن تكون
 مسبقة باتفاق أو تراخي ولذلك فانها تعتبر الطرية الحادي المختار في الاثبات فسي
 المواد الدائسة الأكثر استحيالا من غيره من الطرق الاخرى انه هو الأكثر ملائمة للمصلحة
 الدائسة التي تمتاز بالشفافية ولهذا ساهف المشرع الجرائر الشهادة بمجموعة من
 الاجراءات عند انطالقها حتى انتهائها منها ما يتعلق بالشاهد ذاته ومنها ما يتعلق
 بالشهادة من حيث كيفية ادائها وتقديرها وشهادة الزور ، وهو ما نصله في الفرعين
 التاليين :

الفرع الاول : الشروط المتعلقة بالشاهد .

الفرع الثاني : الشروط المتعلقة بالشهادة .

1 - اه سقا زهدة مسعود - الاقتاع الشخصي - المربع السابق .

الفرع الأول: - الشروط المتعلقة بالشاهد -

لقد عرفنا في الفصل التمهيدي بأن الشروط المتعلقة بالشاهد في الشريعة الإسلامية هي على نوعين أحدهما للأدلة والأخر للعمل ، وباعتبار الجزائر بلدا إسلاميا تحظى فيه الشريعة الإسلامية بالمرتبة الثانية بعد التشريع في التدوين القانوني⁽¹⁾ فما عوائد موقف المشرع الجزائري فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في الشاهد في المواد البنائية التي لا تختلف أهمية الشهادة فيها عنها في المسائل المدنية من حيث ما يجب توافره في الشاهد من شروط بغية الوصول لشاهد عدل خاصة وأن الشهادة هي الطريق القانوني الأكثر استعمالا في المواد الدائمية كما سبق بيانه ؟

بالنظر لموقف المشرع الجزائري من خلال النصوص القانونية في هذا الشأن فإن الشروط المتعلقة بالشاهد تمانا للوصول لشهادة نزيهة عادلة هي على ثلاثة أنواع منها ما يتعلق بالصفات المطلوبة في الشاهد ومنها ما يتعلق بمجموعة من الواجبات الملقات على الشاهد ومنها ما يتعلق بمجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الشاهد ، وهذا ما نفضله في البنود الثلاثة التالية:

- أولا: الصفات المطلوبة في الشاهد .
- ثانيا: واجبات الشاهد .
- ثالث: حقوق الشاهد .

أولا: الصفات المطلوبة في الشاهد :

لقد اشترط المشرع الجزائري أن يؤدي الشهود اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة 93 من قانون الإجراءات الجزائية عملا بحكم المادة 227 من نفس القانون بأن يكون الشاهد بالغاً عاقلان ذلك أنه لا يمين للحدث أو ناقص العقل في القانون الجزائري الذي يرد مصدره التأريخي في هذا المقام في المادة 446 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي التي قد اشتملت على حكمي المادة 227 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري التي تؤكد على اليمين القانونية والمادة 93 من نفس القانون الجزائري المتضمنة لهذه اليمين⁽²⁾ .

- 1 - المادة الأولى من القانون المدني الجزائري الصادر بموجب الأمر رقم 75 / 58 بتاريخ 1975 / 09 / 28 الذي يعد الشريعة العامة خاصة وأن الشروط التي استوجبها الشريعة الإسلامية في الشاهد على نحو ما سبق بيانه تكفل الوصول لشاهد عدل تكون شهادته دليلاً على ادانته أو براءته المتهم .
 - 2 - المادة 446 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي باللغة الفرنسية ما يلي: "Avant de commencer leur déposition les témoins se soumettent au serment de dire la vérité rien que la vérité"
- حيث يمكن ترجمتها بما يلي " يعطى الشهود قبل أدائهم شهادتهم اليمين بأن يقولوا كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة ."

انه لمن المأمور به قانونا لاعتبار الشاهد عدلا تأخذ شهادته كدليل اثبات قانوني أن يؤدي اليمين القانوني التي تقتضي -نقما البلوغ والعقل وهو ما تؤكده المادة 223 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري التي تقتضي بأن القصر دون السادسة عشرة تسمح شهادتهم دون ذلك اليمين على سبيل الاستثناء والاستدلال الا اذا ما قدرت المحكمة والنيابة أن القاصر المعني يسمح بعد ذلك اليمين باعتباره شهادته وسيلة اثبات لا مجرد استثناء واستدلال ولذلك فان شرط بلوغ الشاهد سنا محينة هي مافوق السادسة عشرة قد أمدت عليه المادة 227 المذكورة أعلاه وأدخلت عليه المادة 228 التالية لها استثناءا يتمثل في أنه اذا ما قدرت المحكمة ولم تعارض النيابة سماح الشاهد بعد ذلك اليمين رغم أنه لم يبلغ بعد سن السادسة عشرة أو أنه من الأشخاص المحكوم عليهم بالعزيمان من الحقوق المدنية وعند ما تؤخذ شهادته على أنها دليل اثبات قانوني وليسست للاستثناء من قبسط.

واذا كان المشرع الجزائري لم يبين قوة الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستثناء دون ذلك اليمين⁽¹⁾ إلا أنه في رأينا أنه يستفاد من وجود هذه التفرقة أن الأشخاص الذين قدن بعدم تحليفهم اليمين يعدون أقل ثقة ممن ألزمهم تحليفهم أن المشرع من جهة أخرى لم يمنع القاضي من الاخذ بشهادة من لم يحلف اليمين اذا ما أنس فيها الصدق فهي أن عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي بحسب اقتناعه الشخصي وكسأن بالمشرع قد أراد أن يلفت نظر القاضي الى مافي هذه الشهادة من ضعف وينصحه بأن يكون أكثر حذرا واحتياطا في تقديرها.

واذا كان المشرع الجزائري لم يبين أيضا تعاريف صفة الشاهد من صفات أخرى إلا أنه يمكننا أن نذكر منها⁽²⁾ صفة القاضي، وممثل النيابة العامة، وكاتب ضبط الجلسة الذين يملسون لنظر القضية وكل من يشغل وظيفة في المحكمة ويتدخل بصفته هذه في ذات القضية انه يجب عليه أن يؤدي وظيفته دون تمييز وهذا من كل مؤثر شخصي وهو ما لا يتفق مع شهادته في قضية يساهم في الفصل فيها إلا أن صفة الشاهد لا تتعارض مع صفة من يقو بالبحث الاستدلالي ان يصح الاستشهاد به لتفسير الوقائع التي دونها في معنونه كما أنه لا يوجد في القانون الجزائري ما يمنع سماح شهادة الشخص الطبيعي المحضر المسمى في بعد تحليفه اليمين القانونية للشاهد أو على سبيل الاستدلال فقط ان هذا ليس فيه ابحاث بحسب رأينا بحقوق المتهم بل فيه ضمان لها لشخصية المحضر المدني من المقاب ان شهد زورا.

يتضح مما ذكرناه أن المشرع الجزائري قد اشترط في الشاهد صفات تستمد في مجموعها الوصول لشهادة عادلة نزيهة وهو ما استمدته الشريعة الاسلامية من المقاييس والشروط التي أحاطت بها الشخص الذي يصح أن يكون شاهدا وهي صفات لا تختلف في مضمونها دون عددها من تلك التي جاءت بها الشريعة الاسلامية.

1 - الأستاذ بندي عبد المالك - الموسوعة الجنائية الجزء الثالث صفحة 144.

2 - الأستاذ بندي عبد المالك - نفس المراجع - الصفحة.

ثانياً واجبات الشاهد :

رغبة من المشرع الجزائري في الوصول لأداء سليم للشهادة خدمة للمعدلة وتسهيلاً للوصول إلى الحقيقة فإنه قد ألزم الشاهد بمجموعة من الواجبات تتمثل في العنصر التالية للاستدعاء وذلك اليمين ثم أداء الشهادة وهو ما نفضله في النقاط الثلاثة التالية :

1 - واجب الحضور .

2 - واجب حلف اليمين .

3 - واجب أداء الشهادة .

1 - واجب الحضور (1) : نصت على هذا الواجب المادة 222 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري كما يلي :

" كل شخص مذكور بالعنصر أمام المحكمة لسماع أقواله كشاهد ملزم بالحضور على اليمين وأداء الشهادة ."

ولقد حرص المشرع الجزائري على احترام هذا الواجب من قبل الأغلبية ولذا فإنه قرر له جزاء عقابيا من شأنه ضمان احترام هذا الواجب تحقيقا للمعدلة وهو ما جاء في المادة 223 من قانون الإجراءات الجزائية التي أباححت للجهة القضائية بناء على طلب النيابة محاسبة كل شاهد يتغلب عن العنصر بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 97 من نفس القانون التي بالبروز إليها نجد ما توقع على الشاهد المتغلب عن العنصر عقوبة مالية تتراوح ما بين 200 و 2000 د.ج. ، بل ان المادة 223 المذكورة لم تقتف بتوقيع العقوبة فقط ولكنها أجازت للجهة القضائية بناء على طلب النيابة العامة أو مدين تلقاء نفسها أن تأمر باستحضار الشاهد المتغلب عن العنصر بواسطة القوة العمومية ولهذا فان المادة المذكورة قد أمثلت للمحكمة سلطة إصدار أمر باستحضار الشهود وهي سلطة قوية وفعالة إذ أن المحكمة تنفذها بواسطة القوة العمومية ولذلك فان المشرع قد دبر منه ليجتنب الحالات التي قد يكون فيها تغلب الشاهد لعذر مقبول فإنه قد فتح بابا للمعارضة من طرف الشاهد المنكح عليه في الحكم الصادر عنه إذ جاء في المادة 223 في فقرتها الأخيرة ما يلي :

" ويكون للشاهد الذي حكم عليه بغرامة أو بمصاريف لعدم الحضور أن يرفق مع رغبته (2) "

1 - يرد في المادة 222 المذكورة أعلاه مصدره التاريخي في نصوص المادة 437 من

قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي التي جاء بها :

" toute personne citée pour être entendue comme témoin est tenue de comparaitre , de prêter serment et de déposer "

2 - يرد في هذا النص مصدره التاريخي في المادة 440 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي التي جاء بها :

" Le témoin qui a été condamné aux amendes ou aux frais pour non comparution peut au plus tard dans les cinq jours de la signification de cette décision faite à sa personne ou son domicile former opposition la voie de l'appel ne leur est accordée que sur le vu émanant rendu sur cette opposition "

يتنوع من نفس المادة 223 الفقرة الأخيرة أملاه أن الحكم الصادر تليقاً لها قابل من حيث جواز الطعن فيه للمعارضة فقط دون الاستئناف مخالفاً في هذا الحكم المادة 440 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الذي يجعل هذا النوع من الأحكام قابلاً للطعن فيه بالمعارضة بالدرجة الأولى ثم الاستئناف بالدرجة الثانية بعد المعارضة الأمر الذي نستطيع منه القول بأن المشرع الفرنسي قد وفق أكثر من المشرع الجزائري من حيث تقدير طرق الطعن المخولة للشاهد المعكوم عليه بالخرامة أو بالمصارفة إذ إلزمه بأن يسلك أولاً طريق المعارضة وإن لم يقتض بعد ذلك له الاستئناف وكان أهدر بالمشرع الجزائري أن يستفيد من هذا المدى أهميته في المجال القانوني .

2 - ~~واجب على الشاهد~~ ~~اليمين~~ نصت على هذا الواجب أيضا المادة 222 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري بريقة يؤكد أن حلف اليمين يكتسبون قبل أداء الشهادة ذلك أن المادة قد ~~بها~~ ~~سب~~ ~~ما سبق ذكره~~ أن الشهود يحضرون ويخلفون اليمين ثم يؤدون الشهادة مما يتنوع منه أن حلف اليمين يكون قبل أداء الشهادة مما ي طرح معه سؤال يدعي بالنسبة للمشرع الجزائري في حالة الشاهد الأيكم الأصم فتجسد أن شران القانون يرون قياسا على المادة 333 من قانون تحقيق البينات الفرنسي التي تنص بأن الأيكم الأصم يدلي بأبوابته ومعلوماته مكتوبة إن كان يحرف الكتابة وإن كان لا يحرفها ينتدب له مترجم يتحدث معه بالإشارة وقياسا على هذا يحلف الشاهد الأيكم الأصم بالكتابة إن كان يعلمها وبالإشارة إن كان يجهل الكتابة (1) .

عند هذا العدد يكون للقارئ والمستمع أن يتساءل عن حلف اليمين القانونية التي يحلفها الشاهد، وإجابة على هذا نقول بأنه إذا كان المشرع الفرنسي قد نص في المادة 446 من قانون الإجراءات الجنائية (2) على أن :

" يحلف الشهود اليمين بأن يقولوا كل الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة قبل بدء أداء الشهادة " وهو نص يتنوع منه أنه لم يوضح المقصود به إذ لم يبين بماذا يقسم الشاهد، فإن المشرع الجزائري بعد أن نص في المادة 227 من قانون الإجراءات الجنائية على أن الشاهد يحلف اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة 93 من نفس القانون التي بالزعم اليها نبدأها تنص بأن حلف اليمين هو :

" أحل بالله العظيم أن أتكلم بغير حقد ولا خوف، وأن أقول الحق ولا شيء غير الحق " .
ومنه يتنوع أن المشرع الجزائري في رأينا قد وفق في حسم الإشكال المطروح بالنسبة لموقف المشرع الفرنسي بتعديده القسم به وهو الله العظيم (3) .
وأنشيرا بالنسبة لواجب حلف اليمين من قبل الشاهد يطرح سؤال حول تأثير عدم حلف اليمين

1 - الأستاذ جدي عبد المالك - الموسوعة الجنائية - الجزء الثالث - الموضع السابق - صفحة 138 .

2 - جاء نص المادة 446 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي ما يلي :
" Avant de commencer leur deposition les temoins pretent le serment de dire toute la verité rien que la verité "

3 - تشير إلى أنه لم يرد بند المادة 227 المذكورة أعلاه في صياغتها باللغة الفرنسية تذكر المقصود به .

على الشهادة وإجابة على هذا عهد أنه إذا كانت المادة 145 من قانون تنقيح البرائيات المسي قد نصت على بطلان الإقرار في هذه الحالة إذا كان الحكم قد بني على شهادة الشاهد الذي لم يلف اليمين أما إذا كان الحكم قد بني على شهادة شهود آخرين أو أدلة أخرى فإن عدم اللف اليمين لا يبيح الاستناد إليه للبرائن (1) فإن المشرع الجزائري قد نص في المادة 229 من قانون الإجراءات الجزائية على أن أدلة اليمين من شهود غير أهل للحلف أو من يري أو يحق من غير أهل للحلف أن يستناد منه بفهمهم الحيثية حسب رأيهم أن عدم أدلة اليمين من شهود أهل للحلف غير محدود أو محقق من اليمين يحد سبيل البرائن وفي هذا المقام يقول الأستاذ أندري فيتي (2) أن القضاء قد استقر بفرنسا على بطلان الإجراءات أو إذا حال تعدد بيات على مضمونها

3 - واجب أدلة الشهادة في المشرع الجزائري هذا الواجب على الشاهد ينشأ على ذلك في المادة 222 من قانون الإجراءات الجزائية ويؤداه أن الشاهد عليه تأدية الاستدعاء بأن يشهد بالوقائع التي هي أمهات تحت العلة الحقوقية المنصوص عليها في المادة 97 من نفس القانون وذلك ما هو وارد في المادة 223 من نفس القانون التي تنص بأنه: " يجوز للجهة القضائية بناء على اللف التوبة العامة محاسبة كل شاهد يشكك في عدم الضرور أو يمتنع من حلف اليمين أو أدلة الشهادة بالحقوقية المنصوص عليها في المادة 97 وبالزور للمادة 97 المذكورة نجد ما تقتضي بأن الشاهد الممتنع رغم حذره عن أداء الشهادة يبرز أن توقي عليه عقوبة الغرامة المتراوحه بين 200 و 2000 د. م. بنسأ على الملب وكيل الجمهورية "

ثالثا : حقوق الشاهد

في مقابل الواجبات الواقعة على الشاهد فإنه يستفيد من بعض الجزايات مثل تحويل المشول إذا ما كان مستدعى ومصاريف النقل والإقامة تدفق من قبل كتابة الشريط المسيرة أو من أفراد الذين استدعوه كما أن الشاهد يفي ضد القذف والسب الموجه إليه سواء تدخل أم غشاج

1 - الاستاذ أندري فيتي عبد المالك - المرسومة القضائية - الجزء الثالث - المرسوم السابعة

صفحة 139

2 - الأستاذ أندري فيتي (AR. Vitu) - الإجراءات القضائية المرسومة - نسخة 199

" la jurisprudence constante sanctionne par la nullité de la procédure d'audience non seulement l'omission du serment mais aussi tout changement qui en tronquerait la formule ou en modifierait les termes "

3 - سيجانج في نفس المادة 223 من قانون الإجراءات الجزائية أن سلطة الجهة القضائية في تطبيق الحقوق المذكورة مقيدة بالملب وكيل الجمهورية الذي قد يكون إليه من تلقائي نفسه أو بناء على مبادرة من الجهة القضائية بموجب ما هو وارد في المادة ويحدد أنه تكون للجهة القضائية سلطة إجازة في تحميل أو عدم تطبيق العقوبة رغم المسبب وكيل الجمهورية

الادلة بسبب شهادته⁽¹⁾، إلا أن هذه الادلة تعد منها الادلة التي يتمتع بها خصا
 المأمون⁽²⁾ بالنسبة للمقالات والمناظرات المدلى بها أمام اللجنة القضائية ، وهي
 حصانية قد تكون مغالطة لولا سداة القضاء في التدخل لتوقيف المأمون وتقيده بالاضرار
 المبررة واتفاق المندوب والمقالات⁽³⁾ ، كما أن الشاهد ، في ضد الدعاوى التي
 يمكن أن ترفع ضده بسبب شهادته ، حيث أنه قد حدث بفرنسا في غير حالة شهادة الزور
 أن تقرر الشاهد للمتابعة الجنائية بالتدفع ، ودعوى مدنية للشك في الشهادة مما
 أدى لخرقة حسن سير القضاء إذ أن الشاهد لا يشهد بأمان وبوجوهة كاملة إلا اذا كان
 مؤمنا ضد اقامة الدعوى لاقول كلمة يتقوه بها قد تعوق ، أخر عن دفاعه ما يتعين منه
 البحث عن أساس لهذه الادلة المطلوبة للشاهد في الاعمال المبررة⁽⁴⁾ باعتبار أن
 الشهادة عمل يأمر به القانون مؤداه قول الحقيقة وهو ما امتدت اليه محكمة الجنح
 بالسين بفرنسا في حكم لها بتاريخ 1950 / 05 / 31 .

وبهذا المسلك أخذ المذرع البزائي بالنسبة لحقوق الشاهد ان يمين حقوق
 الشاهد بالنسبة للانتخاب والمصاريف⁽⁵⁾ ، كما نص الشاهد بجماعة من القذف
 والسب⁽⁶⁾ ، باعتباره أن الشهادة عمل يأمر به القانون تبعا للمادة 39 من قانون
 العقوبات في فقرتها الاولى .

- 1 - الأستاذ أندري فيتي (Adre Titu) - الاجراءات الجنائية - المجلد السابق -
 صفحة 202 .
- 2 - وهو ما أكد عليه المادتان 31 و 32 من قانون الصحافة بفرنسا المؤرخ في 1881/07/29 .
- 3 - وهو ما أكدت عليه المادة 41 من قانون الصحافة الفرنسي .
- 4 - الأستاذ أندري فيتي - نفس الموضع أعلاه - صفحة 201 ، 202 .
- 5 - الامر رقم 69 / 79 بتاريخ 15 / 09 / 1969 المتعلق بالمصاريف القضائية .
- 6 - المادتان 297 ، 298 من قانون العقوبات البزائي الصادر بموجب الامر رقم
 66 / 156 بتاريخ 03 / 06 / 1966 .

الفرع الثاني: - الشروط المتعلقة بالشهادة -

تتعلق هذه الشروط بالشهادة من حيث كيفية أدائها ثم تقديمها وأخيرًا شهادة الزور، وهو ما نفضله في البنود الثلاثة التالية:

أولاً: كيفية أداء الشهادة.

ثانياً: تقديم الشهادة.

ثالثاً: شهادة الزور.

أولاً: كيفية أداء الشهادة:

لقد نص المشرع الجزائري في هذا الشأن على أن يأمر رئيس الجلسة الشهود بالدخول إلى الخرفة المخصصة لهم على ألا يخبروا فيها إلا عند الحوادث عليهم أداء الشهادة، وللرئيس اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع الشهود من التحدث فيما بينهم قبل أداء الشهادة⁽¹⁾، كما قرر المشرع أن يؤدي الشهود شهادتهم منفردين بحسب استدواب المتهم سواء أتملقت هذه الشهادة بالوقائع المسندة إلى المتهم أم بشخصه وأغلقه، وبالنسبة لترتيب سماع الشهود فإن المادة 225 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية قد بينت بأن تسمع أولاً شهادة من تقدم بهم أطراف الدعوى المالبى المتابعة ما لم يقرر الرئيس ترتيب سماع الشهود بنفسه، إلا أن هذه المادة تدبّر بات بكم خاص بالبيع والمخالفات دمن البيانات وعوأنه للمعانة سماع الشهود الذين استشهدهم النص أو تقدموا بهم في الجلسة عند افتتان المرافعة رغم أنهم لم يستدعوا بصفتهم القانونية كما قرر المشرع الجزائري في المادة 233 من نفس القانون بأن الشهادة تؤدي شفاهة وأن كانت يجوز بصفة استثنائية أن يستعين الشاهد بمستندات يرفع بها الرئيس وذلك دائماً بالتفريق بين الشهود كما سبق ذكره.

يتضح من النصوص المذكورة عزم المشرع الجزائري على المحافظة على أداء الشهادة بكيفية تمكنها من أداء دورها كوسيلة مكنية لإظهار الحقيقة وتحقيق العدل إذ أن الخوض من عزل الشهود في أماكن مخصصة لهم نحو الوصول إلى الحقيقة حتى يتمكن الشاهد من أن يؤدي شهادته بعيداً عن التأثيرات الخارجية ولا يفتن إلا لتأثير الميراث الماهر المقدر لأهمية ومخاطرة الشهادة التي يؤديها بوصفها وسيلة الحكم على المتهم أو الحكم له الشيء الذي أدى بالمشرع أن يقول القاضي سلطة من الشهود من الكلام فيما بينهم قبل أداء الشهادة حتى لا يوسوس أحدهم للأخر لتغييره عن قول الحقيقة بل إن المشرع رغبة منه في مسايرة أغلب تشريعات الدول الأخرى فإنه قد جعل أداء الشهادة يتسم

1- المادة 221 من قانون الإجراءات الجزائية.

دفاعه دون الاستعانة بالاوراق المدقوقة على تلك التي تقدر المحكمة السماع باستمالتها في حالات خاصة تقدرها المحكمة.

ثانيا : تقدير الشهادة :

لمحكمة ان وضوح سبلة مألقة في تقدير الشهادة فلها أن تأخذ بما في التحقيق دون الجلسة أو المحاكم، أو أن تقول بكذبها، أو أن تأخذ بشهادة شاهد رغم ما يوجب اليه من ممانع لا تدل بذاتها على كذبه، كما للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد حتى ولو كانت متألقة لأقوال شاهد آخر، كما لها أن تأخذ بالأقوال التي ينقلها شخص حسن أشرحت ولو أنكروها هذا الأخير متى قدرت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة، كما لها أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها دون البعض الآخر وهي في كل ذلك ليست ملزمة ببيان أساس اقتناعها ذلك أن الأساس معروف في القانون ألا وهو اطمئنان المحكمة الى ما أخذت به إلا أنه لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في ذات رواية الشاهد وتأخذ مما على وجهه يخالف صريح عبارتها (1).

وبالنسبة للمشرع الجزائري فإنه قد نص في المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية على نحو ما سبق، بيانه على أنه للقاضي أن يصدر حكمه تبعا لاقتناعه الخاص الذي بالبرهان للفقهاء والقضاء نجد به يرى بناء هذا الاقتناع الخاص على ركنين أساسيين هما (2) :

1 - الواقعة المشهود عليها .

2 - الشهادة الخاصة بهذه الواقعة .

1 - الواقعة المشهود عليها : حيث ينظر القاضي لاحتمال حصول الواقعة المشهود عليها وعدم مخالفتها للمعقول .

2 - الشهادة الخاصة بهذه الواقعة : حيث ينظر القاضي للحالة النفسية والادبوية للشاهد ومبادئه ومركزه في الهيئة الاجتماعية ثم لكما ته العسية والعقلية ثم لسلوكه وارتباطه بالخصم بقراءة أو صداقة أو مصلحة، إلا أنه لا يرا لكون حالة الشاهد بالادبوية مما يؤثر على الثقة بشهادته جاز أن تكون موضوع تيقن ومناقشة (3) .

وعلى أي حال فإنه إذا كان للقاضي كامل الحرية في تقدير الشهادة من حيث قوتها الإيجابية فإنه لا بد أن يضع في السباب أخلاق الشاهد ومصلحته في القضية ومخاطبته وصداقته أو عداوته بالأطراف بالإضافة لصحبات الشاهد النفسية وحده حواسه وانتمثال حالة كون الشاهد منورا عند حدوث الواقعة المشهود عليها بالأخلاق لمراعات سن الشاهد (4).

1 - الدكتور محمود مود مصطفى - شن قانون الاجراءات الجنائية - المربع السابق صفحة 463 .

2 - الأستاذ بندي عبد المالك - الموسوعة الجنائية - الجزء الثالث - المربع السابق صفحة 204 .

3 - الأستاذ بندي عبد المالك - نفس المربع والصفحة .

4 - PI 333 Clambon - le juge d'instruction - Imprimerie du tour - Toulouse - 1930 - Page 193 .

ثالثا : شهادة الزور :

يمكننا وصف شهادة الزور بأنها عبارة عن شهادة غير حقيقية تعتمد من شخص على آخر أو له. ونرا لا أهمية لهذه الشهادة في الإثبات رتبته قوانين العقوبات بأغلب دول العالم حقبة لمن يشهد زورا سوا كانت هذه الشهادة لصالح المتهم أو عليه متى بني عليها حكم أو فطنت المحكمة لكذبها وهذا ما يظهر أهمية تلك اليمين مما تقتضي معه المصلحة تعدد سدة المحكمة في سماح الشهادة على سبيل الاستدلال ولذا لم تخصصها المشرع الجزائري بالمادة 237 من قانون العقوبات التي تقتضي بأنه اذا ماتتج للمحكمة شهادة الزور في أقوال شاهد فللرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم أن يأمر الشاهد بأن يلتزم مكانه ويمنع المرافعات وألا يبين مكانه في حين ذلك بقرار المحكمة واذا ما خالف الشاهد هذا الأمر ولم يمثل له يأمر الرئيس بالقبض على هذا الشاهد ثم أضافت نفس المادة بأن الرئيس يوجه قبل اعتقاله بأمر النيابة الي من يظن فيه شهادة الزور دعوة أخرى ليقول الحق ويحذره بعد ذلك بأن أقواله سيرتد بها لتأليب الحقبة المقررة (1) منذ هذا الدين ويكلف الرئيس كاتب النيابة بتحرير محضر بالاشياعات والتبديلات التي قد توجد بين شهادة الشاهد وأقواله السابقة فاذا ما ظهر توافر قيام شهادة الزور يأمر الرئيس بعد صدور القرار في الدعوى أو في حالة تأجيل القضية بأن يقتاد الشاهد بواسطة القوة العمومية بخير تمهل الي وكيل الجمهورية لفتح تحقيق معه ويرسل الكاتب نسخة من المحضر الذي حضره تطبيقا لهذه المادة لوكيل الجمهورية .

وفي رأينا أنه باستقرائنا لهذه المادة يتضح لنا أن المشرع الجزائري على الوصول لشهادة سليمة تعدد ليللا للإثبات من شأنه أن يؤدي لتحقيق العدالة في البان ذلك أن المشرع الجزائري قد جازف شهادة الزور بمجموعة من الاجراءات الصارمة وقائية وعقابية تفاديا لوقوعها وحللا على عدم تكرارها وانتشارها انه قد نه على تنبيه القاضي للشاهد بخطورة وأهمية شهادته ما يستوجب منه تحري الصدق والدقة فسي أقواله واذا ما حاد عن ذلك رغم هذا وشهد زورا فانه يتعرض للعقوبات القانونية المقررة لشهادة الزور .

1 - وهي العقوبات المقررة في المادة 232 وما بعدها من قانون العقوبات .

المطلب الثالث: - الكتابة -

يقضي الكلام عن الكتابة كدليل اثبات في المواد الجنائية التمهيد بها ثم بيان حبيتها الإثباتية وهو ما نفضله في البندين التاليين :

أولاً: التعبير بالكتابة .

ثانياً: الحجية الإثباتية للكتابة .

أولاً: التعبير بالكتابة :

الكتابة نوعان عرفية ورسمية ، فالكتابة العرفية هي " التي تدون على ورقة تعتبر صادرة عن وقعها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من غط وامنأ " (1) ، أما الكتابة الرسمية فهي " التي تدون على الورقة التي يثبت فيها موافق أو غياب العمومي أو شخصي بمكلف ، بشفرة عامة ماتم لديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للائتمالك القانونية وفي حدود سلطات واختصاصاته " (2) .

ولقد جعل المشرع الجزائري كل من نوعي الكتابة المذكورين وسيلة إثبات في المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية بنصه على : " واز اثبات الجرائم بأي طريقة ، من طرق الإثبات .

ان الكتابة الرسمية قد تكون معاصرة أو أوراق أخرى كالمعقود مثلاً وهي قد تكون جسم الجريمة كما قد تكون طريقاً للإثبات ومثالها عقد الزواج إلخ وقد قرر المرسوم المشتعل على فرائد فاحشة ، وتعتبر هذه الأوراق بدسب طبيعتها حجة بما هو فيها في حدود ما قرره بها الموظف الذي حررها متى تم ذلك في حدود اختصاصاته البس أن يثبت ما ينفي هذا بطريقه الخاص بالتزوير ، أما المعاصرة فهي الأوراق التي يحررها موافقون منصوصون بإثبات الجرائم وعرضها والإدلة على مرتكبها ، وحتى تعتبر هيئته المعاصرة ذات قيمة إثباتية يجب أن تكون صحيحة في الشكل وأن يكون من حررها قد حررها أثناء مهامه أعمال وتليفته ومواقعها داخل في نطاق اختصاصاته ما قد رآه أو سمعه أو عاينه بنفسه (3) .

ان القاعدة العامة في المعاصرة أنه ليس لها من القوة الإثباتية سواء قوة مستند عادي يقتضيه القاضي المعلومات التي من شأنها أن تؤدي لتكوين عقيدته أي أنها تشكل عنصراً من عناصر الاقتناع ، فانه لمناقشة النصوص ولحجية عقدير القاضي كما هو

- 1 - المادة 327 من القانون المدني الجزائري .
- 2 - المادة 324 من القانون المدني الجزائري ، المعدل بالقانون رقم 88 / 14 بتاريخ 1988 / 05 / 03 .
- 3 - وهو ما أكدته المشرع الجزائري في المادة 214 من قانون الإجراءات الجزائية .

(1)

الشأن في باقي الأدلة وهو ما أكد عليه المشور الجزائري (1) .
 إلا أن القاعدة العامة المذكورة في المعايير يرد عليها استثناء إذ أن يوج ميبين
 المعايير يفرض من هذه القاعدة من حيث أنه يحدد نسبة لما يوافق إلى أن يثبت ما ينفيه
 الدليل الدائم بالتزوير تارة وأخرى بالطرق الحادية (2)

فبالنسبة لتلك المعايير التي تعدد نسبة إلى أن يثبت ما ينفى صحتها من طريق الطعن
 بالتزوير قليلة ومثاليها المعايير البرمكية التي يعررها موثاقان مختلفان تابعان لإدارة
 عمومية كما نصت عليه المادة 254 من القانون البرمكي الجزائري (3) وباعتبارها ذات حجية
 قوية على النجوة المذكور لا يعني أن المعكمة ملزمة بالأخذ بها مالم يثبت تزويرها بل يرد
 بذلك أن المعكمة تستطيع أن تأخذ بما ورد بها دون أن تكون في حاجة لإعادة التحقيق
 في الجلسة ، وللمعكمة في نفس الوقت كامل الحرية في تقدير القوة الإثباتية لهذه المظاهر
 بأن ترفض ما جاء بها رغم عدم الدلائل فيها بالتزوير ذلك أن اشتراط الطعن بالتزوير في
 هذه المعايير لإثبات ما يخالفها يعد من بقايا المذهب القديم الذي كان يسوده الإثبات
 المقيّد حسب رأينا حيث كان القاضي ملزماً ببناء اقتناعه على المعايير المكتوبة وهو أمر
 لا يتفق مع المبدأ الذي يسود في الوقت الحاضر ألا وهو شفوية المرافعة أي ضرورة إعادة
 التحقيق في الجلسة .

أما بالنسبة للمعايير التي تعدد حجة إلى أن يقوم الدليل على عكس ما ورد فيها بالطرق
 الحادية فهي المعايير التي لم تنضم إليها قوانين خاصة تدرجها على إباحة إجراءات الطعن
 بالتزوير لإثبات ما يخالفها ومن هذه المعايير نذكر تلك التي تعرر في مواد المخالفات إذ
 تعدد حجة بالنسبة للوقائع التي يشتملها الأمور المختصة فيها إلى أن يثبت ما ينفى فيها (4)
 أنه لمن البديهي بالملاحظة هنا أن نشير في هذا الشأن بأن التطرق للمعايير لا يراد
 به أنها وسائل إثبات تعدد مخروجا عن القاعدة العامة في الإثبات في القانون الجنائي
 الجزائري التي هي مسألة سوف نتعرض لها فيما بعد ، بل يراد بذلك أنها أوراق يتم
 الإثبات بواسطتها بطريق التباينة .

كما أنه من البديهي بالذكر بصدده التحريف ، بالكتابة أن نقول بأن طريق الإثبات بالكتابة
 في المواد الجنائية يعد أمرا صعبا في غالب الأحيان ، مما جعل القضاء يعتمد في الخالب
 على طرق الإثبات الأخرى خاصة الشهادة والاعتراف ، ولعل هذا هو ما أدى من جهة أخرى

1 - المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية ما يلي :

لا تعتبر المراسم والتقارير المثبتة للبيانات التي لا بد من استدلالات مالم يثبت
 القانون على خلاف ذلك .

2 - الدكتور محمود محمود صافي - الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن -

المربع السابق - صفحة 111 - وهو النوع من المسائل التي تدرجها على إباحة إجراءات الطعن

في المادة 216 من قانون الإجراءات الجزائية التي جاء بها :

أن المواد التي تحرر عنها معايير لها حجية إلى أن يثبت فيها بالتزوير تنضمها

قوانين خاصة وعند عدم وجود نص صريح تتخذ إجراءات الدائم بالتزوير وفق ما هو

منصوص عليه في الباب الأول من الكتاب الخامس

3 - القانون رقم 79 / 07 المؤرخ في 21 / 07 / 1979 المتضمن قانون المرافعة

4 - المادة 400 من قانون الإجراءات الجزائية .

ال، فله كاتم القضاة والفكرين عن الكتابة كالأدلة لاثبات في المواد البنائية بالمقارنة
بغيرها من طرق الاثبات الاخرى كالشهادة مثلاً .

فائدة العينة الاثباتية للكتابة:

الاصح في المواد البنائية أن الورقة سواء كانت عرفية أم رسمية ليدلها حجة خاصة
في الاثبات ان تخضع كغيرها من الادلة لمالك تقدير القاضي عملاً بالمادة 212 ميسر
قانون الإجراءات الجزائية الجزائي ان أن الاحكام البنائية يجب أن تنبئ على التيقن
بالحكم الاحكام المدنية التي تنبئ على القواعد المقررة في القانون المدني. أما إذا
اعتبر مثلاً بتزوير ورقة فانه يجب على القاضي المدني الحكم بتزويرها بصرف النظر
عن اقتناعه الشخصي بخلاف القاضي البنائي فانه ليس ملزم بمعاينة المتهم على جريمة
تزوير اعتراف بها الا اذا اقتنع هو شخصياً بثبوت هذه الواقعة ونسبتها الى المتهم بصرف
النظر عن قوال وسلوك المتهم في دفاعه وفي هذا الشأن قررت محكمة النقذ المصرية في
قرارها بأن معارضة قبة التي يعدها البوليس أو قاضي التحقيق ومات روية من اعترافات
المتهمين ومعاينات المققين وأقوال الشهود هي من حفاصرا اثبات تخضع في جميع
الاحوال لمالك تقدير القاضي كما أنها تشمل المناقشة والجدل كباقي الادلة حيث للمحكمة
أن يفتدوها من غير أن يكونوا ملزمين باتباع طريق التلميح بالتزوير كما للمحكمة أن تأخذ
بها أو تارجمها كما قررت محكمة النقذ بأن لا تخضع على محكمة الموضوع ان لم تأخذ
بمعارضة المتهم المتوقف لاقتناعها من الادلة التي أوردتها بأنه لا شبهة لما هو وارد فيه
ذلك أن ما جاء في القانون من نسبة الاوراق الرسمية والقواعد المقررة للامان فيها انحصار
عويته بالاثبات المدنية والجزائية فقط باعتبارها تمنح الادلة وتعد أحكاماً يلتزم
القضاء باتخاذها .

يتضح مما بيناه من الكتابة أنه اذا كانت الكتابة هي الدليل القوي المأمول عليه فيسي
دائم الاثبات القانوني الذي يسود المحاكمات في القانون المدني فان هذا الدليل يفقد
قوته هذه أمام حجة اشارة الاثبات الذي يسود المواد البنائية حيث تخضع في الالكتابة
كالدليل لاثبات له التي تقدير القاضي البنائي لتكوين عقيدته في الاراء اقتناعه الشخصي .

1 - الدكتور محمد محمود صافى - من قانون الإجراءات البنائية - المراجعة
المسابقة - صفحة 442 التي فيها أنه قد تم الاخذ بهذا التفسير
تقنين لمحكمة النقذ المصرية بتاريخ 07/07/1943 تم 14/06/1944 .

- الخبرة -

المطلب الرابع:

ان راي دليل من الادلة الشهيرة لاثبات في المواد الجنائية حسب الفقرة التي
سبقت، أن بيناها هو الخبرة التي يمتثلنا تعريفها بأنها:
" الدراية بمسألة تتطلب كفاءة فنية خاصة لا تتوفر في القاضي مما يضطره لاستشارة الخبير"
ومثال ذلك في سبب الوفاة في جريمة قتل أو تحليل مادة الطعام في جريمة تسميم من طرف
الاطبيب الشرعي .

وبناء عليه فان الخبرة تعد من المسائل المهمة للبحث في المواد الجنائية ان هي
تتير الدارق الى الحقيقة في مختلف المجالات ان قد تكون بانتداب طبيب للكشف عن
سبب الوفاة أو لفحص الحالة العقلية للمتهم كما قد تكون بانتداب محاسب في جريمة
تبيد أو في جريمة نيرائية، أو بانتداب خبير للتحقيق في المخطوط في جريمة تزويره أو
بانتداب خبير في الكيمياء في جريمة تزييف (1)

ولقد اشتمل المشرع الجزائري الخبرة بالمادة 215 من قانون الاجراءات الجزائية التي نصها:
" اذا رأت الجهة القضائية لزوم اجراء خبرة عليها اتباع ما هو منصوص عليه في المواد من 43 الى 156"
يتبين من المادة أنه اذا ما قدرت المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب
النصوص اجراء خبرة وجب عليها اتباع أحكام المواد من 143 الى 156 من قانون
الاجراءات الجزائية التي تتعلق بالخبرة بأن خولت المادة 143 الجهة القضائية والحكم
عندما تمرر لها مسألة ذات طابع فني سداة الامر بانتداب خبير من تلقاء نفسها أو
بناء على طلب النيابة العامة أو النصوص على أن يتم اختيار هذا الخبير من الخبراء
المقيدين في الجدول عدا في الحالات الاستثنائية فانه يجوز للجهة القضائية أن تختار
بقرار مسبب خيرا غير مقيد في الجدول الذي يبين عليه حذا اليمين القانونية (2) قبل
بدء مباشرته مهامه ويتم التوقيع على محضر أداء اليمين من القاضي المختص والكتاب والخبير.
وبناء عليه فان الخبرة تشمل مجموعة من الاجراءات تبدأ بانتداب الخبير مروراً بالتزاماته
ثم ايداع تقرير الخبرة ومناقشته بالجلسة ثم ألتاب الخبير والجزاءات التي يعتمل أن يتخذ
لها لتنتهي بقوة اثباتية للخبرة ، فهي اذن اجراءات كثيرة قد تتسع دراستها لرسالة
دكتوراه أو أطروحة ، ولذلك فاننا سنكتفي بدراسة الجزء الذي له اتصال مباشر ببحثنا
هذا وهو ايداع التقرير ومناقشته بالجلسة ثم القوة الاثباتية للخبرة في الفرعين التاليين:
الفرع الاول: ايداع التقرير ومناقشته بالجلسة .
الفرع الثاني: القوة الاثباتية للخبرة .

1 - الدكتور محمد محمود مصافي - من قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق -

صفحة 430 ، 432

2 - لقد نصت المادة 145 من قانون الاجراءات الجزائية على اليمين القانونية للخبير
بما يلي: " اخلع بالله العظيم بان افصح بأداء مهامي كخبير على شري وجه ونكس
اخلاص وان ابدى رأيي بكل نزاعة واستقلال .

المبحث الأول : - ايداع التقرير ومناقشته بالجلسة -

إذا ما انتهى الخبير من ايجاز مهمته تخين عليه ايداع تقريره بالمحكمة لتتم مناقشته بالجلسة كما في سائر أدلة الاثبات وهو ما فصله في البندين التاليين :

أولا : ايداع تقرير الخبرة .

ثانيا : مناقشة تقرير الخبرة .

أولا : ايداع تقرير الخبرة :

لقد ألزم المشرع الجزائري الخبير بايداع تقريره⁽¹⁾ بالمحكمة وأخص هذا التقرير بمجموعة من الأحكام منها وجوب تحريره من طرف الخبير المحلي⁽²⁾ كما يتبين منه أن المشرع الجزائري حسب رأينا قد استفاد مما سبق أن أثارنا في القضاة الفرنسي حيث جاء في أحد المؤلفات الفرنسية⁽³⁾ أنه فقط منذ عام 1945 تم اصلاح المادة 173 من قانون الاجراءات المدنية⁽⁴⁾ التي تقضي بأنه إذا كان الخبراء جميعا لا يحصلون الكابة فان تحرير التقرير يتم ويخضع عليه من طرف كاتب الجهة القضائية التي يوردي بها الخبراء أعمالهم ، كما أن الخرق الجنائية للمحكمة العليا الفرنسية قد أقرت بتاريخ 14/1/1958 بأن القانون لا يقضي بأن يقدم الخبير تقريره مكتوبا ، إذ أن المادة 44 من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي تقضي فقط بأن الخبراء يلتزمون بتقديم تقريرهم وابداء رأيهم هذا زيادة على أنه إذا كانت الخبرة قد أمر بها أثناء المرافعة فان الخرق الجنائية الفرنسية المذكورة تقدر الاكتفاء بالتقرير الكتابي أو الشفوي الذي تتم مناقشته العلانية بحضور المتهم الذي يحاط علما بذلك ، إلا أنه بعد فترة زمنية قصيرة من هذا القرار دخل قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي حيز التنفيذ وجاء في مادته 166 ما صرح مضمونه أنه عند انتهاء عملية الخبرة يحضر الخبراء تقريرا يشتمل على وصف العمليات المذكورة مع ابداء رأيهم⁽⁵⁾ وأن كانت هذه المسادة قد جاءت بتعبير خاص يظهر منه أن التقرير يجب أن يكون مكتوبا إلا أنه

1 - جاء ذلك في المادة 153 من قانون الاجراءات الجزائية كما يلي :

"يحرر الخبراء عند انتهاء أعمال الخبرة تقريرا يجب أن يشتمل على ما قاموا به من أعمال ونتائجها على الخبراء أن يشهدوا بقيامهم شخصيا بمباشرة الأعمال التي عهد اليهم باتخاذها ويوقعون على تقريرهم "

2 - وهو ما أكدته المادة 153 المذكورة .
PAUL Julien HENRI Guerrier MAR André Manésne :
La réglementation de l'expertise en matière pénale opp. cit .

3 - قانون الاجراءات المدنية الفرنسي الصادر بتاريخ 1806/04/24

4 - "Lorsque les opérations d'expertise sont terminées les experts rédigent un rapport qui doit contenir les descriptions des dites opérations ainsi que leur conclusion "

5 - " Rédigent "

إذا كان الخبير قد تم تعيينه بالجلسة من قبل رئيس محكمة الجنايات عملاً بسلطاته التقديرية أو من المحكمة ذاتها فإنه يجوز أن يكون التقرير شفها فقط حتى في مواد المحاسبة
وفي هذه الحالة تكون مهمة الخبير جد محدودة إذ لا يجوز قلع المراقبة أمام المحكمة
كما أن الخبير لا يكون له الوقت اللازم لتحديد تقريره (1) .
وعندما يتم إياع التقرير حياة المحكمة من قبل الخبير تتم مناقشته العلانية بالجلسة .

ثانيا : مناقشة تقرير الخبرة :

لقد نص المشرع الجزائري على أنه على الخبير عرض نتيجة عمله الفني الذي باشره بعد أن يحلف اليمين على أن يقوم بعرض حقيقة علمه ومعاييره بدقة وشرف من أن له أخطاء
سماع أقواله أن يراجع تقريره ومرفقاته مما يلزمه معه حضور المرافعات بعد عرض تقريره
مالم يصرح له الرئيس بسحب من الجلسة وذلك حتى يفتن انارة المحكمة أكثر بارائه
حول ما تضمنه تقريره في حالة ما إذا كان في هذا التقرير غرض باجانبهم (2) على الاستفسار
التي قد تخرج عليه طبعاً للمادة 155 من قانون الاجراءات الجزائية (3) استدل
إذا ما طرح السؤال حول تقرير الخبرة من طرف شخص يسمح شاهد على سبيل الاستدلال
في القضية فإن المشرع الجزائري قد تدخل في هذه الحالة بمقتضى المادة 156 (3) من
نفس القانون بان الزم الرئيس بان يدلى من الدفاع والمدعي المدني والخبراء والنيابسة
الحامة أن يرضوا مالا حلالاً لهم وعندما يجب على القاضي أن يصدر قراراً مسبباً حسب
الأحوال الملا بسة اما بعدم اخذ ذلك الدناش وصراف النظر عنه واما بتأجيل القضية لتاريخ
لاحق على انه يكون للجهة القضائية في حالة تأجيل القضية أن تتخذ بشأن الخبرة كل ما تراه .

1 - الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الاجراءات الجزائية - المرجع السابق -
صفحة 436 .

2 - جاء في المادة 155 من قانون الاجراءات الجزائية المذكور ما يلي :

" ويجوز للرئيس اما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو الخصوم أو محاميهم
أن يوجه للخبراء أية أسئلة تدخل في نطاق المهمة التي عهد اليهم بها " .

3 - جاء في المادة 156 من قانون الاجراءات الجزائية المذكورة ما يلي :

" إذا حدث في جلسة لاحدى الجهات القضائية أن ناقش شخص يجرى سماعه كشاهد

على سبيل الاستدلال نتائج خبرة أو أورد في المسألة الفنية بيانات جديدة قيد الب

الرئيس الى الخبراء والى النيابة العامة والى الدفاع والى المدعي المدني ان كان

محل لذلك أن يبدوا ملاحظاتهم وعلى الجهة القضائية أن تصدر قراراً مسبباً

اما بصرف النظر عن ذلك واما بتأجيل القضية الى تاريخ لاحق وفي الحالة

الآخيرة يسوق لهذه الجهة أن تتخذ بشأن الخبر وكل ما تراه لازماً من الاجراءات " .

كما أنه للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم بإعلان الخبراء لتقديموا
توجيهات بالجلسة تتعلق بالتقارير التي قدموها أثناء التحقيق أو أمام المحكمة دون أن يكونوا
ملزمين بحلف اليمين ثانية لا باعتبارهم خبراء ولا باعتبارهم شهود إذ يكفي مفهوم باليمين التي
أدوها كخبراء هو أن كان المشرع الزاثير لم يحسم هذا الموقف صراحة إلا أنه حسب رأينا
لا يخفى عن العمل بهذا الحكم باعتباره عملاق استقراره القضاء منذ زمن بعيد إذ يجب
أن محكمة القضاة المصرية قد أكدت في قرار لها بتاريخ 1952/09/01 (1).

إلا أن مناقشة الخبر فيما ورد بتقريره بالجلسة ليست وجوبية إلا إذا ما تمسك بها المتهم
حسب ما أخذت به محكمة القضاة المصرية في قرار لها بتاريخ 1948/11/22 (2) مستعدة
إلى أنه لا يصح تفيد رأي الخبير بأقوال الشهود وأنه ليس للمتهم أن ينتقد المحكمة تفسي
أنها اعتمدت على تقرير خبير لم يتم سماعه بالجلسة ولذلك فإن المحكمة إذا ما تعرضت لتفيد
رأي الخبير عليها أن تستند في ذلك لرأي خبير آخر (3) كما أنه على المحكمة أن تتعرض
للخلاف ما بين الدليل الفني وهو تقرير الخبرة والدليل القولي وهو شهادة الشهود
وتقول كلمتها في ذلك حتى يكون لها أن تأخذ بهما معا أو بأحدهما فقد أو أن تلغيهما معا
أو أحدهما فقد أما إذا أخذت بهما معا رغم ما بينهما من تعارض فانهما تكون قد أسست حكمها
على أسباب لا تحمله (4).

1 - جاء في هذا القرار: "إذا كان الطبيب الشرعي قد سئل أمام المحكمة بوصفه خبير
أو شاهد فانه لا يكون هناك محل لتخليفه اليمين اكتفاء باليمين التي حلفها تنفيذاً
لحكم الخبرة".

2 - الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - المرجع السابق -
الطبعة 438

3 - الدكتور محمود محمود مصطفى - نفس المرجع أعلاه - ثم أيضا نفس الهامش
بالطبعة 438 والذي جاء به ما يلي

"وفي هذا الشأن نجد أن محكمة القضاة المصرية قد قضت بأنه إذا كانت المحكمة قد
درجت رأي مدير مستشفى الأمراض العقلية مثلاً في الحالة العقلية لشخص ما واستندت
في القول بسلامة عقله إلى أقوال شهود فلنكون قد أغلقت بحق الدفاع وأسست
حكمها على أسباب لا تحمله"

الفرع الثاني : - القوة الإثباتية للخبرة -

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة برأي الخبير، ومن جهة أخرى فإنه لا يتعيب عليها أن يبي أنخذت به في شأن أمر لم يكن محل المبحث منها اكتشفه الخبير أثناء عملياته التجارية الفنية مادام يفيد في كشف الحقيقة ذلك أن أخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل انشأن وللمحكمة تقدير الدلائل المستند من ذلك بجميع الدارق المحيطة به كما تفعل بالنسبة لسائر الأدلة (1).

وله فانه اذا كانت أهمية الخبرة الجنائية في الاثبات تكمن في ثبوتها الإثباتية فمما هو موقف المشرع الجزائري من ذلك؟ واجابة على هذا نقول بأن المشرع الجزائري لم يغير الخبرة الجنائية كوسيلة اثبات بقوة اثباتية معينة بل انه قد أخضعها لحكم المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية التي تخضعها كباقي الأدلة لمطلق تقدير القاضي حيث نجد أن الفقه القانوني يقتضي عدم تقييد القاضي بأراء الخبراء لكون الخبرة علميا معرضة لكثير من الاختلاف مما يقتضي إلغاء الرأي القائل بأن الخبر تاضي فعلي لكون القنات يميلون بأمراد لتصديق نتائج الخبرة الا أنه لا يوجد ما يمنع من تحجير أقوال الخبراء كما هو الحال بالنسبة للشهادة وغيرها من أدلة الاثبات الاخرى من قبل القاضي المنظورة أمامه (2).

وعليه فان القوة الإثباتية للخبرة تكمن في أنها أمر تستقل به المحكمة فلها ما سبق السدلة في الاخذ أو عدم الاخذ بتقرير الخبرة كليا أو جزئيا طبقا لحكم المادة 212 المذكورة التي تخول القاضي سدة اصدار قراره تبعا لاقتناعه الشخصي .

-
- 1 - الدكتور محمود محمود مصافى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - المراجع السابق - صفحة 436 .
 - 2 - الدكتور محمود محمود مصافى - الاثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن - الجزء الاول - المراجع السابق - صفحة 98 التي فيها ما يلي : " ومن المقرر أن المحكمة غير ملزمة برأيه ليس فقط استنادا لنص صريح في قانون الاثبات بل كذلك لمبدأ حرية الاقتناع الذي نه عليه قانون الاجراءات الجنائية " .

المادة الخامسة : - القرائن -

إذا كانت القرينة في الشريعة الإسلامية مأخوذة من المقارنة أي المصاحبة الأمر الذي أفاد الكلام فيه ابن قيم الجوزية ⁽¹⁾ على نحو ما سبق عرضه عند الكلام عن القرائن في الشريعة الإسلامية، فإن القرينة في الفقه الوضعي هي الصلة الضرورية التي ينشئها القانون بين وقائع معينة أو هي نتيجة يتسبب عن القاضي استخلاصها من واقعة معينة. وحسب هذا فإن القرائن على نوعين، قانونية وهي التي يلزم بها المشرع القاضي ليستنتج منها نتيجة معينة لا يجوز الخروج عن حكمها كاشتراط سن معينة للتمييز، وقضائية وهي ما يترك أمر تقدير ما ينتج عنها للقاضي وهو ما أدى للقول بأن القرينة القانونية هي إعفاء للمكلف أما القرينة القضائية فهي دليل، وفي هذا الشأن يقول الفقيه دانييه دي ماجر ⁽²⁾ بأن القرينة هي " الصلة الضرورية التي ينشئها القانون بين وقائع معينة أو هي نتيجة يتسبب عن القاضي أن يستخلصها من وقائع معينة " .

وإذا كانت القرائن على هذا الحال فما هو موقف المشرع الجزائري منها وهو ما نفضله في الفرعين التاليين :

الفرع الأول : أنواع القرائن .

الفرع الثاني : القوة الإثباتية للقرائن .

1 - الفقيه ابن قيم الجوزية - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - المرجع السابق .

2 - الدكتور محمود محمود مصاقي - شرح قانون الإجراءات الجنائية - المرجع السابق صفحة 475 .

الفرع الأول: - أنواع القرائن -

ذكرنا أن القرائن على نوعين قانونية وقضائية نفصل كل نوع منهما في بند من البندين التاليين:

أولاً: القرائن القانونية:

ثانياً: القرائن القضائية:

أولاً: القرائن القانونية:

إن ثابت القرينة القانونية كما سبق بيانه هي عبارة عن الزام المشرع للقاضي باستنتاج نتيجة معينة من واقعة أو وقائع معينة لا يجوز للقاضي الخروج عن هذه النتيجة فإن منها ما هي مطلقة لا تقبل اثبات العكس ومثالها ما جاء في المادة 42 فقرة 2 من القانون المدني الجزائري باعتبار عدم بلوغ من السادسة عشرة قرينة على عدم التمييز وكذلك قرينة افتراض السهم بالتأنيب لجرحه نشره لا يقبل من أحد بعد نشر القانون الاعتذار بجهله ⁽¹⁾ وكذلك قرينة اعتبار الاحكام الباتة عنواناً للحقيقة فلا يقبل من أحد اثبات عكسها ⁽²⁾ وكذلك اعتبار غياب المدعي المدني أو من يمثله بالجلسة رغم تكليفه بالحضور تكليفاً صحيحاً قرينة قاطعة على ترك الدعوى المدنية ⁽³⁾ ومنها ما هي بسيطة يجوز اثبات عكسها ومثالها اعتبار تخلف الشاهد من الحضور للجلسة الجنائية رغم صحة تكليفه بالحضور قرينة على خطئه تقتضي الحكم عليه بقرينة أنه أن يرفع معارضة في ذلك لتبرير غيابه أمام المحكمة ⁽⁴⁾ أيضاً اعتبار الجنائية أو الجنحة وارتكابها في حالة تلبس إذا كان الشخص المشتبه في ارتكابه لها قد وجدت بحوزة أشياء أو أدلة تدعو لافتراض مساعمة في ارتكابها وذلك في وقت قريب جداً من وقت ارتكابها ⁽⁵⁾

ثانياً: القرائن القضائية:

وهي ما يطلق عليها القرائن العقلية أو الدلائل تميزها لها عن القرائن القانونية التي هي القرائن بالمعنى الصحيح ولذلك تعرف القرائن القضائية بأنها القرائن التي يستنتجها القاضي من البروف الدعوى ومنها يستنتج الواقعة المراد اثباتها من واقعة أو وقائع أخرى أو بروف مادية ثانية ⁽⁶⁾ ولذلك فإنها لا تدخل تحت الحصر ولا تخضع فيها معينا كالقضاء الجزائي مثلا أن يجوز للقضاء الجزائي على مختلف درجاته وهيئاته كما يجوز لغيره استنتاج قرائن قضائية مخصصة قد تصل أن تصبح قرائن قضائية تطبق على مستوى أكثر من دولة

1 - المادة 04 من القانون المدني والمادة 02 من قانون العقوبات.

2 - المادة 338 من القانون المدني.

3 - المادة 246 من قانون الإجراءات الجزائية.

4 - المادة 223 من قانون الإجراءات الجزائية.

5 - المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية.

6 - الأستاذ مأمون محمد سلامة - قانون الإجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه وأحكام

القانون - المصريح السابق - صفحة 146.

تعداد قد يستغل من اشتراك أشخاص في سرقة من وجودهم مع من يعمل المسروقات سائرين في الطريق و قد ولهم معه في منزل واستغاثهم فيها كما للمحكمة أن تفتتح بحدوث الامانة بطاوة ولولم توجد آثار دماء على هذه البطاوة ولم تخطب بمكان الحادث بل بمنزل المتهم بمسند فترة من وقوع الحادث كما للمحكمة أن تستتبع ادانة متهم في جريمة احراز مخدر من خبط ورقة معه بها رائحة المادة المخدرة بشكل يؤكد أن هذه الورقة قد كان بها المخدر ومن أسئلة القرائن القضائية أيضا وجود بقعة دموية من نفس فصيلة دم القاتل على ملابس المتهم وكذلك مشاهد المتهم وهو يخرج من منزل المجنى عليه في ساعة متأخرة من الليل بعد سماع صوت الاغارة .

الا أنه لا بد لتكون القرينة القضائية دليلا قانونيا من توافر شروط فيها هي :

- 1 - أن تكون الواقعة المباشرة المكونة للقرينة القضائية ثابتة الوقوع ولا تحتمل البسطة .
- 2 - أن يراعى في الاستنتاج والاستنباط منتهى الحرس واستخدام الاسلوب المنطقي السليم .
- 3 - أن يكون استنتاج الواقعة المجهولة المراد اثباتها من الواقعة المعلومه الثابتة متماشيا مع باقي ظروف الواقعة والادلة الاخرى .

وعليه فانه لا يصح الاستناد لواقعة أدلى بها أحد الشهود كقرينة لاستخلاص الواقعة المراد اثباتها طالما أن شهادة الشهود ذاتها محل تقدير ولم يثبت بالدليل القاطع حدوث الواقعة موضوع القرينة .

هذا وتعتبر القرينة القضائية دليلا ناقصا لا يصح الاعتماد عليه وحده كدليل للإدانة مثلا ، القرينة للقانونية التي يصح الاستناد لها دليلا للإدانة وان كان البعض يعترض بأن الدليل يجب يستند من الواقعة حيث أنه اذا كان يجوز تكذيب الشاهد فانه لا يجوز تكذيب الواقعة ، ونورأى مردود عليه بأن الواقعة هي الاخرى قد تكون ملفقة اضافة الى أن استنتاج الدليل من الواقعة قد يقيم على واقعة لا تؤدي بالضرورة لاستنتاج هذا الدليل (1) .

٢ - الدكتور محمود محمود مبراف - شرح قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق صفحة 477 ، حيث يلاحظ حسب ما أورده المؤلف بهذه الصفحة عدل محكمة النقض المصرية عن الموقف المذكور أعلاه باعتبارها أن القرينة الواقعية دليلا كاملا أن ثبت بأنه لا يصيب الحكم الا يكون هناك دليل مباشر في صدد ثبوت الحقائق القانونية التي قال بها ، ومن ثمة للمحكمة أن تنتهي الى القول بثبوت أية واقعة من أي دليل وان كان لا يشهد مباشرة عليها مادام من شأنه في المنطق أن يؤدي اليها ، وهو الرأي الذي اتخذته محكمة النقض المصرية في نقضها لتسليم 1944/12/04 ، كما حكمت نفس المحكمة بأنه لا عين على المحكمة بأن تتخذ من ورقة الصلح التي قدمها المتهم للمحكمة متمسكا بمضمونها قرينة مؤيدة لادانة الاتبات القائمة لديه ولولم تكن موقفا عليها منه (نقض 1957/03/12) ، كما انتهت نفس المحكمة في حكم لها بتاريخ 1950/04/24 الى القول بأنه ليس بمستنق القانون في الدليل الذي يبنى عليه الحكم أن يكون مباشرا بل من أشخاص وضائف المحكمة استكمال نقض الادلة مستعينة بالعقل والمنطق لاستخلاص ما تروى أنه لا بد مؤدى اليه .

البرهان القضي - القوة الإثباتية للقرائن -

إذا كانت القرينة في الفقه الوضعي كما عرفها الفقيه داندويه دي فابركا سبق بيانها هي " الصلة الضرورية التي ينشئها القانون بين وقائع معينة ، أو هي نتيجة يتحكم على القاضي أن يستخلصها من وقائع معينة " ، فإن أهميتها كدليل اثباتي في الصواب الجنائية تكمن في قوتها الإثباتية الأمر الذي لا يثير صعوبة بالنسبة للقرائن القانونية التي تعد دليلاً كاملاً على نحو ما بيناه إلا أن الخلاف الفقهي قائم حول القرائن القضائية من حيث إمكان قيامها وحدها دليلاً كاملاً فالجواب يرى أن الحكم يجب أن يستند لدليل آخر ولو واحد على الأقل من أدلة الإثبات الأخرى إذ أن استناد الحكم للدلائل أو القرائن القضائية وحدها غير سليم يكون معه الحكم مصيباً في حين نجس البطلان الآخر يرى أنه يجوز الإثباته بالقرائن القضائية وحدها كدليل مستقل قائم بنفسه دون وجوب أدلة أخرى معه ، وهو ما ذهب إليه محكمة النقض المصرية في معظم أحكامها مستنبطاً اشتراطها في حالة تعدد القرائن القضائية المأخوذ بها مجتمعة :

1 - أن تكون جميع القرائن القضائية التي استندت إليها المحكمة تؤدي لاستخلاص الواقعة المجهولة وفقاً لمقتضيات العقل والمنطق بأن يكون هناك توافق نفسي للتسليم .

2 - يجب ألا تكون هذه القرائن القضائية مستخلصة من السلوك الإجرامي للمتهم باعتبار أن التهم عند التحقيق معه أو عند محاكمته تضمن له الحرية التامة في الدفاع . ولهذه غايته لا يجوز للمحكمة أن تستخلص من تصرف إجرامي للمتهم أثناء الدفاع عن نفسه قرينة قضائية على ارتكابه الفعل الإجرامي المتابع به ، ومثال ذلك هروب المتهم أثناء التحقيق معه أو عدم حضوره لجلسة المحاكمة رغم صحة توكيله بالحضور وفي مثل هذه الحالات لا يجوز للمحكمة أن تستند من تلك الواقعة باعتبارها قرينة قضائية على ارتكاب الجريمة (2) ، أما البعض الآخر أصحاب الرأي الثالث ومثاله الأستاذ مأمون محمد سلامة (3) فهو يرى بأنه لا يجوز للمحكمة أن تستند لقرينة قضائية واحدة لتأسيس حكمها

4 - منها نقض 1933 / 11 / 20 ، نقض 1958 / 11 / 18 ، وحسب ما أورده الأستاذ

مأمون محمد سلامة في مؤلفه - قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقيه

وأحكام النقض - المرجع السابق ذكره ، صفحة 789 إن :

... قنناً ما قد استقر على أنه لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالدليل المباشر وغير المباشر في أي موطن تراه مادام له أصل ثابت في الدعوى مولها أن تأخذ بالقرائن وتستخلصها من الوقائع المطروحة عليها . بخير رقابة المحكمة العليا فلم استخلاصها سائفاً عقلاً مستنداً من وقائع ثابتة أطمانت لها فلا جناح على المحكمة في حكمها المظنون فيها أن حولت على بعض القرائن وعلى أقوال سمعت على سبيل الاستدلال بنصير حلف اليمين .

2 - الأستاذ مأمون محمد سلامة - نفس المرجع أعلاه - صفحة 789 .

3 - الأستاذ مأمون محمد سلامة - نفس المرجع والصفحة .

الطلب الاول : - الجبهة التي يقع عليها عبء الاثبات -

إذا كان المشرع الجزائري لم يحدد في المواد من 212 الى 238 من قانون الاجراءات الجزائية المتعلقة بالاثبات الخصم الذي يقع عليه عبء الاثبات، فإنه بالرجوع الى مبدئيات الدستور والقانونية نجد أن الاصل في الانسان البراءة الى أن تثبت ادنته ⁽¹⁾ بأدلة قاطعة مما يكون معه هذا العبء يقع أصلا على عاتق النيابة العامة بصفتها مدعية بحقوق المجتمع ضد المتهم حتى ولو كان تحريك الدعوى العمومية قد تم بناء على ادعاء مدني ذلك أن خصومة المدعي المدني قاصرة على الدعوى المدنية وإذا ما حدث أن تعرض لاثبات التهمة فانما ذلك فقط لاثبات طاعة في التحويل، ولذلك فإنه على النيابة أن تثبت كافة العناصر القانونية المكونة للجريمة في حق المتهم .

الا أن تساؤلا قد يثار حول من يتحمل عبء الاثبات في حالة ما اذا ما دفع المتهم بقيام سبب اباحة أو عذر من الاعذار القانونية، فبعد الفقهاء يرى بأن المتهم ليس مكلفا باثبات دفعه وأنه على النيابة اقامة الدليل على توافر الركن المعنوي للجريمة قبل المتهم وهو الامر الذي لا يتم لها الا اذا ما أثبتت عدم وجود أي سبب قانوني يحول دون العقاب، في حين يرى البعض الاخر أنه على المتهم اثبات ما يدعيه، بينما يرى فريق ثالث أنه وان كان المتهم ليس مكلفا أصلا باثبات دفعه الا أنه من مصلحته تقديم الدليل على ما يدعيه والا كانت الادلة التي تتقدم بها النيابة لا يقابلها الا ادعاء لا دليل عليه ⁽²⁾ .

1 - المادة 42 من الدستور الجزائري الصادر بالامر 76/97 بتاريخ 1976/12/22 المعدل بالمرسوم الرئاسي بتاريخ 1989/02/28 باستفتاء 1989/02/23 .

2 - الدكتور محمد محي الدين عوض - الاثبات بين الازدواج والوحدة في القانونيين الجنائي والمدني في السودان - المرجع السابق - صفحته من 106 الى 110، ثم

الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - المرجع السابق - صفحته من 144 الى 145، جاء بهما ما مفاده :

أن عبء الاثبات على المدعي وهو النيابة العامة طبقا للقواعد العامة، كما أن هذه القاعدة تلقى سنداً آخر في المسائل الجنائية هو افتراض براءة المتهم حتى يقوم الدليل على ادانته، وهذه القرينة هي إحدى ضمانات الحريات الشخصية . . . وقد يدفع المتهم بأحد عوارض المسؤولية الجنائية بتقضي القواعد العامة بأن صاحب الدفع يصبح مدعي وعليه اثبات صفة دفعه . . . ولذلك تعين على القاضي أن يمهّد السبيل للمتهم لاثبات براءته بكافة طرق الاثبات .

المطلب الثاني : - المبدأ أن اللذان يخضع لهما عبء الاثبات -

رغم اختلاف الفقهاء ، وإن من يتحمل عبء الاثبات سبب الأدوال إلا أنهم اتفقوا والقضاء على أن عبء الاثبات يتحمل وفقاً لمبدأين عامين يخضع لهما ركنان من مبادئ :
1 - أنه لا بد من أن عبء الاثبات يقع على المدعين في الدعوى العمومية وهما النيابة والطرف المدني ، باثباتهما مسؤولية الشئ المتابع ، لأنه على جهة الاتهام احضار الشهود أو الآثار أو الأشياء المعجزة أو اعتراف المتهم ، إذ أن المتهم ليس مطالباً من حيث المبدأ باثبات حسن نيته أو عدم مساعدته في الجريمة وذلك لان سلطة الاتهام هي المطالبة بالاثبات الكامل في مواجهة المتهم ، إلا أنه من الناحية العملية كثيراً ما يثير المتهم وجود شهود لصالحه أو أنه لم يكن حاضراً على مسرح الوقائع أثناء ارتكاب الفعل المجرم .

2 - أنه على عكس المبدأ السابق وفي مقابلة نجد مبدأ ثاني مقتضاه أنه يجب على المتهم الذي يثير وجود سبب اباحة أو مانع مسؤولية أو مانع عقاب أن يقيم الدليل على ذلك أي أن يصحح هو الآخر بدوره مدعيان بقتل عبء الاثبات اليه بدلا ممن سلطة الاتهام ، ويجب عليه عندئذ اثبات توافر شروط الدفاع الشرعي مثلاً .

يقوم المبدأ أن المدعى أن على أنهما من حقوق وأمن الأشخاص ، فإذا لم يستطيع موجه الاتهام إقامة الدليل على ما قدمه من اتهامات بحيث يصح الاتهام مؤكداً فإن الموجه اليه الاتهام يكون معفياً من أي اثبات إذ أن القاضي لا يحكم بالادانة إلا إذا ما اقتنع بثبوت الاتهام ، ذلك أن الرأي المعاكس يخشى منه أن يؤدي لاختصاص قنائية كثيرة وأن يشكل تهديداً خطيراً لأمن وحرية الأشخاص (1) .

1 - الأستاذ أندريه فيتي في الاجراءات الجنائية في المجلد السابع من المجموعة 181، 185.

المطلب الثالث: - النتائج المقررة على المبدأين اللذين يؤخذ لهما مبدأ "الاثباتات"

تتجلى أهمية المبدأين اللذين يؤخذ لهما مبدأ "الاثباتات" في النتائج المقررة عليهما التي نذكر من أهمها: استبعاد الشك والاعتقال من الادانة بحيث اذا لم يستطع سلطة الاتهام من اثبات قيام الجريمة بكافة أركانها ونسبتها الى المتهم ترتبت على ذلك براءة المتهم، كما أن الشك الذي هو بمثابة دليل إيجابي على عدم الدلائل يكون لصالح المتهم بناءً على قرينة البراءة أي أن المتهم ليس مالم يثبت براءته بل يكفيه إقامة الشك الذي يمنع القاضي من الوصول الى الحقيقة واليقين، وعلى عكس هذا يجب على سلطة الاتهام إقامة الدليل التام على ثبوت التهمة أيضاً من سلطة النتائج أنه اذا ما كانت المحكمة التي تفصل في القضية المدنية لا تفصل الا في الوقائع القائمة أمامها من قبل الأطراف دون أن تستطيع التصور والبحث عن اثبات ما هو غير مشار أمامها من قبل الأطراف، فان هذا الحياد غير مأخوذ به في المواد الجنائية لان النظام العام يقتضي أن مقترف الجريمة يجب أن يعاقب وأن غير المذنب يجب أن يبرأ أي أنه يقع على عاتق القاضي الجنائي واجب البحث عن الحقيقة واستكمال نقص أدلة الاثبات المطروحة أمامه، ويظهر هذا بوضوح على مستوى التحقيق حيث تكون لقاضي التحقيق سلطة واسعة في المبدئية من الاثبات لصالح الاتهام والدفاع كما تستطيع جهات الحكم أن تأمر بإجراء تحقيق تكميلي لاتمام الاثبات المتعلق بالقضية التي تنظرها، كما يتمتع رئيس محكمة الجنايات بسلطة تقديرية تسمح له باتخاذ أي إجراء يراه صالحا للكشف عن الحقيقة، الا أن سلطة القاضي الجنائي في البحث عن الحقيقة واستكمال نقص الادلة لا تغزله أن يشكل اقتناعه من أدلة لم تتم مناقشتها من قبل الأطراف بالجلسة كأن تكون له معلومات غائبة عن الدعوى المناظرة أمامه كما لا يجوز له أن يأمر باتباع طرق اثبات محظورة في العصر الحالي كالاختكام السنن للآلهة والحوار القضائي، أو محظورة قانونا كعدم اثبات الاشتراء في الزنا الا عن طريق التلبس بالجريمة وبواسطة الكتابة الصادرة من المتهم .

وخلاصة الكلام في عيب الاثبات في القانون الجزائري نقول أن مبدأ العيب يقع أصلا على النيابة العامة المدعية في الدعوى العمومية، الا أنه ينقلب الى المتهم وهو المدعى عليه في هذه الدعوى في حالة دفاعه وذلك بأن يقر باثبات ما يدفع به وهذا أخذ بما هو معمول به في القوانين اللاتينية ومنها القانون الفرنسي الذي أقر المشرع الجزائري كثيرا من أسنانه الاجرائية .

الفصل الثاني : - شروط تطبيق القاعدة العامة -

إذا كانت القاعدة العامة للافتبات في القانون الجنائي الجزائري في حرية الافتبات بجميع الأدلة التي ترى المحكمة قبولها لتأسيس اقتناعها على النصوص التي سبق بيانه، فإن المشرع قد أورد على هذه القاعدة العامة قيودا هي شروط لتطبيقها تطبيقا سليما وذلك بأن يكون الدليل أساس الحكم موجودا ضمن ملف القضية وأن تتم مناقشته من طرف الخصوم بالجلسة، وأن يتم الحصول عليه باجرا قانوني صحيح، وأخير أن تكون كافة أدلة الادانة بملف القضية متسادة وتؤكد بصفة قطعية الدلالة الثامة على الادانة وهي شروط أوردتها المشرع الجزائري رغبة منه في تعديد الاطار السليم لتطبيق هذه القاعدة العامة خاصة وأنها شروط مأخوذ بها بتشريعات دول أخرى⁽¹⁾، وهو ما سنفصله في المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الاول: وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشته بالجلسة.
- المبحث الثاني: الحصول على الدليل باجرا قانوني صحيح.
- المبحث الثالث: تساند الأدلة ودلالتها القاطعة على الادانة.

1 - كل من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي، وقانون الاجراءات الجنائية المصري السابق ذكرهما وغيرهما.

المبحث الأول: - وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشته بالجلسة -

سبق أن ذكرنا أن المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائية الجزائية
قد نصت على أنه :
" ... لا يسوغ للقاضي أن يبنى قراره الا على الادلة المقدمة له في معرض
المرافعات والتي حصلت المناقشة فيها حضوريا أمامه " .
واذا كان هذا النص قد جاء نقلا حرفيا للمادة 427 من قانون الاجراءات
الجزائية الفرنسي⁽¹⁾ ، فان تفصيله يقتضي التعرض لفهم هذا الشرط ثم للتطبيقات
القضائية لهذا الشرط وهو ما نفضله في المطلبين التاليين :
المطلب الاول : مفهوم شرط وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشته بالجلسة .
المطلب الثاني : التطبيقات القضائية لهذا الشرط .

1 - حيث جاء في هذه المادة ما يلي :

" Le juge ne peut fonder sa décision que sur des preuves qui lui
sont apportées au cours des débats et contradictoirement discutées
devant lui "

المطلب الأول : - مفهوم شرط وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشتها بالجلسة -

يتجلى بوضوح من نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائرى أن شرط وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشتها بالجلسة مؤداه أنه لا يجوز للقاضي المطروحة أمامه الدعوى أن يبنى حكمه على أى دليل كان بل يجب أن يكون هذا الدليل السند، يؤسره عليه حكمه قد طرح في المرافعة وتمت مناقشته بصفة حضورية في الجلسة، وعموماً، المسلك الذى أخذت به بعض التشريعات العربية⁽¹⁾ ونادى به الفقهاء⁽²⁾ على أنه يجب أن تكون الأدلة التي يؤسره عليها القاضي الجنائي حكمه قد أتيح للخصم الاطلاع عليها ومناقشتها بالجلسة ويستوى بعد ذلك أن يكونوا قد ناقشوها فعلاً أم لا مادام أن فرصة المناقشة قد أتيحت لهم، ولذلك فانه اذا كان الحكم قد أسس على أقوال شاهدة سُلِّمَتْ بالتحقيقات فانه لا يصح النعي على هذا الحكم بسبب ذلك انا كان باستطاعة الخصم مناقشة أقوال هذه الشاهدة وتفنيد ما بها يشاء أما ان لم يكن باستطاعة الدفاع ذلك بالجلسة فانه يتعين نقض الحكم ذلك أن الدليل الذى لم يعرض على الخصم لمناقشته لا يجوز الاخذ به ولا يجوز بناء الحكم عليه مادام لا سند له في ملف الدعوى ولم تتل للخصم فرصة ابداء الرأى فيه إذ أنهم لا يعلمون به أصلاً كما في حالة استناد قاضي المرافعة في حكمه على أوراق عثرت عليها النيابة العامة دون أن يثبت أن هذه الأوراق قد عرضت على الخصم لمناقشتها، أو حالة بناء الحكم على تحقيق جنائي لم يناقش من طرف الخصم ذلك أن مبدأ حياد القاضي يوجب عليه ألا يبنى قضاءه الا على ما طرح أمامه وكان من وعا للفحص والتحقيق .

1 - منها المادة 257 من قانون الإجراءات الجنائية الليبي، والمادة 139 من قانون الإجراءات الجنائية الاردني، والفصل 298 من قانون المسطرة الجنائية المغربي .

2 - منهم جوس (JOURS) في مؤلفه - العدالة الجنائية - الجزء الثاني - بنسبة 171، وكذلك الدكتور رؤوف عبيد في مؤلفه - مبادئ الإجراءات الجنائية - الطبعة المأثورة - مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة 1977 - صفحة 504 .

المطلب الثاني : - التطبيقات القضائية للمعيار وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشته بالجلسة -

نظرا لأهمية هذا المعيار يحرص القضاء على احترامه وهو ما يتضح من بعض التطبيقات القضائية القضائية له التي نسوقها على سبيل المثال لا الحصر :
من بين هذه التطبيقات في القضاء الجزائي نجد أن الاجتهاد في ما يتعلق بـ «توجيه»
طرح الدليل بالجلسة ومناقشته فيها حتى يصبح الاستناد اليه يتمثل في موقف المحكمة العليا
في قراراتها المتعددة التي تذكر فيها القرار الصادر بتاريخ 21 / 01 / 1982 في البلاء
الجنائي رقم 23008 تطبيقا للمادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية الذي قررت فيه
المحكمة العليا أنه لا يجوز لقضاة الموضوع أن يؤسسوا قرارهم الا على الادلة المقدمة لهم
أثناء المحاكمة والتي تمت مناقشتها بحضورها (1) .

أما في القضاء المصري على سبيل المثال فان هذه التطبيقات كثيرة ومتنوعة في مواقف
«حكم النقض» التي تقرر أنه اذا كان ما أثبتته الحكم ونسبه للشاهد ليس له أصل في الاوراق فان
«حكم الموضوع» تكون قد أقامت قضاءها بالادانة على دليل لا سند له في ملف القضية خصوصا
يستوجب نقضه كما قررت أنه اذا كان المتهم قد طلب ضم قضيته الى الدعوى القائمة ضده - منه
لارتباطها بها - ففقرت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مرارا لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها
بالادانة دون أن تنفذ قرار الضم مع تعرضها في حكمها لواقعة القضية المطروحة فيها وان
لهذه القضية أثرها في النظر الذي انتهت اليه فانها تكون قد أعطت ان كان بتعيين ما فيها
وقد رأيت أن تتصور لدليل مستخدم من «دليل قضائي» أن تنتظر ورودها ليطلع هذا الدليل
على المناقشة أمامها قبل أن تفصل فيه مما يكون معه حكم محكمة الموضوع في هذه الحالة
معيبا متسببا نقضه (2) . كما قررت أيضا أن الحكم يكون متعينا نقضه اذا ما قضت المحكمة في
دعوى تزوير دون أن تطلع على البرقة المدعى بتزويرها ودون أن يطلع عليها المتهم الذي
تمسك بضرورة الا انظر عليها كما قررت أيضا لاكثر من مرة بنقض حكم الادانة بتزوير معـ

1 - هذا القرار من بنقرة القضية وهي مجلة قانونية تصدرها وزارة العدل، عدد 1959/01/01/01، صفحة 95، وما جاء فيه ملخصي :

«... وحيث أنه بالإشارة الى ذلك يجب التذكير بأنه لا يمكن لقضاة الموضوع أن
يؤسسوا قرارهم الا على الادلة المقدمة لهم أثناء المداولات والتي تتم مناقشتها
حضرها رؤساء الموضوعات بالمادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية، وحيث لم يقصد
لهم ولا أي دليل على ارتكاب المتهم الثاني مخالفة الامر الذي أدى بهم الى
تبرئته عملا بالمادة المشار اليها أعلاه مما يجعل هذا الوجه الأخير في محله
لنجدد الاستدعاء بقضي الملاحق الا على قبول الطعن شكلا ورفضه موقفا -

2 - الدتور رؤساء هيئة «مبادئ الاراءات الحنائية - المبرر»

التي تورروا فيها 508 صفحة ملخصي :
والذي لا يجوز للمحكمة الماروقه أمامها الدعوى أن تأخذ بدليل نوقش في قضية
أخرى طالما يناقش في القضية المطروحة أمامها .

إذا ظهر أن المحكمة لم تكن الفاتحة الذي يحتوي على المحرر المزور لأن هذا يعتبر عيباً جوهرياً لا يتألف وشواهد في طرح الدلائل بالجلسة للمناقشة (1) أما في القضاء الفرنسي فإن الأمثلة كثيرة كذلك ومنها تذكر أن صرامة التقاضي الفرنسية قد أدت إلى أنه لا يجوز للمحكمة القول بأن تمتد بنسب أرسى لرئيسها ولم يدرسه الرئيس على الخصم لمناقشته (2)

ولهذا أية حال فانه إذا كان شرط وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشته بالجلسة من أحد تاليات شفاعية المرافعة فإن العبرة في طرح الدليل في الجلسة للمناقشة من طرف الخصم تكون في الملف الاصلى ولذلك قضى بأنه إذا كان المتهم يرى بستان بعض الأوراق التي ركن إليها القاضي في تكوين عقيدته لم يتم تسخيرها ضمن الأوراق التي تسلمها ولم تكن تحت يده فإن المحكمة ضمن الملف الاصلى للقضية الذي سلم لخصمي المتهم فانه لا يقبل من المتهم القول بأن المحكمة لم تقرأ بطرح الدليل في الجلسة لمناقشته إذا كان من المقرر على المتهم أو محاميه أن يبدي رغبته في ذلك .

هذا وأنه إذا كان وجود طرح الدليل في الجلسة للمناقشة قاعدة جبرية فتبين من الغمها بطريق الطعن بالنقض في الحكم إلا أنه حتى يكون هذا الطعن مقبولا لا بد من وجود مصلحة للطعن أو بقاء هذه المصلحة ينتهي قبول الدعوى وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض المصرية (3) بأنه لا بد من الطعن فمما ينحاه على المحكمة مسن عدم اطلاعها على المحررات المطعون فيها بالتزوير إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالإدانة بالتبديد أو الاشتراك في التزوير إذا كان الحد الأقصى للعقوبة في الجرمين واحد .

وخلاصة القول في شرط وجود الدليل ضمن ملف القضية ومناقشته بالجلسة هي القانون الجنائي الجزائري أنه إذا كان القاضي عازياً في تكوين عقيدته من أي دليل إلا أن هذا الدليل الذي يؤسس عليه حكمه يجب أن يكون قد ضم لملف القضية وتمت مناقشته حتماً من طرف الخصم بالجلسة .

(1) انظر في هذا عطفية راجب - النظرية العامة للأدلة في التشريع الجنائي

الجزائري الصادر - المراجع السابق - صفحة من 158 إلى 164

(2) انظر في هذا عطفية راجب - نفس المراجع - صفحة 162

(3) انظر في هذا عطفية راجب - المراجع السابق - المراجع السابق -

المبحث الثاني : - المصول على الدليل باجرا قانوني صحيح -

إذا كان المشرع الجزائري قد أقر حرية الإثبات قاعدة عامة في المواد الجنائية وحرية القاضي الجنائي المالبة في أخذ الحقيقة من أي دليل في الدعوى العمومية لمبقا لما يقتضيه به حسب تقديره لتكوين اقتناعه الشخصي إلا أنه مع هذا قيد هذه الحرية باشتراط تأسيس الاقتناع الشخصي على الدليل الذي يتم الوصول إليه باجرا قانوني صحيح غير مخالف للأحكام القانونية الإجرائية ، وإلا جاء الحكم معيبا يتعين نقضه⁽¹⁾ وهو أمر يقتضي تفصيله بيان مفهوم هذا الشرط ثم تطبيقاته القضائية وهو ما نتناوله في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : مفهوم شرط وجوب الحصول على الدليل باجرا قانوني صحيح ،
المطلب الثاني : التطبيقات القضائية لهذا الشرط .

1 - المادة 500 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية تقضي بأن الحكم إذا جاء بمخالفة لقواعد إجرائية جوهرية يتعين نقضه ، ومثالها الإجراءات المتعلقة بالقبض والتفتيش ونحوها لخطورتهم ولتعلقها بحريات وممتلكات الأفراد .

المطلب الاول : - مفهم شرط وجوب الحصول على الدليل

باجراء الاموال وصحيح -

انه لمن يستلزمات الحقائق على الدلائل التي تقرها المشرع لحيات الافراد وكرامتهم وحريتهم مساكنهم كمالا للثقة المللوية بين الحاكمين والمحكومين أن يكون باطلا أو لا رأى تم الوصول اليه بآراء مخالفة للقانون وكل ما ترتب على هذا الاجراء الباطل من آثار وأدلة دلالة أنه يصح من البحث بما سنه المشرع من قواعد وضمنات متى أمكن اغفالها وعدم مراعاتها وبناء على هذا فإنه يكون غير صحيح مطلقا تكويين عقيدة القاضي الماروحة أمامه الدعوى من استجواب اجراء مخالفا للقانون أو من حصر مسروق أو عن طريق التجهيز أو باسترقاق سمع أو من مشاهدة اختطافها رجال النمط القوي من شعب الابواب والمناجح لما في هذا العمل من اليأس بحرية المساكن والمناجات الخداب والاخلال والى غير هذا من الامثلة التي يمكن ردها في هذا الشأن .

المطلب الثاني : - التطبيقات القنائية لشرط وجوب الحصول على
الدليل باجراً قانوني صحيح -

إذا كان من الصعب جداً الوقوف على هذه التطبيقات في القضاء الجزائي لدى حديثه، فإنه من السهل جداً الوقوف على ذلك في ظل القضاء المصري والقضاء الفرنسي وهي تطبيقات لا يخرج القضاء الجزائي عن الأخذ بها لكون شرط وجوب الحصول على الدليل باجراً قانوني صحيح موجوداً في قوانين الدول الثلاثة التي لا تختلف في الكثير من الأحكام الإجرائية .

ففي القضاء المصري مثلاً قلبي بأنه لا يجوز لقاضي الموضوع أن يكون عقيدته من شيء ضبط نتيجة لقبض غير قانوني أو نتيجة لإجراء تفتيش باطل قانوناً أو على اعتراض باطل كما لو جاء وليد إكراه وقع على المحترف أي كان نومه ومهما كان مقسداً أو بناءً على الإلتجاء للتنويم المغناطيسي⁽¹⁾، أو بناءً على تحليف المتهمين أو الشهود في الدعوى يمين الطلاق أو حقن المتهم أو الشاهد بمصل الحقيقة ذلك أن فني الحقن حجراً على الحقيقة وإخلال بحق الدفاع الذي يعمل المشرع دائماً على عدم المساس به .

أما في القضاء الفرنسي فإن الأمثلة القنائية لتطبيق هذا الشرط كثيرة نذكر منها أن محكمة بوج قد قضت بتاريخ 09 / 03 / 1950 بأنه إذا استبان لقاضي الموضوع أنه لا علاقة بين الاعتراف والإكراه فلا جناح عليه أن هوأ من حكمه على هذا الاعتراف، إلا أنه لا بد من بيان انقطاع رابطة السببية والإلجاء الحكم ناقص البيان كما أنه قد حدث بالقضاء الفرنسي أن التجأ أحد قضاة التحقيق إلى التنويم المغناطيسي خلال عام 1922 بهدف الوصول لمعرفة محرر بعض المخطابات المجهولة فكانت النتيجة أن صدر مرسوم بسحب التحقيق منه .

1 - الأستاذ محمد عالية راغب - النظرية العامة للأدلة في التشريع الجنائي
العربي المقارن - المرجع السابق - صفحة 180 .

المبحث الثالث: -- تساند الادلة ودلائلها القاطعة على الادانة --

اذا كان المشرع الجزائري قد نص صراحة على قاعدة حرية الاثبات في المسواد الجنائية في المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية، الا أنه لم يفعل مثل ذلك بالنسبة لشرط وجوب تساند الادلة ودلائلها القاطعة على الادانة، الامر الذي يقتضي شرحه توضيح مفهوم هذا الشرط وتطبيقاته القضائية وهو ما نفضله فسي المطالبين التاليين:

المطلب الاول: مفهوم شرط تساند الادلة ودلائلها القاطعة على الادانة.
المطلب الثاني: التطبيقات القضائية لهذا الشرط.

المطلب الاول: - مفهوم شرط تساند الادلة ودلالاتها القاطمة على الادانة -

يعد هذا الشرط حسب رأينا أحد مستلزمات وجوب بناء الحكم على الجرم واليقين⁽¹⁾ الذي يتفق الفقه والقضاء بأغلب الدول ومنها مصر على الاخذ به أي على التزام القاضي بتأسيس الحكم الذي يصدره على الجرم واليقين لا على الافتراض والترجيح، والاحكام الحكم معينا متعينا نقضه ذلك أن المعمولة به هو أن الشك دائما يفسر لمصلحة المتهم، ومن ثمة فإن الحقيقة في المواد الجنائية لا يصح بناؤها على الدانون والافتراضات وهي لا تقوم الا على اليقين الفعلي ذلك أن القاعدة الدستورية⁽²⁾ تقضي بأن الاصل في الانسان البراءة حتى تثبت ادانته بالدليل الفعلي خاصة وأنه من المتفق عليه فقها وقضاء ببعض الدول كمصر وفرنسا أنه يجب على القاضي أن يبرهن على صحة عقيدته في أسباب حكمه بأدلة تؤدي إلى مارتبه بحيث تكون عقيدته سليمة لا يشوبها خطأ في الاستدلال أو تناقض أو تعارض، ذلك أن الادلة في المواد الجنائية يجب أن تكون متساندة متماسكة يكمل بعضها بعضا ليكون قاضي الموضوع عقيدته منها مجتمعة دون الاكتفاء بواحد منها على حدة بحيث اذا سقط أو استبعد بعضها تعذر التعريف على مدى الاثر الذي كان لهذا الدليل المستبعد في الرأي الذي انتهى اليه قاضي الموضوع والوقوف على ما كان قد ينتهي اليه من نتيجة .

- 1 - وهو ما يتجلى من المادة 379 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائرى التي تؤكد على أن كل حكم يجب أن تكون له أسباب هي أساسه بحيث إذا ما انعدم هذا الأساس القانوني لانعدام أو لقصور الأسباب أو للخطأ في تطبيق القانون وجب نقض الحكم حسب ما جاء في المادة 500 من نفس القانون .
- 2 - الأستاذ محمد عطية راغب - النظرية العامة للأدلة في التشريع الجنائى العربى المقارن - المرجع السابق - صفحة من 194 إلى 197 .
- 3 - المادة 42 من الدستور الجزائرى السابق ذكره .

المطلب الثاني : - التطبيقات الجنائية لشرط فساد الادلة ودلائقها القاطعة على الادانة -

نظرا لأهمية هذا الشرط يحرم القضاة على احترامه وهو ما يتضح من التطبيقات القضائية له التي نورد هنا على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي :

إذا كان من الصعب علينا الوقوف على هذه التطبيقات في القضاء الجزائي خلة في مواقف المحكمة العليا فإنه من السهل الوقوف على ذلك في مواقف محكمة النقض المصرية التي كانت في قضائها إذ أبطلت دليلا من الأدلة، أو أبطلت بسبب الحكم نقضت الحكم كله واعتبرته معيبا يقتضي إعادة النظر فيه، ولذلك ذهب إلى أنه إذا كانت محكمة الموضوع قد استندت من بين ما استندت إليه في إدانة الطاعن إلى أن الدليل المستند من التجربة التي أجراها المحقق والتي أسفرت عن انتلاق الجاموسة التي أتهمت بسرقتها إلى منزل المجرى عليه ودفن الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بعدم صحة هذا الدليل على أساس أن الجاموسة قد سلمت بأمر المحقق إلى المجرى عليه وظلت بمنزله خمسة أيام قبل إجراء التجربة، مما يكون معه الاستدلال بهذه التجربة غير منتج، ورغم هذا الدفع قننت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن تتعرض لهذا الدفع أو ترد عليه رغم ما له من أثر على القوة الإثباتية لتلك التجربة، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه، ولا يؤثر هذا في أن يكون الحكم قد استند إلى أدلة أخرى لأن الأدلة في المواد الجنائية تتساند وتكمل بعضها بعضا ولا يمكن معرفة الاثر الذي كان لدليل هذه التجربة في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة منفصلا عن أثر الأدلة الأخرى في الحكم ذاته⁽¹⁾.

كما ذهب محكمة النقض المصرية أيضا إلى أنه إذا كانت محكمة الموضوع قد قطعت في حكمها بأن الدماء التي وجدت على جسم وملابس المتهم إنما هي من دماء القتيل وصرفت النظر عن دفع المتهم بأن تلك الدماء إنما هي من دماء أخيه دون أن تبين الأدلة التي استندت إليها فيما قضت به، فإن هنا يعيب حكمها ويعرضه للنقض على أنه قد أسس من بين ما أسس عليه في إدانة الطاعن على واقعة لا أصل لها في ملف القضية ولم يكن من المستطاع معرفة الاثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي أخذت به المحكمة والوقوف على ما كانت قد تأخذ به لو أنها قطعت بعدم قيام هذا الدليل الباطل مما يجعل الحكم معيبا متعينا نقضه، كما ذهب نفس المحكمة

1 - الأستاذ محمد عطية راغب - النظرية العامة للإثبات في الترمين الجنائي
العربي المقارن - المرجع السابق - صفحة 185، 186.

الى أنه متى كان الدليل الذى استند اليه الحكم قائما على الاحتمال فان هذا الحكم يكون من الواجب نقضه . وكذلك أنه اذا لم تتأكد محكمة الموضوع من أن اجابسة المبنى عليه لم تكن لتحصل لو أن المتهم قد استعمل جهاز التنبيه وانما ذكرت ما أوردته بهذا الصدد على سبيل الترجيح فقط ، فان ذلك لا يصح أساسا للإدانة مادام غير كاف . لترتيب الحقيقة القانونية التي قالت بها المحكمة ⁽¹⁾ ، كما ذهبت محكمة النقض المصرية أيضا الى أن الحكم يكون معيبا مستوجبا للنقض اذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأمره لم يعرض الحادث الذى أصيب فيه المبنى عليه وأنه قد كان وقتذاك مكان آخر مستشهدا على هذا بشهادة شاهد ورغم ذلك لم تفصل محكمة الموضوع بصحة أو كذب هذه الشهادة رغم مالها من أثر في ثبوت أو نفي التهمة ⁽²⁾ . ما ذهبت نفس المحكمة المصرية للنقض بأنه اذا كانت محكمة الموضوع قد أدانت المتهم على أساس أن دفاعه لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته فان حكمها هذا يتعين نقضه للقصور لعدم قاعه بعدم صحة دفاع المتهم .

بعد هذه التطبيقات القضائية تجدر الإشارة الى أن شرط تساند الأدلية لا يتنافى مع ترجيح فرض على آخر لبناء الحكم ، ذلك أنه لا يصح أن يكون هذا الترجيح متضمنا للشك وفي هذا الشأن ذهبت محكمة النقض المصرية الى أنه اذا كان التقرير الطبي مبنيا على الترجيح فقط فلا جناح على محكمة الموضوع ان هي قررت صحة ما رجحه التقرير الطبي لاتفاقه مع وقائع الدعوى ، كما لا يتنافى أيضا شرط تساند الأدلة ودلائلها القاطعة على الإدانة مع استعراض قاضي الموضوع لكامل الصور التي تحتلها القضية المطروحة ثم يختار من بينها الصورة التي يعتقد أنها هي التي وقعت فعلا ويبنى حكمه عليها ⁽³⁾ .

- 1 - الأستاذ محمد عطية راغب - النظرية العامة للأدبائات في التشريع الجنائي الغربي المقارن - المرجع السابق - صفحة 192 .
- 2 - الأستاذ محمد عطية راغب - نفس المرجع - صفحة 194 .
- 3 - الأستاذ محمد عطية راغب - نفس المرجع - صفحة 196 ، 197 .

الباب الثاني : استثناءات القاعدة العامة -

ترد على القاعدة العامة لإثبات التي أخذ بها المشرع الجزائري على نحو ما سبق بيانه استثناءات يلزم فيها القاضي الجنائي باتباع طرق أو أدلة إثبات معينة أوردها المشرع بالتحديد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تعديد الأدلة الواجب توافرها لإثبات جريمة الزنا وكذلك وجوب اتباع طرق الإثبات الخاصة بجريمة خيانة الأمانة، وتلك الخاصة بإثبات جريمة التعدي على الملكية العقارية ومن هذه الاستثناءات أيضا أن المشرع الجزائري قد جعل لبعض المناظر حججة إثبات معينة، وهو ما نفضله في الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول: إثبات جريمة الزنا .

الفصل الثاني: الرجوع لقواعد الإثبات الخاصة .

الفصل الثالث: حججة المناظر .

الفصل الأول: - اثبات جريمة الزنا⁽¹⁾ -

تتفق معظم ان لم نقول جميع التشريعات على اشتراط ادلة معينة لاثبات جريمة الزنا فعلى سبيل المثال نجد أن المادة 487 في فقرتها الثانية من قانون العقوبات اللبناني قررت أنه فيما عدى الاقرار القضائي والجنحة التي في حالة تلبس لا يقبل من الادلة على الشريك الا ما نشأ منها على الرسائل والوثائق الخطية التي كتبها الشريك ذاته⁽²⁾، في حين تقرر المادة 376 في فقرتها الثالثة من قانون العقوبات الاردني أن الادلة التي تقبل وتكون حجة على الشريك هي القبة عليه حين التلبس بالفعل أو اعترافه أمام قاضي التعقيب أو أمام المحكمة أو وجود مكاتبات أو أوراق أخرى مكتوبة⁽³⁾.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فانه كباقي المشرعين الآخرين قد جعل اثبات جريمة الزنا يتم بأدلة معينة جاء بها على سبيل الحصر كاستثناء على القاعدة العامة المسبوبة في المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية ان نص في المادة 339 من قانون العقوبات⁽⁴⁾ على جريمة الزنا المقررة من الزوجة وقرر لها عقوبة تتراوح بين سنة وستين حسب تقدير قاضي الموضوع وكذلك الشأن بالنسبة لشريكها وذلك عند تحريك الدعوى العمومية بناء على شكوى الزوج، كما نص على جريمة الزنا المرتكبة من الزوج وقرر لها عقوبة تقدر بنصف العقوبة السابقة الذكر أي بين ستة شهور وسنة وذلك لكل من الزوج الزاني وشريكه وهذا في حالة تحريك الدعوى العمومية بناء على شكوى من زوجة الزوج الزاني، الا أنه نظرا لان هذا التمييز في العقوبة غير مبرر من الناحية المنطقية على الاقل فان المشرع الجزائري قد حيد عن الموقف بتسوية العقوبة في الحالتين بأن جعلها بين سنة وستين دون تمييز بين حالة تحريك الدعوى العمومية بناء على شكوى من الزوج المخرور وحالة تحريكها بناء على شكوى من الزوجة المضرورة وهذا منذ عام 1982⁽⁵⁾.

بعد أن نص المشرع الجزائري على جريمة الزنا والعقوبة المقررة لها في المادة 339 من قانون العقوبات المعدلة المذكورة أعلاه جاء بالمادة 341 من نفس

1 - يعرف الزنا شرعا بأنه : « الوطء في غير الحلال من أي شخص كان » ، أما في الفقه القانوني فهو يعرف بأنه : « خيانة علاقة الزوجية أو حصول الوطء من شخص متزوج » .

2 - المرسوم الاشتراعي رقم 1/40 .

3 - القانون رقم 85 لعام 1951 .

4 - المادة 339 من قانون العقوبات الجزائري قبل تعديله عام 1982 .

5 - المادة 339 من قانون العقوبات المعدلة بالتأانون رقم 32/04 بتاريخ

القانون بتحديد هذه الأدلة المقبولة لإثبات جريمة الزنا دون تفرقة بين اثباتها في مواجهة الفاعل وإثباتها في مواجهة الشريك وذلك بأحدى الوسائل التالية:

- 1 - محضر يحضره أحد مأمري الضبط القضائي عن حالة تلبس.
- 2 - اقرار وارد في رسائل أو مستندات صادرة عن المتهم.
- 3 - اقرار قضائي .

ونفصل ذلك في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عن حالة تلبس الزنا .
المبحث الثاني : الاقرار .

المبحث الاول : - المحضر الذي يعرضه مأمور الضبط القضائي
عن حالة تلبس بالزنا -

يتضح من عنوان هذا المبحث أن الدليل الاول الذي جاء به المشرع الجزائي لاثبات جريمة الزنا هو المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عن حالة تلبس بالزنا الذي يتضمن شقين هما المحضر الذي يعرضه مأمور الضبط القضائي، ثم أن يكون هذا المحضر عن حالة تلبس بالزنا وهو ما انفصله في المطلبين التاليين :

المطلب الاول : المحضر الذي يعرضه مأمور الضبط القضائي .

المطلب الثاني : أن يكون هذا المحضر عن حالة تلبس بالزنا .

المطلب الأول : - المعاصر الذي يحرره مأمور الضبط القضائي -

تعرف المصاغر بأنها " الأوراق الرسمية التي يحررها الموظفون المختصون بإثبات ما يقفون عليه من أمر الجريمة وظروفها وأدلتها " (1) .
ولقد عرف المشرع الجزائري الأوراق الرسمية بأنها " هي التي يثبت فيها موظف أو ضابط عمومي أو شخص مكلف بخدمة عامة ماتم لديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلكابقا للائتمام القانونية وفي حدود سلطته واختصاصاته " ، وهو ما سبق ذكره بالمادة 324 من القانون المدني ، كما عرف الأوراق العرفية بأنها " هي التي تعتمد بسبب إصداره عن وجهها مالم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط وامضاء " ، وعلى نحو ما سبق ذكره بالمادة 327 من القانون المدني .

إذا كانت القاعدة العامة للإثبات في التشريع الجنائي الجزائري هي جريسة الإثبات بكافة الطرق والوسائل وخضوع الأدلة لمطلق تقدير قاضي الموضوع من حيث قوتها الإثباتية طبقا للمادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن المحررات سواء كانت رسمية أم عرفية من معاصر وغيرها تخضع أصلا كباقي الأدلة لمطلق تقدير قاضي الموضوع شأنها في ذلك شأن باقي وسائل الإثبات من اعتراف وشهادة الخ ... ذلك أنها لا تعد وأن تكون عنصر من عناصر أدلة الاقتناع الخاضعة لمناقشة أطراف الدعوى إلا ما استثنى منها بنص خاص من هذا الأصل وخس بحجية معينة إذ نجد أنه من بين المحررات التي أستثنت من هذا الأصل وغضت بأهمية خاصة في الإثبات تلك التي يحررها مأمور الضبط القضائي عن حالة تلبس بالزنا إذ تكون دليلا قانونيا لإثبات جريمة الزنا إذا ما اقتضت بها المحكمة وقدرت صحتها وثبوتها ، أما تلك المعاصر التي يحررها مأمور الضبط القضائي عن جريمة زنا فانها لا تشكل دليلا ولا يصح للمحكمة مناقشتها لإثبات جريمة الزنا .

وعليه فانه حسب رأينا أن المعاصر التي اشترط فيها المشرع كي تكون دليلا لإثبات جريمة الزنا أن تكون محررة عن حالة تلبس بهذه الجريمة فان ذلك لا يكسبها الحجية المطلقة أمام المحكمة ولكنها تخضع كغيرها من الأدلة الأخرى باقي الجرائم لتقدير القاضي ، وعليه يكون الاستثناء هنا وارد على استثناء هذه المعاصر من باقي المعاصر الأخرى بحيث هي الوحيدة يجوز للمحكمة أن تنظرها كدليل لإثبات جريمة الزنا أي أنه إذا كان الأصل أنه للمحكمة أن تشكل اقتناعها من أي دليل تسراه

1 - الأستاذ محمد عطية راغب - النارية العامة للإثبات في التشريع الجنائي العربي المقارن - المراجع السابق - هامش الصفحة 255 .

نسب المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية، فإن المشرع الجزائري قد استثنى في جريمة الزنا قبول أي دليل وقيد المادحة بأدلة معينة لاثبات هذه الجريمة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المشرع الجزائري لم يكف بأن تكون هذه المحاضر سرية عن حالة تلبس بل اشتراط أيضا أن يكون الذي يحضرها أحد مأموري الضبط القضائي مما لا يتقبل معه لاثبات جريمة الزنا المحاضر التي تجر عن حالة تلبس بهذه الجريمة من طرف من ليس له صفة مأمور ضبط قضائي أي من غير التالي ذكرهم :⁽¹⁾

1 -- رؤساء المجالس الشعبية البلدية وضباط الدرك، ومحافظوا الشرطة وضباط الشرطة .

2 -- ذوو الرتب في الدرك، ورجال الدرك الذين أمضوا في سلك الدرك ثلاثة سنوات على الأقل، والذين تم تعيينهم بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع الوطني بعد موافقة لجنة خاصة .

3 -- مفتشوا الأمن الوطني الذين قضوا في خدمتهم بهذه الصفة ثلاثة سنوات على الأقل وعينوا بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الداخلية والجماعات المحلية بعد موافقة لجنة خاصة .

4 -- ضباط وضباط الصف التابعين للأمن العسكري الذين تم تعيينهم خصيصا بموجب قرار مشترك صادر عن وزير العدل ووزير الدفاع الوطني .

1 -- المادة 15 من قانون الاجراءات الجزائية مدعاة بالقانون 85 / 02 بتاريخ 26 / 01 / 1985 ، الجريدة الرسمية عدد 65 سنة 1985 .

المطلب الثاني : - حالة التلبس بالزنا -

من المتفق عليه فقها وقنا⁽¹⁾ أنه يقصد بحالة التلبس عادة " تلازم الجريمة نفسها لاشخص مرتكبها " (1) ، أي أن الجريمة قد تكون في حالة تلبس رغم أن فاعلها لم يعرف بعد كما في حالة اذا ما وجدت جثة والدم ساخن يسيل منها فهذه حالة تدل على أن الجريمة قد ارتكبت منذ برة ولذا تعتبر في حالة تلبس إلا أنه من المتفق عليه أيضا فقها وقنا⁽²⁾ مثلا في مصر أن المقصود بحالة التلبس بالزنا انها لا تقتضي حتما توافر حالة من الحالات المشترطة في المادة 41 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائي بل يكفي أن يكون الزاني وشريكه قد شوهد في ظروف لا تدع مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد اقترفت فعلا لانه في الواقع قد يتعذر اثبات الزنا بخير القرائن لأنها هي الدليل الصلي الذي يلجأ اليه لاثبات الزنا ذلك أن الزنا حتما يقتضي وقوع الوطء الذي هو أمر لا يمكن مشاهدته ولذلك ينهب القضاة المصري الى توافر التلبس بالزنا في حالة ما اذا استدج المتهم امرأة متزوجة من زوجها وأسكنها عنده في حجرة في منزل . شخص أخر حيث أقام معها ليلة كاملة في خلوة ثم تردد عليها مرارا كما تتوافر حالة التلبس بالزنا أيضا اذا ما شهد شاهد أنه دخل محل الزوجة الزانية وشريكها فجأة فوجدها بدون سراويل وقد وضعت ملابسها الداخلية بجوار بعض وساول المتهم الفرار عندما أصر الشاهد على ضبطه ثم توسلت اليه الزوجة بأن يصفح عنها أيضا تتوافر حالة التلبس بالزنا عندما تتبين المحكمة من شهادة الشاهد أن زوج المتهم قد حضر لمنزله في الساعة العاشرة مساء ولما قرع الباب فتحت له وهي منطربة ولا شيء يسترها غير جلباب النوم وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت منه أن يعود للسوق ليستحضر لها بعض الحاجات ملحة على ذلك، مما أدى به للاشتباه في أمرها فدخل غرفة النوم فوجد شريكها مختفيا تحت السرير خالما حذاءه كما تتوافر حالة التلبس بالزنا أيضا في حق الزاني بمفاجأته من قبل الزوج في منزل الاخير خالما ملابسه الخارجية وسراويله مختفيا تحت مقعد في غرفة مظلمة .

ان التمعن في موقف القنا⁽³⁾ المصري يوضح أنه يأخذ الموقف على سمعته ان يجعل بعض الحالات حالات تلبس بالزنا مع أنه في الواقع لا يوجد تلبس بصفة مؤكدة وان كان الظاهر يسدل على وقوعه .

- 1 - الدكتور عبد العزيز صبرى - محاضرات شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائي - لامية السنة الثانية حقوق - جامعة الجزائر سنة 1976 .
- 2 - الاستاذ محمد عطية راغب - النارية العامة للاثبات في التشريع الجنائي العربي المقارن - المرجع السابق - صفحة 207 حتى 211 .

ونظرا لانه من الصعب وضع تحديد لمالات التلبس بالزنا بصفة مؤكدة بحيث يمكن الجزم معها بوقوع الزنا فان جانبا من الفقه⁽¹⁾ يرى بأنه لا بد أن يكون التلبس بكيفية يتبين منها الركن المادي المكون للجريمة ذلك أن الزوجة قد تربطها علاقات مختلفة برجل آخر غير زوجها كأن يكون ماضيها متعلقا به بأي شكل من الاشكال قبل زواجها ثم تنطرب بعد الزواج لملاقات هذا الرجل والاختلاء به لتصفية علاقة قديمة به، وتطبيقا لهذا يرى أصحاب هذا الرأي بأن ضباط المتهم نائما مع الزوجة في وضع جنسي طبيعي يكون حالة التلبس بالزنا أما مجرد نهيئ الرجل مع المرأة واضطرابها وتشوش شعرها أو خلصها ملابسها فان هذا لا يعد دليلا أكيدا بحصول الزنا المعاقب عليه.

1 - من هؤلاء الفقهاء الاستاذ محمد عطية راغب في مؤلفه النزاهة العامة للإثبات
في التشريع الجنائي العربي المقارن - المرجع السابق.

الالتزامالمبحث الثاني

أقصد من المصروع المبرأ من المادة 341 من قانون العقوبات الإقرار بالبراءة
 قانونياً لا بآثار جرمية الزنا سواء أكان هذا الإقرار قد جاء في رسائل أو مستندات صادرة
 عن المتهم أو كان أمام جهة القضاء وهو ما فصله في المالبين التاليين :
 المالب الأول : الإقرار الوارد في رسائل أو مستندات صادرة عن المتهم .
 المالب الثاني : الإقرار القضائي .

المطلب الأول : - الاقرار الوارد في رسائل أو مستندات صادرة عن المتهم

يقتضي بهذا الاقرار أن تكون الرسائل أو المستندات صادرة عن المتهم مباشرة على الاقرار صريح أو ضمنى بمقتضى الزنا الامر الذي يجب معه أن تكون هذه الرسائل أو المستندات صادرة عن المتهم نفسه بخطه وتوقيعه، ولذلك فان ضبط صورة الزوجة مع شريكها لا يكفي لإثبات جريمة الزنا إذ أن الاقرار وهو اعتراف المتهم بكل أو بعض الوقائع المنسوبة اليه⁽¹⁾ وحتم يكون بحجة على المتهم يجب أن يكون صادرا عن عاقل مميز وأن يكون صريحا لا مبسوس ولا غموض فيه من ارادة سوية مختارة ولذلك فان الاقرار الوارد في الرسائل أو المستندات الصادرة عن المتهم يعتبر دليلا كتابيا لإثبات جريمة الزنا إذا ما تم على هذا النحو لانه يتضمن اعترافا سليما بوقوع الفعل المادي المكون لجريمة الزنا .

وفي رأينا أنه لا يصح قياس الصور الفوتوغرافية على الرسائل والمستندات لسببين هامين أحدهما أن هذه الصور الفوتوغرافية لا يمكن اعتبارها من المكاتبات ولولا ذلك لكان الفصل المبرر ذلك أنه لا يصح قياسها على الرسائل أو المستندات إذ يشترط في هذه الرسائل أو المستندات أن تكون صادرة عن المتهم نفسه مرة مرة الامر الذي لا يتوفر في الصور الفوتوغرافية والاغرموا أن الأدلة الواجب توافرها في حق الزاني قد جاءت في القانون على سبيل المستعرة زيادة على أنها حالة استثنائية من قواعد الاثبات بوجه عام وبالنسبة لايوز التوسع فيها، وعليه فان ضبط صورة للزوجة تحملها في وضع مريب مع شخص آخر لا يثبت دليلا على قيام جريمة الزنا

هذا وأنه من الامور الاجرامية القانونية أنه يشترط في الدليل الحتمي أن يتم الحصول عليه بطرق مشروعة احتراماً للمسرية المطلوبة والعقورة في المراسلات والمكاتبات إلا أنه بالنسبة للموردين فيما بينهما فان الفقه والفقهاء يقران أن عقد الزواج يبيح لهما، منهما أن يتقصى عند الاتفاق ما قد يشابه من ذلك ولو خلسة على ما يحقده وجوده من رسائل العشق فسيحقيقة التي لا تفر المبررة في بيته وله أن يستشهد بها عليه⁽²⁾

- 1 - الدكتور عبد العزيز صبري - مذكرات من قانون الاجراءات الجزائية الجزائرية - المرحل السابق .
- 2 - الأستاذ محمد عاية راجب - النارية الحامة للاثبات في التشريع الجنائي العربي المقارن - المرحل السابق - صفحة 222 .

المطلب الثاني : - الاقرار القضائي -

يمكننا تعريف الاقرار القضائي بأنه " اعتراف المتهم أمام جهة القضاء بكل أو بعض ما هو منسوب إليه " ، وهو وحده كافيا لاثبات حصول جريمة الزنا من المقر بما لا يرقى إلى اليقينية الشك ، ولا يبنى عن هذا الاقرار اعتراف الشريك الاخر مع الزوج الزاني ، ان قد يكون نتيجة تدبير سابق بين الزوج غير الزاني والشريك المزعوم المحصول على حكم بالطلاق أو بين الزوج والزوجة الزانية للحصول على حكم بالتصويح من الشريك .

هذا ويشترط صدور الاعتراف من المتهم في الجلسة أو في محضر رسمي وفق الاجراءات القانونية صحيحة (1) ، وفي هذا المقام ذهبت محكمة النقض المصرية إلى أنه لا يجوز الاستدلال بمقر الزوجية وشريكها بالاعتراف المنسوب لهذا الاخير والمثبت في محضر التفتيش الباطل مادام ضبط الشريك في المنزل قد جاء وليد هذا التفتيش ، وكان منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش (2) .

وعليه فاننا نرى أن هذا الدليل على ارتكاب جريمة الزنا يعد أفضل وأقوى الادلة وهو ما يؤكد تطابق هذا الدليل مع حكم الشريعة الاسلامية .

وبخلاصة القول في هذا الفصل أن الادلة التي اعتمدها المشرع الجزائري لاثبات جريمة الزنا هي أدلة نادرة الوقوع نظرا للظروف الموضوعية والظروف الشخصية التي تحيط بارتكاب هذه الجريمة العويصة الاثبات عادة ، مما يكون معه أنه اذا ما قام دليل منها يكون من المؤكد قيام هذه الجريمة الخطيرة على كيان الاسرة والمجتمع عموما .

ما يبرر التشدد في اثباتها بأدلة قوية ودقيقة ومحددة على سبيل الحصر الامر الذي نرى معه أن المشرع الجزائري قد أصاب السبيل السليم في ما أخذ به من أدلة لاثبات هذه الجريمة .

1 - الدكتور رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية - المرجع السابق - صفحة 581 .
2 - الدكتور رؤوف عبيد - نفس المرجع والصفحة .

الفصل الثاني : - الرجوع لقواعد الاثبات الخاصة -

قد تتطلب بعض القضايا الجنائية الرجوع لقواعد اثبات غير تلك المتبعة في المسائل الجنائية ولذلك أوجبت بعض التشريعات ومنها المصرية على المحاكم الجنائية التي تصل في المسائل غير الجنائية تبعاً للدعوى العمومية اتباع طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل، ذلك أن هذه التشريعات تقرر أن المسائل الأولية المختلفة التي قد تثار أمام القضاء الجنائي وتكون غير جنائية لا ينبغي أن يتغير حكم القانون فيها وفي طرق اثباتها حسب الجهة التي تطرح عليها خاصة وأن الأخذ بخير هذا يؤدي إلى أن المدعي المدني يكون له أن يتهرب من قيود الاثبات المدني باختياره الطيق الجنائي كل ما أمكنه ذلك، وفي هذا الشأن نصت المادة 226 من قانون الاجراءات الجنائية المصرية على أن :

"تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعاً للدعوى العمومية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل"⁽¹⁾ .
وعليه فإنه إذا ما أثيرت في الدعوى العمومية واقعة مدنية بحة وكانت عنصراً لازماً لقيام الجريمة وجب الرجوع في شأن اثباتها إلى قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية وذلك بالنسبة للعناصر المدنية البحة وكذلك المسائل الفرعية التي قد يتعرض لها القانون استثناءً .

أما المشرع الجزائري فإنه لم يتعرض لهذه المسألة صراحة إذ لا يوجد ضمن قواعد الاثبات في قانون الاجراءات الجزائية مسبقاً المادة 212 إلى المادة 238 ما يبدل على ذلك إلا أن الأمر المعمول به قضاءً هو أن القضاء الجزائري يسير على الرجوع لقواعد الاثبات الخاصة إذا ما أثيرت أمام الجهة القضائية الجنائية مسألة مدنية تعال لدعوى عمومية أو مسألة جنائية يتوقف اثباتها على اثبات قيام المسألة المدنية .
وحسب رأينا أنه كان أجدر بالمشرع الجزائري أن يتعرض لهذا الحكم في إطار تعرضه لقواعد الاثبات ذلك أن هذا الأمر لا يفر منه من الناحية العملية، ومن المسائل التي يجب فيها على الجهة القضائية الرجوع لقواعد الاثبات الخاصة نذكره :
الامانة ، واثبات ملكية العقار ثم اثبات قيام علاقة الزوجية لقيام جريمة الزنا، وهو ما انفصل في المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الاول : خيانة الامانة .

المبحث الثاني : اثبات ملكية العقار .

المبحث الثالث : اثبات قيام علاقة الزوجية لقيام جريمة الزنا .

المبحث الأول : - خيانة الأمانة -

لأثبات هذه الجريمة يجب على القاضي المطروحة أمامه الدعوى العمومية الرجوع لقواعد الاثبات المتبعة في القانون المدني لأثبات أن الشيء المدعى بتبديده كان قد تم تسليمه بناءً على عقد من العقود الواردة في المادة 376⁽¹⁾ من قانون العقوبات الجزائري على سبيل الحصر ذلك أن موضوع الجريمة هو انتهاك العقد بسوء نية إذا ما تعلقت هذه الجريمة بانتهاك عقد عمل فإن ذلك يستوجب أولاً قيام عقد العمل ذاته وفقاً لقواعد الاثبات المتبعة في القوانين العمالية، حيث نجد مثلاً أن المادة الحاشية من القانون 90/11 بتاريخ 21/04/1990 المتعلقة بعلاقات العمل تنص على أنه " يمكن اثبات عقد العمل أو علاقته بأية وسيلة كانت " .

أما إذا ما تعلقت هذه الجريمة بانتهاك عقد ايجار الذي يتميز فيه بين عقد ايجار المدني وعقد ايجار التجاري الذي يمكن اثباته بكافة طرق الاثبات حسب ما ينص عليه القانون التجاري⁽²⁾ بخلاف المدني الذي لا بد فيه من اتباع طرق الاثبات الواردة في القانون المدني⁽³⁾ والقوانين الاخرى⁽⁴⁾ .

أما إذا ما تعلقت هذه الجريمة بعقد وديعة وهو عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئاً منقولاً الى المودع لديه على أن يحافظ عليه وأن يردّه عيناً⁽⁵⁾ بأن ينتهك هذا العقد بعدم ارجاع المنقول عند انتهاء الوقت المتفق عليه، فإن قيام هذه الجريمة يتوقف على اثبات قيام عقد الوديعة تبعاً لطرق الاثبات في القانون المدني .

أيضاً إذا ما تعلقت هذه الجريمة بانتهاك عقد وكالة بأن تخلو الوكيل عن بذل عناية الوكيل السادي في تنفيذه للوكالة فإن ذلك يستلزم اتباع طرق الاثبات في القانون المدني إذا ما تعلق الامر بوكالة مدنية ، أما إذا ما كنا بصدد وكالة تجارية كالوكالة بالعمولة⁽⁶⁾ فإن ذلك يبيح استعمال كافة طرق الاثبات حسب ما هو منصوص عليه في القانون التجاري على النحو السابق ذكره .

أما إذا ما تعلقت جريمة خيانة الأمانة بانتهاك عقد العارية وهو العقد الذي يلتزم بمقتضاه المعيّر أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بدون عوض لمدة معينة في غرض معين على أن يردّه بعد الاستعمال، فإنه لا يستلزم لأثبات الجريمة

1 - وهي العقود التالية: الايجاره، الوديعة، الوكالة، الرهن، عارية الاستعمال، العمل .

2 - المادة 30 من القانون التجاري الجزائري الصادر بالامر 75/59 بتاريخ 1975/09/26 .

3 - المادة 324 مكرر 1 من القانون المدني الجزائري المعدل بالقانون رقم 88/14 بتاريخ 1988/05/03 .

4 - المادة 05 من القانون 88/27 بتاريخ 12/07/1988، والمادتين 15، 16 من الامر رقم 75/74 بتاريخ 12/11/1975 المتضمن تاسيس السجل العقاري .

5 - المادة 590 من القانون المدني الجزائري .

6 - المادة 37 من القانون التجاري الجزائري .

من اثبات قيام هذا العقد بين الطرفين وحدث انتهاك من قبل المستعير وذلك باتباع
أول الأثبات المنصوص عليها في القانون المدني .

وأخيراً إذا ما تعلقت جريمة غيابة الأمانة بانتهاك عقد رهن وهو بشكل عام عقيد
يكتسب بمقتضاه الدائم سقاً عينياً على منقول أو عقار لوفاء دينه فإنه يجب اثبات قيام جريمة
غيابة الأمانة باثبات قيام عقد الرهن بين الطرفين باتباع طرق الاثبات في القانون
المدني ان كنا بصدد عقد رهن مدني وكافة طرق الاثبات ان تعلق الامر بعقد رهن
تجاري .

وعليه فإنه بجميع هذه العقود الواردة في المادة 376 من قانون العقوبات نكون
ملزمين باتباع طرق اثبات تختلف عن تلك المتبعة في الاثبات في القانون الجنائي
من حيث مخارج أدلة اثبات البرائم لمبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي إذ نكون بصدد
إدلة العقود مقيدين بتأسيس الاقتناع على دليل معين بذاته في القانون، أي ملزمين
بالرجوع لقواعد الاثبات الخاصة بهذه العقود .

المبحث الثاني : - اثبات ملكية العقار -

نقد المشرع الجزائري في المادة 386 من قانون العقوبات على أنه :
 " يحاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 2000 إلى 20000 د . ج .
 كل من انتزع عقارا مملوكا للغير وذلك بخلعة أو بطريق التدليس .
 وإذا كان انتزاع الملكية قد وقع ليلا بالتهديد أو العنف أو بطريق التسلق أو الكسر
 من عدة أشخاص أو مع حمل سلاح ظاهر أو مخبأ بواسطة واحد أو أكثر من الجناة فتكون
 العقوبة الحبس من سنتين إلى عشرة سنوات والغرامة من 10000 إلى 30000 د . ج .
 يالهر واضحا من المادة المذكورة أنه لا تقوم جريمة انتزاع ملكية العقار أو التعدي
 على الملكية العقارية بتعبير آخر إذا ما كان العقار مملوكا لمن قام بالاعتداء المتمثل في
 الانتزاع ، وعليه فانه إذا ما أثبت أمام القضاء الجنائي الجزائري مسألة أولية بأن يدعي
 المتهم المنهم ملكيته للعقار في حين يدعي شخرا ثاني سواه ، طبعيا أو معنويا عاما
 أم خاصا بأنه هو الذي يملك العقار محل النزاع ، مما تقوم معه مسألة مدنية أصلا ألا وهي
 ثبوت ملكية العقار لشخص معين التي على أساسها تقوم أو تنتفي جريمة الاعتداء على
 الملكية العقارية فهل تكون المحكمة الجنائية مختصة في هذه الحالة بالفصل في المسألة
 الأولية أم أنها تؤجل الفصل في المسألة الجنائية لعين الفصل في المسألة الأولية ؟
 فبالرجوع للقانون الجزائري لا نجد نصا صريحا في التشريعين المدني والجنائي
 في تعيين المرسوم والاجرائي الآن المعمول به قضاء هو أن المحكمة الجنائية إذا كانت
 الادلة المقدمة اليها على ثبوت الملكية كافية قانونا فانها تفصل في المسألة الأولية أما
 إذا كانت الادلة غير كافية قانونا بحيث تكون الادلة المقدمة من المتهم والادلة المقدمة
 من المدعى الممتدى على ملكيته متساوية الدلالة لا ينحاز أي منها دليلا كافيا على
 ثبوت الملكية لأي من الدافعين فإن المحكمة الجنائية تؤجل الفصل في الدعوى العمومية
 لعين الفصل في المسألة الأولية عن طرف المحكمة المدنية ⁽²⁾ ، وذلك لاعمالا بالمعرف
 القضائي المعمول به ليس بالجزائر وحدها ولكن بكثير من البلاد الاخرى والذي مفاده
 أن المدني يوقف الجنائي والجنائي يوقف المدني .

الا أن السؤال يطرح حول عبء الاثبات عند ما يدعي المتهم بجريمة تعدي على الملكية
 العقارية ملكيته للعقار محل نزاع فهل يكون ملزما باثبات ملكيته لهذا العقار أم على
 النيابة اثبات عدم ملكيته للعقار محل نزاع ؟ واجابة على هذا نقول أنه بحسب المنطق
 أن يقع عبء الاثبات على المتهم لئلا يثبت أنه صاحب مصلحة في ذلك وهو مبدأ استقرار القضاء
 على ما سبقه في كافة الدفوع التي لم يدرها القانون على الغاء عبء الاثبات فيها على المتهم ⁽³⁾ .

1 - قانون العقوبات الجزائري معدل بتاريخ 10 / 02 / 1982 .
 2 - الدكتور رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية - المرجع السابق - صفحة 04 .
 3 - نشرة القضاء من فاتح جاتفي الى 30 جوان 1983 صفحة 87 لوزارة العدل .

المبحث الثالث - اثبات قيام علاقة الزوجية لقيام جريمة الزنا -

سبق أن شحنا في الفصل الأول من هذا الباب من بحثنا هذا إلى الطرق أو الأدلة التي رتبها المشرع الجزائري لاثبات جريمة الزنا باعتبارها استثناء من القاعدة العامة للأبواب المستمرة. في هذا المبحث لاثبات قيام علاقة الزوجية لقيام جريمة الزنا باعتبارها استثناء آخر يرد على القاعدة العامة للأبواب في المواد الجنائية.

قد تثار أمام القضاء الجنائي أثناء نظر دعوى الزنا مسألة أولية وهي الدعي بعدم قيام علاقة الزوجية من طرف المتهم، وعرف في مجزأ ثارته بكافة مراحل الدعوى، إلا أنه لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام المحكمة المدنية ولا يشترط فيه أن يطالب المتهم تأجيل الفصل في الدعوى العمومية بل يكفي أن يمسك به بصفة يردية حسب ما أقرته محكمة النقض الفرنسية في قرارها بتاريخ 16 / 05 / 1934، وإذا كان المشرع الجزائري⁽¹⁾ لا يشير إلى أن المتهم يرد أن يمسك بهذا الدعي، لأنه يستثنى من المادة 330 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص بأن المحكمة المطروحة أمامها الدعوى العمومية تختص بالفصل في جميع الدفوع التي يرد بها المتهم دفاعا عن نفسه ما لم ينص القانون على غير ذلك، وخاصة في عبارتها الأخيرة وهي " ما لم ينص القانون على غير ذلك " أي يراد بهب المسائل الفرعية التي هي مسائل تعرج بحسب طبيعتها من اختصاص القاضي المدني الأصلي ولا يجوز للمحكمة آثارها من تلقا نفسها ولا تجاوزت سلطاتها ما يترتب عنه المطالين بحسب ما أقرته محكمة النقض الفرنسية بصفة متكررة⁽²⁾.

وعليه فانه إذا ما أثيرت أمام القضاء الجنائي الجزائي مسألة فرعية هي في علاقة الزوجية وبما قبل الجهة الجنائية وفي الفصل في الدعوى العمومية لحين الفصل في المسألة الفرعية المثارة أمامها من الجهة القضائية المختصة طبقا لقواعد الإثبات المدنية.

يتضح مما ذكرناه في هذا المبحث أن اثبات قيام علاقة الزوجية في جريمة الزنا بعد استثناءات الواردة على القاعدة العامة للأبواب في المواد الجنائية، إذ أن اثبات قيام علاقة الزوجية لا يتم طبقا لقواعد الإثبات في المواد الجنائية التي تقوم على إثبات الأثبات، ولكنه يتم طبقا لقواعد الإثبات المقررة قانونا أمام محكمة الأحوال الشخصية.

1 - المادة 331 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ما يلي :
يجب إبداء الدفوع الأولية قبل أي دفاع في الموضوع ولا تكون قبوله إلا إذا كانت لا يبيعتها تنفي عن الواقعة التي تعتبر أساس المقابلة وصف الجريمة.
2 - ند : الخرفة الجنائية بتاريخ 26 / 05 / 1941، ثم بتاريخ 04 / 08 / 1893
ثم بتاريخ 06 / 02 / 1909، حسيما عم وارد بنشرة القضاء بوزارة العدل بالجزائر في عدد 1 من جات جاتفي إلى 30 جوان 1983 السابق ذكره.

أخيراً استثناء من الاستثناءات الواردة على القاعدة العامة في المواد الجنائية التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر في مقدمة الباب الثاني من هذا البحث، هو أن بعض المحاضر قد أخصها المشرع الجزائري بحجية اثبات متميزة عن المحاضر الأخرى نذكر منها:

1- المحاضر المثبتة للمخالفات: أنه إذا كانت القاعدة العامة للإثبات الجنائي هي أن المحاضر تخضع كباقي الأدلة لمطلق تقدير قاضي الموضوع، كالمحاضر المثبتة للجنايات أو الجنح نظراً لخطورة الوقائع التي تثبتها، عدا في بعض الحالات التي ينص فيها القانون على إعطاء المحاضر المثبت لجناية أو جنحة قوة إثبات خاصة⁽²⁾، إلا أن المحاضر المثبتة للمخالفات والتي تم تعريفها بمعرفة أمور الضبط القضائي تشكل دليلاً على تلك المخالفات إلى أن يقوم الدليل على نفي ما تضمنته بالطرق العادية بالكتابة أو شهادة الشهود طبقاً للمادة 400 من قانون الإجراءات الجزائية، فهذه المحاضر إذاً وإن كانت تخضع من حيث تقدير قوتها الإثباتية لمطلق تقدير قاضي الموضوع، إلا أنها تعد حجة بما أثبتته بحيث لا تلزم المعكمة بأعادة التحقيق فيما تضمنته هذه المحاضر بالجلسة إلا إذا ما قدرت هي إجراء هذا التحقيق.

وفي رأينا أن إعطاء المشرع الجزائري حجية للمحاضر المثبتة للمخالفات الرأى يطعن فيها بالطرق العادية يعد مسلكاً موفقاً لأنه يساهم في تخفيف العبء على المحكمة حتى لا تتردى في إثبات وقائع بسيطة، وفي نفس الوقت فإنه لا يضمن المخالف أن يترك له الباب مفتوحاً لإثبات خلاف ماورد بهذه المحاضر بالطرق العادية.

2- المحاضر التي تتناول مواد تنظمها قوانين خاصة⁽³⁾، إذ جعل لها المشرع حجية إثبات بما تضمنته أمام الهيئة القضائية إلى أن يطعن فيها بالتزوير، وفي التي نتعرض لتفصيلها في المبحثين التاليين

المبحث الأول: نبين فيه ماهية المحاضر التي تعد حجة إلى أن يطعن فيها بالتزوير.

المبحث الثاني: نفصل فيه شروط اكتساب المحاضر لهذه الحجية.

1- سبق تعريف المحاضر عند الكلام عن المحاضر التي يعررها مأمور الضبط القضائي عن حالة تلبس بالزنا بأنها:

الأوراق الرسمية التي يعررها الموظفون المختصون بإثبات ما يكون عليه من أمر الجريمة وظروفها وأدلتها.

2- المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

3- المادة 218 من قانون الإجراءات الجزائية، وفي هذا الشأن يقول الدكتور محمود محمود مصطفى في كتابه - الإثبات في المواد الجنائية في القانون المقارن - المراجع السابق - صفحة 113 مايلي:

وقد لا عن ذلك فإن القانون جعل لبعض المحاضر قوة إثبات خاصة بحيث يعتبر المحاضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير وتارة بالطرق الاعتيادية.

المبحث الأول : - المعاصر التي تعد حجة الى أن يطعن فيها بالتزوير -

لقد جاء في المادة 218 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائري ما يلي :
 " ان المواد التي تعرض عنها معاصرها يجب ان يطعن فيها بالتزوير
 تنالها قوانين خاصة وعند عدم وجود نص صريح تتخذ اجراءات الطعن بالطعن بالتزوير
 وفق ما هو منصوص عليه "

وعليه فان المواد التي تعرض عنها المعاصرها يجب ان يطعن فيها
 بالتزوير حسب ما نصت عليه هذه المادة قليلة ومن بينها نتعرض لتلك التي نص عليها
 قانون الجمارك الجزائري⁽¹⁾ ، الذي جاء في المادة 254 منه ما يلي :

" تثبت المعاصر الجمركية صحة المعاينات التي تنقلها مالم يقع الطعن فيها بعدم
 الصحة وذلك عندما يحضرها موثقان معلمان تابعان لادارة عمومية " .

ان نص هذه المادة باللغة الفرنسية⁽²⁾ قد جاء أكثر وضوح في التعبير عن
 القوة الاثباتية لهذه المعاصر لحين الطعن فيها بالتزوير .

يتضح من هذه المادة أن المعاصر المثبتة للمخالفات الجمركية والتي لها حجية
 اثبات الى أن يطعن فيها بالتزوير بعدم صحتها هي تلك التي يحضرها عونان من
 أعوان الجمارك مما تخرج معه من هذا النوع تلك المعاصر التي يحضرها عون واحد
 التي يصح بناء على هذا الطعن فيها بالمناقشة العادية⁽³⁾ .

ان اطلاق حجية لهذه المعاصر لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالاخذ بها مالم
 يثبت تزويرها ولكن المراد بذلك هو أن المحكمة تستأيد الاخذ بما ورد بها مالم يثبت
 تزويرها دون أن تعيد التحقيق بالجلسة فيما استوتته هذه المعاصرة فلملكة أن تقدر
 القوة الاثباتية لهذه المعاصر بمنتهى الحرية وكامل السلطة ان لها أن ترفض الاخذ
 بها ولو لم يطعن فيها بطريق التزوير ذلك أن اشتراط الطعن بالتزوير في هذه
 هذه المعاصر لاثبات عدم صحة ماورد بها يعد من آثار الاثبات في العهد القديم
 عندما كان القاضي يبني اقتناعه على المعاصر المكتوبة وهو أثر لا يتفق في الوقت الحاضر

1 - قانون الجمارك الجزائري .

2 - جاء نص المادة المذكورة في صياغته باللغة الفرنسية كما يلي :

" les procès verbaux de douane font foi jusqu'à inscription en faux
 des constatations matérielles qu'ils relatent lorsqu'ils sont rédigés
 par deux agents assermentés d'une administration publique "

3 - جاء في المادة 254 من قانون الجمارك الجزائري ما يلي :

" ان المعاصر الجمركية عندما يحضرها عون واحد تكون صحيحة مالم يثبت
 العكس . "

وبعد أن انتهت المرافعة في 10 من أيار، باجتماع الأوراق لا يتقيد بالطرفين بالتزوير إلا إذا تم على هذا صراحة في الأدلة من كلمة النقطة المصرية في نفس لها بتاريخ 10 / 03 / 1950، إذ قررت أن شهادة الميلاد هي التي لا تقبل في إثبات بيان السنه وذلك بموجب نصها عكس ما ورد فيها بذلك، إزاء الإثباتات وهو ما أكده الدكتور محمود محمود

في الملاحق الجرمية التي يعرفها عنوان من أعوان الجمارك ليست هي التي بيده التي يتقيد بالطرفين فيها بإثبات التزوير لنفي صحة ما اعتوته، بل أنه للمشرع الجزائري أن يأتي بما يشاء من الدلائل الأخرى لها نفس القوة الإثباتية ويشترط لنفي ما جاء بها الملاحق فيها بالتزوير، وهذا ما يتضح جليا حسب رأينا من نص المادة 213 من قانون الجمارك التي أجمعت على التواتير الخاصة دون قصرها على قانون الجمارك. لقد فعلنا التعرّف للمعاصر الجرمية بوصفها صفة حجة بما جاء فيها النص، أن يلاحظ فيها بالتزوير عندما يعرفها بطلانها أن محققان تابعان لإدارة عمومية، ونفسا لها إرثها وأهميتها وكثرة استعمالها ونظرها أمام المحاكم القضائية.

المبحث الثاني : - شروط اكتساب المضر العجبية الاثباتية لا بين الدامنين بالتزوير -

لقد نصت المادة 214 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على أنه:
" لا يكون للمضر أو التزوير قوة الإثبات إلا إذا كان صحيحا في الشكل وكان قد
تمت وأخضعه أثناء مباشرة أعماله، وإيقعه وأورد فيه عن موضوع داخل في نطاق اختصاصاته
ما قد رآه أو سمعه أو عاينه بنفسه " .

كما نصت المادة 241 من قانون الجمارك الجزائري على أنه:
" يمكن المحور الجمارك ولكل عون من الاعوان المجتبيين بأحكام المادة 14 من قانون
البراءات الجزائرية أن يقوم بإثبات المخالفات للقوانين والأنظمة الجمركية وضرائبها " .
كما نصت المادة 255 من نفس قانون الجمارك على أنه:

يجب أن تراعى الإجراءات المنصوص عليها في المادتين 241، 242 وفي المواد
من 244 إلى 250 وفي المادة 252 من هذا القانون وذلك تحت طائلة البطلان
ولا يمكن أن تحسم المحاكم أشكال أخرى من البطلان إلا تلك الناجمة عن عدم مراعات
هذه الإجراءات " .

وبناءً على هذه النصوص يلاحظ، إلى أن هناك شروطا عامة لا بد من توافرها في
كافة المحاضر لاكتسابها حجية إثباتية وهي على نوعين شروط شكلية وشروط موضوعية
بالإضافة لتلك الشروط الخاصة بالمحاضر الجمركية وهو ما فصله في البندين التاليين:

أولاً: الشروط العامة .

ثانياً: الشروط الخاصة بالمحاضر الجمركية .

أولاً: الشروط العامة:

وهي الشروط التي يجب توافرها في كافة المحاضر لاكتسابها حجية إثباتية للمحضر
الدامن فيها بالتزوير، من حيث يتعلق، بالجانب الشكلي المحضر ومنها ما يتعلق بالجانب
الموضوعي وهو ما فصله في - - - - -

1 - الشروط الشكلية .

2 - الشروط الموضوعية

أ - الشروط الشكلية: وهي شروط تتعلق بشكل المحضر كالتاريخ والتوقيع

وغير ذلك وأهمها :

1 - جاء في الصفحة 113 من كتاب - - - - -
الحقوق - المرجع السابق - للدكتور - - - - -
غير أن بطلان المحضر لعدم توفر - - - - -
المحضر ليس شرطاً لقبول الدعوى إذ تكون مقبولة ويمكن إثبات المخالفة
بكافة الطرق كما يراه الأستاذ هيل .

1 - أن يكون الشخص الذي يعبر المحضر يؤدي عمله هذا أثناء مباشرة أعمد مسيما لوظيفته وبالتالي فإنه لا يصبح تحرير المحضر من شخص قد انتهت مهامه أو في اجازة أو عطلة رسمية أو في حالة وقف عن ممارسة أعماله أو غير هذا من الحالات التي تحسب الشخص المحرر للمحضر عن ممارسة وظيفته .

2 - أن يكون مضمون المحضر من الأعمال التي تدخل في نطاق اختصاصات محضره عن حيث نوع وزمان ومكان هذه الأعمال ، فلا يجوز مثلا تحرير محضر من قبل موظف واحد بالنسبة للمحاضر التي يشترط القانون تحريرها من قبل موظفين كما هو الشأن في بعض المحاضر الجمركية .

3 - ألا يورد المحرر في المحضر إلا ما قد رآه أو سمعه أو عاينه أثناء قيامه بوظيفته بنفسه، ومنه لا يكون لمحرر المحضر أن يضمه مالم يكن قد رآه أو سمعه أو عاينه شخصيا أثناء قيامه بوظيفته، فلا يصح أن يذكر في المحضر معلومات الخاصة عن موضوع الجريمة أو شخص فاعلها أو الشريك فيها .

2 الشروط الموضوعية: وهي شروط تتعلق بالواقعة أو الوقائع المادية التي يتضمنها المحضر بصفتها موضوعه يجب على المحرر تحديدها تحديدا نافيا للجهالة وذلك ببيان :

1 - طبيعة ووصف الواقعة بما من شأنه تمييزها عن غيرها من الوقائع الاخرى، كأن يكون المحضر محررا عن واقعة تهريب فانه يجب أن يتضمن بيان هذه الواقعة وكيفية حصولها ومكان وزمان حدوثها وفاعلها والشريك فيها والاشياء المادية المنصبة عليها والنصوص القانونية التي تقع تحت طائلتها .

2 - بيان علاقة السببية بين الواقعة موضوع المحضر والشخص المنسوب اليه ارتكابها ان كان لذلك محل اذ أن بعض المحاضر تكون محررة عند مجهول والبعض الاخر قد لا يتعلق باسناد واقعة لشخص ما كمحاضر المعاينات الجمركية (1) .

ثانيا: الشروط الخاصة بالمحاضر الجمركية:

وهي شروط يمكن اجمالها بايجاز فيما يلي :

1 - أن يتم تحرير المحضر الجمركي على الفور في أي مكتب أو مركز جمركي في ناحية مكان الحجز أو بقرقرة الدرك الوطني أو بمكتب موظف تابع لادارة المالية أو بمقر المجلس الشعبي البلدي لمكان الحجز أو في المنزل الذي وقع فيه الحجز (2) .

2 - أن يشتمل المحضر على المعلومات التي تسمح بالتعرف على المتهمين والبضائع

1 - المادة 252 من قانون الجمارك الجزائري .

2 - المادة 242 من قانون الجمارك الجزائري .

وسائل النقل وبإثبات حقيقة وجود المخالفة مثل القاب الحاجزين ومكان تحرير المحضر وساعة ختمه الخ . . . من المعلومات التي تساعد على التعرف على مترر المحضر والمحرر . . . ويوضح المحضر .

3 - أن يقرأ الاعوان المحضر على المتهمين ويسلمونهم نسخة منه بعد التوقيع عليه وأن يقيّد هذا في المحضر ذاته وأن تعلق نسخة من المحضر خلال أربعة وعشرين ساعة على الباب الخارجي للمكتب ، وفي حالة ما إذا لم يوجد مكتب للجمارك ففي مكان تحرير المحضر .

4 - بالنسبة للمخاضر المركبة المحررة من طرف أعوان غير مخلفين فانها تخرج لأجرائها التأكيد أمام قاضي المحكمة خلال المدة المحددة للحضور أمام القضاء .

5 - أن يشار في محضر المعاينة الى أن الاشخاص الذين أجريت عندهم عمليات التفتيش والتحرى قد أطلقوا بتاريخ ومكان تحرير المحضر وتلي عليهم للتوقيع (1) .

وبخلاصة لاكتساب المحضر الحجية يمكننا القول أنه لا يكتسب المحضر الحجية الا اذا كان مستوفيا شروط صحته بأن كان محررا بمعرفة مختص مكانا وزمانا وموقعا عليه من قبله ومؤرخا ، وغير هذا مما تستلزمه القوانين واللوائح ، فاذا كان المحضر باطلا مثلا لصدوره مما لا يملك سلطة تحريره فلا تكون له حجية في الاثبات ويتعين على المحكمة أن تجري التحقيق بالجلسة .

1 - المواد 244 ، 245 ، 246 ، 247 من قانون الجمارك الجزائري .

- الدلائل -

نرى اننا ما عرضناه في بحثنا هذا أن المشرع الجزائري لم يكن قد توقف عن الرجوع
لنظرية العامة للاثبات في القانون الجنائي، إذ اعترت هذه النظرية نقائص كانت على
القانون الجزائري مما أدى لاثارة اشكالات كثيرة واختلافات في وجهات النظر عند تفسيره
للمتأرييات المختلفة التي قد تعطي للنص القانوني الواحد أمام الجهات القضائية
وذلك سواء بالنسبة للقاعدة العامة وهي حرية الاثبات أو بالنسبة للاستثناءات المستثناة

فالنسبة للقاعدة العامة سبق أن أوضحنا أن المشرع الجزائري لم يبين صفة والصفة
من الاعتراف المعترف دليلا قانونيا يخضع للنقاش، كغيره من أدلة الاثبات المأروسة
أمام الجهة القضائية، فهل يجب أن تكون له صفة معينة يتم بها أم أنه يستتق من موقعه
المقرر الذي يستفاد منه الإقرار الصريح أو الضمني بما هو منسوب اليه ارتكابه من الوقائع
المتجربة قانونا، أيضا لم يبين المشرع الجزائري القوة الاثباتية للإقرار عند تراجيع المفسر
الامر الذي نرى فيه أنه يؤدي لاستخدام القوة الاثباتية للإقرار، ذلك أن التراجع في المفسر
نفي تام للإقرار يترتب عنه بطلان الإقرار، أيضا لم يبين المشرع الجزائري القوة الاثباتية
للمشاهدة التي تسمح على سبيل الاستدلال من حيث جواز بناء الحكم عليها بأعبارها
دليلا كاملا ضمن حكم المادة 212 من قانون الاجراءات الجزائية، أم عكس ذلك الامر
الذي حسب رأينا أنها تعد دليلا ضعيفا لا يجوز بناء الحكم عليه وحده بل يجب أن
يستكمل بدليل آخر كأن يكون قرينة قضائية مثلا، كما أن المشرع الجزائري لم يبين أيضا
شمارت صفة الشاهد من بعض الصفات الاخرى كصيفة قاضي الموضوع وقاضي النيابة
العامة وكاتب الجلسة الذين يجلسون لنظر القضية، الخ... والى هذا الحد
نرى أن المشرع لم يستطع أن يستقيم عمليا نظرا للداتية التي قد تتكون عند كل واحد من
هؤلاء من خلال سماعه لأطراف القضية وإطلاعه على ما جاء بها من الشئ الذي يختلف
كثيرا عن الحقيقة التي قد تظهر أثناء المرافعة بالجلسة.

أما بالنسبة للاستثناءات الواردة على القاعدة العامة فان المشرع الجزائري لم يضع
مثلا معيارا لحالة تلبس بالزنا وحصرها في حالات معينة كما فعل في المادة 47 من
قانون الاجراءات الجزائية بالنسبة لحالة التلبس بشكل عام، كما أنه لم يبين بالنقد
الاتوار الوارد في رسائل أو مستندات صادرة عن المتهم بشكل نافي للجهالة اذا ما
يراه شخص اقرار قد لا يراه آخر كذلك، وهل ان هذا الإقرار يشكل دليلا تاما علميا
ارتكاب الجريمة عند قيامه لا يجوز للمتهم انكاره أم أنه لا يعتبر كذلك عند انكار المتهم
اه وللرسائل أو المستندات الوارد فيها؟ كما أنه لم يبين الاقرار القضائي بالزنا

حيث اشتراط حصوله في مجلس القضاء للجهة القضائية التي تفصل في موضوع الدعوى أن يصح ذلك أيضا أمام قاضي التحقيق أو قاضي النيابة العامة ، كما أنه لم ينص على وجود اتباع المحاكم التي تنظر في المواد الجنائية طرق الاثبات الخاصة بالمواد غير الجنائية التي قد تثار أمامها بمناسبة نظرها للدعوى العمومية كما هو الشأن في حالة ادعاء المتهم في جريمة التعدي على الملكية العقارية ملكيته للمقار محل النزاع ، الموقوف الذي كان معه حسب رأينا أجدر بالمشروع الجزائري ادراج نص خاص في قانون الاجراءات الجزائية يقضي صراحة بوجوب اتباع الجهات القضائية الجنائية طرق الاثبات الخاصة بالمواد غير الجنائية التي قد تثار أمامها بمناسبة نظرها للدعوى العمومية .

كل هذه النقائص وغيرها انعكست على القانون الجنائي الجزائري عند التطبيق إذ كثيرا ما يشتد الخلاف في وجهات النظر بين النيابة العامة من جهة والدفاع من جهة أخرى والرأي الذي تنتهي اليه المحكمة بعد المداولة من جهة ثالثة حول تفسير النص القانوني محل الاختلاف ، إذ ما قد تراه النيابة العامة كافيا لاثبات قيام التهمة ولا دانة قد لا يراه الدفاع كذلك وتري فيه المحكمة شيئا آخر .

وعليه فانه حسب رأينا يجب على المشرع الجزائري أن يتدخل بعد اجراء دراسة تحضيرية كافية من ذوي الاختصاص والخبرة من فقهاء وقضاة ومحامين بتعديل بعض مواد الاثبات في قانون الاجراءات الجزائية من المادة 212 الى المادة 238 ، بما من شأنه أن يؤدي لتفادي النقائص الموجودة حاليا في القانون الجنائي الجزائري سواء على مستوى القاعدة العامة للاثبات أو على مستوى الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة بكيفية تؤدي لازالة اللبس والغموض الذي يمكن أن يثار عند التطبيق وتكفل حسن سير الاجراءات قد الوصول الى الحقيقة وتحقيق العدالة وحماية الضمانات الدستورية والقانونية للمتهم عند المحاكمة .

- المراجعيات -

أ - المراجعيات:

01 - باللغة العربية:

أ - المراجع المتخصصة:

01 - الأستاذ محمد عاية راغب - النظرية العامة للاثبات في التشريع الجنائي العربي المقارن - طبع بدار المعرفة بالقاهرة

عام 1960.

02 - الدكتور محمود محمود مصطفى - الاثبات في المواد الجنائية فسي القانون المقارن - الجزء الاول طبع

عام 1977.

03 - الدكتور محمد محي الدين عوا - الاثبات بين الازدواج والوحدة في القانونيين الجنائي والمدني فسي

السودان - طبع بدار الفكر

العربي بجامعة القاهرة بالخرطوم

عام 1974.

04 - الأستاذ أحمد فتحي بهنسي - نارية الاثبات في الفقه الجنائي

الاسلامي (دراسة فقهية مقارنة)

الطبعة الثالثة عام 1981.

ب - المراجع العامة:

01 - الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الاجراءات الجنائية -

الطبعة 11 بجامعة القاهرة.

02 - الأستاذ محمد مصطفى القلبي - اصول قانون تحقيق الجنائيات -

الطبعة الثالثة.

03 - الدكتور رؤوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية - الطبعة 10

مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة.

04 - الأستاذ جندى عبد المالك - الموسوعة الجنائية - الجزء الثالث.

05 - الأستاذ مأمون محمد سلامة - قانون الاجراءات الجنائية معلقا

عليه بالفقه وأحكام النقض - طبع

بدار الفكر العربي عام 1980.

- 06 _ الاستاذ أحمد شحات _ من قانون تحقيق الجنايات _ الجزء الثاني
الطبعة الاولى .
- 07 _ الاستاذ عبد الخالق النور _ التشريع الجنائي في الشريعة
الاسلامية _ طبع بالمكتبة العصرية
ببيروت .
- 08 _ الاستاذ محمود عيسى _ روح العدالة _ الطبعة
الثانية بيروت عام 1983 .
- 09 _ الدكتور رضا فرنج _ تاريخ النظم القانونية _ طبع بدوان المطبوعات
الجامعية بالجزائر عام 1976 .
- 10 _ الدكتور عبد العزيز صبرى _ من قانون الاجراءات الجزائية
الجزائري _ معامرات للسنة الثانية
حقوق جامعة الجزائر عام 1976 .
- 11 _ الاستاذ زبدة سمعون _ الاقتناع الشخصي _ رسالة لنيل
الماجستير بمعهد الحقوق والعلوم
الادارية بجامعة الجزائر عام 1984 .
- 12 _ الاستاذ أحمد محرز _ القانون التجاري الجزائري _ الجزء الاول
طبع بالجزائر عام 1983 .
- 13 _ الامام ابن قيم الجوزية _ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية _
طبع عام 1961 بالمؤسسة العربية
للطباعة والنشر بالقاهرة .

02 _ باللغة الفرنسية :

- 01 _ PAUL Julien _ HENRI Guenier _ ROLAND André Manésme :
La réglementation de l'exportation en matière pénale
deuxième édition 1969 Imprimerie Vançon - PARIS .
- 02 _ ANDRÉ Vitu : La procédure pénale première édition 1957 .
- 03 _ PIERRE Giombon : Le Juge d'instruction Imprimerie _ TOUR _
Toulouse 1980 FRANCE .

ثانيا : الوثائق العامة :

- _ نشرة القضاة _ مجلة قانونية تصدرها وزارة العدل بالجزائر
العدد الاول جانفي 1985 ثم العدد من فاتح
جانفي الى 06 جوان 1983 .

ثالثا : النصوص القانونية

01 - الجزائرية

- 01 - الأمر رقم 65/188 بتاريخ 1966/06/08 المتضمن قانون
الاجراءات الجزائية .
- 02 - الأمر رقم 66/186 بتاريخ 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات .
- 03 - الأمر رقم 69/79 بتاريخ 1969/03/15 المتعلق بالمباريف القضائية .
- 04 - الأمر رقم 75/158 بتاريخ 1975/09/26 المتضمن القانون المعدلي .
- 05 - الأمر رقم 75/159 بتاريخ 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري .
- 06 - الأمر رقم 75/74 بتاريخ 1975/11/12 المتضمن تأسيس السجل
المقاري واعداد المسح العام للأراضي .
- 07 - القانون رقم 79/07 بتاريخ 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك .
- 08 - القانون رقم 83/27 بتاريخ 1983/07/12 المتضمن قانون التوثيق .
- 09 - الدستور الجزائري الصادر بالأمر رقم 76/97 بتاريخ 1976/12/22
المعدل بالمرسوم الرئاسي بتاريخ 1986/02/28 باستثناء

1980/02/23 .

02 - الأجنبية

- 01 - قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الصادر بتاريخ 1951/12/31 .
- 02 - قانون الاجراءات الجنائية المصري رقم 52/150 لسنة 1950 المعمول به
ابتداء من 1951/11/15 .
- 03 - قانون الصحافة بفرنسا الصادر بتاريخ 1881/07/29 .
- 04 - قانون الاجراءات المدنية الفرنسي الصادر بتاريخ 1806/04/24 .
- 05 - قانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 01/840 .
- 06 - قانون العقوبات الأردني الصادر بالقانون رقم 51/85 لعام 1951 .

62-53

الباب الثاني

59 — 54	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الأول
62 — 60	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الثاني
65 — 65	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثالث
70 — 66	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الرابع
69 — 67	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الأول
70 — 70	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الثاني
75 — 71	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثالث
73 — 72	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الأول
75 — 74	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الثاني
79 — 76	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الرابع
78 — 77	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الأول
75 — 75	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثاني
79 — 79	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثالث
	المرور القيدية بالتمهيد .	
91 — 80	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الثاني
84 — 81	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الأول
82 — 82	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الأول
84 — 83	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثاني
87 — 85	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الثاني
86 — 86	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الأول
	المرور القيدية بالتمهيد .	
87 — 87	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثاني
91 — 88	المرور القيدية بالتمهيد .	المبحث الثالث
89 — 89	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الأول
	المرور القيدية بالتمهيد .	
91 — 90	المرور القيدية بالتمهيد .	المطلب الثاني

113 — 92

المسائل القائمة العامة .

102 — 93

المسائل القائمة الخاصة .

99 — 95

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور إلى بلاد القضاة عن
القضاة القضاة بالمرور .

97 — 96

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور إلى بلاد القضاة عن
القضاة القضاة بالمرور .

99 — 98

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

102 — 100

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

101 — 101

102 — 102

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

107 — 103

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

105 — 104

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

106 — 106

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

107 — 107

113 — 108

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

110 — 109

113 — 111

115 — 114

118 — 118

121 — 119

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المسائل القائمة الخاصة بالمرور بالمرور .

المراجع

المراجع